

Distr.: General
16 February 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون
البند ١٥٠ من جدول الأعمال
تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية
الكونغو الديمقراطية

ميزانية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٦	أولاً - الولاية والنتائج المقررة
٦	ألف - لمحة عامة
٧	باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة
١٢	جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي
١٢	دال - الشراكات، وتنسيق الأفرقة القطرية، والبعثات المتكاملة
١٣	هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج
٦٩	ثانياً - الموارد المالية
٦٩	ألف - لمحة عامة



٧١	باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية
٧١	جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة
٧٢	دال - العوامل المتعلقة بالشغور
٧٢	هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي
٧٣	واو - التدريب
٧٥	زاي - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
٧٦	حاء - خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها
٧٧	طاء - المشاريع السريعة الأثر
٧٨	ثالثا - تحليل الفروق
٨٥	رابعا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها
		خامسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ قرارات وطلبات الجمعية العامة الواردة في قراراتها ٢٧٦/٦١ و ٢٩١/٦٣، وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة، وطلبات وتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية
٨٥	الرقابة الداخلية
٨٥	ألف - الجمعية العامة
١٠٣	المرفق الأول: التعريفات
١٠٥	المرفق الثاني: أطر الميزنة القائمة على النتائج: عنصر الدعم
١٠٨	المرفق الثالث: حرائط تنظيمية
١١٤	المرفق الرابع: معلومات بشأن أحكام وأنشطة التمويل لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها
١١٩	خريطة

يتضمن هذا التقرير ميزانية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، التي تبلغ ٤٠٠ ٠٩٤ ٤٤٤ دولار، متضمنة التبرعات العينية المدرجة في الميزانية وقيمتها ٤ ملايين دولار.

وتغطي الميزانية تكاليف نشر ٧٦٠ مراقبا عسكريا و ١٩ ٨١٥ فردا من أفراد الوحدات العسكرية، و ٣٩١ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ١ ٠٥٠ فردا من أفراد الشرطة المشكّلة، و ١ ٢٣٤ موظفا دوليا، و ٢ ٩٦٠ موظفا وطنيا، و ٦٠٩ أفراد من متطوعي الأمم المتحدة، و ٦٤ فردا من الأفراد الذين تقدمهم الحكومات، بما في ذلك الوظائف المؤقتة.

وقد تم ربط مجموع الاحتياجات من الموارد للبعثة للفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بالهدف المحدد للبعثة عن طريق عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج تم تنظيمها حسب العنصر (استقرار البيئة الأمنية، وأمن أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإصلاح قطاع الأمن، والمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، والدعم) وقد نسبت الموارد البشرية للبعثة، من حيث عدد الأفراد، لفرادى هذه العناصر، باستثناء عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة الذي يمكن أن يُنسب للبعثة ككل.

وتم ربط الإيضاحات المتعلقة بالفروق في مستويات الموارد، البشرية والمالية معاً، حيثما انطبق ذلك، بالنواتج المحددة التي قررتها البعثة.

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. وتمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١)

الفئة	النفقات (٢٠٠٩/٢٠٠٨)		المبلغ المخصص (٢٠١٠/٢٠٠٩)		التكاليف المقدرة (٢٠١١/٢٠١٠)		الفرق	
	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٤٨٤	٢٤٩,٢	٥٥٠	٥٨٩,٤	٥٨٠	٤١٧,٣	٥,٤	٢٩ ٨٢٧,٩
الموظفون المدنيون	٢٤٠	٤٢٩,١	٢٦٣	٨٨٧,٢	٢٨٠	٧٨٨,١	٦,٤	١٦ ٩٠٠,٩
تكاليف التشغيل	٤٣٨	٦٦٣,٥	٥٣٢	١٠٨,٠	٥٧٨	٨٨٩,٠	٨,٨	٤٦ ٧٨١,٠

الفئة	الفرق				
	النسبة المئوية	المبلغ	التكاليف المقدرة (٢٠١١/٢٠١٠)	المبلغ المخصص (٢٠١٠/٢٠٠٩)	النسبة المئوية
الاحتياجات الإجمالية	٦,٩	٩٣٥٠٩,٨	١٤٤٠٠٩٤,٤	١٣٤٦٥٨٤,٦	١١٦٣٣٤١,٨
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٧,٨	٤٦٨٠,٤	٣٠٩١٦,٧	٢٦٢٣٦,٣	٢٣٩٨٢,٩
صافي الاحتياجات	٦,٧	٨٨٨٢٩,٤	١٤٠٩١٧٧,٧	١٣٢٠٣٤٨,٣	١١٣٩٣٥٨,٩
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	(١٩,٣)	(٩٥٣,٩)	٤٠٠٠,٠	٤٩٥٣,٩	٤٢٤٤,٩
مجموع الاحتياجات	٦,٨	٩٢٥٥٥,٩	١٤٤٤٠٩٤,٤	١٣٥١٥٣٨,٥	١١٦٧٥٨٦,٧

الموارد البشرية^(١)

الموظفون المقدمون من الحكومات	متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوظيفيون المؤقتون ^(ب)	الموظفون الوطنيون ^(ب)	الموظفون الدوليون	وحدات الشرطة المشكلة	شرطة الأمم المتحدة	المرابطون العسكريون	المراقبون العسكريون	المجموع
التوجيه التنفيذي والإدارة									
١٢٢	-	٣	-	٣٥	٨٤	-	-	-	المعتمد للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
١٢٨	-	٤	-	٣٧	٨٧	-	-	-	المقترح للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
العناصر									
استقرار البيئة الأمنية									
١٨٤٦١	-	١	-	٧	٢٠	٥٥٠	-	١٧٨٨٣	المعتمد للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
١٧٤٤٤	-	١	-	٧	٢٣	٥٥٠	-	١٦٨٦٣	المقترح للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
أمن أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية									
٨٢٦	-	١٤	١٦	١٣	٢٣	-	-	٧٦٠	المعتمد للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
١٨٣٤	-	١٤	-	١٣	٢٧	-	-	١٠٢٠	المقترح للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
إصلاح قطاع الأمن									
٩٤٦	١٤	١	-	١٧	٢٣	٥٠٠	٣٩١	-	المعتمد للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
١٠٠٦	٦٤	٤	-	١٧	٣٠	٥٠٠	٣٩١	-	المقترح للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان									
٧٥٠	-	١٥٠	٩٦	٢٥٢	٢٠٢	-	-	-	المعتمد للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
٦٣٧	-	٨٣	٥١	٣١١	١٩٢	-	-	-	المقترح للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
الدعم									
٥٨٠٧	-	٥٠٤	١٢	٢٥٣١	٨٢٨	-	-	١٩٣٢	المعتمد للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩

الموظفون المقدمون من الحكومات المجموع	متطوعو الأمم المتحدة	الوظائف المؤقتة ^(ج)	الموظفون الوطنيون ^(ب)	الموظفون الدوليون	وحدات الشرطة المشكلة	شرطة الأمم المتحدة	الوحدات العسكرية	المراقبون العسكريون	المقترح للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
٥٨٣٤	-	٥٠٣	١٢	٢٥٥٠	٨٣٧	-	-	١٩٣٢	-
المجموع									
٢٦٨٦٢	١٤	٦٧٣	١٢٤	٢٨٥٥	١١٨٠	١٠٥٠	٣٩١	١٩٨١٥	٧٦٠
٢٦٨٨٣	٦٤	٦٠٩	٦٣	٢٩٣٥	١١٩٦	١٠٥٠	٣٩١	١٩٨١٥	٧٦٠
٢١	٥٠	(٦٤)	(٦١)	٨٠	١٦	-	-	-	-
صافي التغير									
<p>(أ) يمثل أعلى مستوى مأذون به/مقترح للقوام.</p> <p>(ب) بما يشمل الموظفين الوطنيين وموظفي فئة الخدمات العامة الوطنيين.</p> <p>(ج) تمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة.</p> <p>ترد في الفرع الرابع من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.</p>									

أولاً - الولاية والنتائج المقررة

ألف - لمحة عامة

- ١ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في قراره ١٢٩١ (٢٠٠٠). وقد صدر آخر تمديد للولاية أذن به المجلس في قراره ١٩٠٦ (٢٠٠٩)، الذي مدد فيه المجلس ولاية البعثة لغاية ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠.
- ٢ - وكلفت البعثة بمهمة مساعدة مجلس الأمن في تحقيق هدف عام هو تعزيز السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- ٣ - وفي إطار ذلك الهدف العام، ستساهم البعثة، أثناء فترة الميزانية، في تحقيق عدد من الإنجازات المتوقعة من خلال تنفيذ النواتج الرئيسية المتصلة بها والمبينة في الأطر الواردة أدناه. وهذه الأطر مجمعة حسب (العنصر الأمني، والعنصر البيئي، وعنصر أمن أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعنصر إصلاح قطاع الأمن، وعنصر المؤسسات الديمقراطية، وعنصر الدعم)، وهي عناصر مستمدة من ولاية البعثة.
- ٤ - وستؤدي الإنجازات المتوقعة إلى بلوغ هدف مجلس الأمن خلال مدة البعثة، وتبين مؤشرات الإنجاز مقدار التقدم المحرز صوب تحقيق هذه الإنجازات خلال فترة الميزانية. وقد نُسبت الموارد البشرية للبعثة، من حيث عدد الأفراد، إلى العناصر كل على حدة، باستثناء موارد التوجيه التنفيذي والإدارة التي يمكن نسبها إلى البعثة بكاملها. وترد تفسيرات الفروق في عدد الموظفين، مقارنة بميزانية الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، ضمن كل عنصر على حدة.
- ٥ - ويركز مقر البعثة في كينشاسا، الذي يضم مكاتب الممثل الخاص للأمين العام ونوابه، وقائد القوة، ومفوض الشرطة، ومدير شؤون دعم البعثة، على التخطيط على نطاق البعثة وعلى العمليات المركزية التي لا يمكن تفويضها إلى المكاتب الميدانية، وعلى تحديد الاحتياجات من الموارد وتخصيص الموارد للميدان. ولدى البعثة مكتبان إقليميان مقرهما في كينشاسا للمنطقة الغربية وفي غوما للمنطقة الشرقية، يتوليان في إطار صلاحياتهما تنسيق ترتيبات الدعم اللامركزي المقدم إلى المكاتب الميدانية التابعة لهما وعددها ١٧ مكتباً و ٥ مكاتب فرعية، بما في ذلك مقر البعثة في كينشاسا. وعلى مستوى المكاتب، يتولى مديرو العمليات الميدانية المسؤولية عن تقديم الدعم اليومي المباشر للعملاء في مناطقهم، بما في ذلك الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة. ونظراً للبعد الإقليمي للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة مع المجتمع الدولي لمساعدة مجلس الأمن على تحقيق الهدف العام المتمثل في

صون السلام والأمن الدوليين في المنطقة، فإن البعثة تحتفظ بمكاتب اتصال في كيغالي وكمبالا وبريتوريا.

٦ - ويتألف الهيكل العسكري للبعثة من مقر قيادة القوة مع مقر متقدم في غوما. وتنتشر القوة على النحو التالي: لواء من كتيبتين في الغرب؛ يعاد نشر إحداهما إلى الشمال، وثلاثة ألوية وقطاعان بما مجموعه ١٧ كتيبة في الشرق، منها ١٥ كتيبة نشرت في مقاطعتي كيفو وإيتوري، وهي المنطقة التي تتركز فيها الجهود الرئيسية للعنصر العسكري. وتنتشر وحدتان من وحدات الشرطة المشكلة في كينشاسا بينما تتمركز الوحدات الثلاث الأخرى في كاساي الغربية والشرقية وكيفو الشمالية. وينتشر المراقبون العسكريون وأفراد شرطة الأمم المتحدة في كافة أنحاء البلد.

٧ - وتحتفظ البعثة بقاعدة لوجستية في كينشاسا تقدم خدمات الدعم للأفراد المنتشرين في كينشاسا والمنطقة الغربية، ومركز لوجستي في عنتيبي، أوغندا، يضطلع بعمليات الدعم اللوجستي للوحدات العسكرية وشرطة الأمم المتحدة والموظفين المدنيين الفنيين المنتشرين في المنطقة الشرقية، بما في ذلك تنسيق العمليات الجوية ودعم عمليات النقل الجوي الاستراتيجي للشحنات والجنود عبر عنتيبي للانتشار في بعثة الأمم المتحدة في السودان، والعمليات المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

٨ - ستظل الموارد العسكرية والأنشطة ذات الصلة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية منصبة على مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية والمقاطعة الشرقية، ومانيما، وكاتانغا، حيث تتركز المشاكل الأمنية وكذلك أعباء القضايا المتبقية والمتعلقة بترع السلاح وتسريح الجماعات المسلحة الأجنبية وإعادةها إلى أوطانها ونزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج الجماعات المسلحة الكونغولية. وستعيد الزيادة المؤقتة البالغة ٣٠٨٥ عنصراً من القوات الإضافية وأفراد الشرطة المشكلة التوازن إلى عنصري الجيش والشرطة، فتجعلهما أكثر مرونة واستجابة، وتزيد من قدرتهما على أداء مهام جديدة مثل منع تسرب جماعات مسلحة أجنبية من كيفو إلى مقاطعتي مانيمبا وكاتانغا. كما أن نشر المزيد من القوات الخاصة وتوفير احتياطات تشغيلية إضافية سيواصل تعزيز قدرة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على التصرف بصورة استباقية وسريعة معاً إزاء الحالات غير المتوقعة، بهدف التركيز على حماية المدنيين.

٩ - وطلب مجلس الأمن في قراره ١٨٥٦ (٢٠٠٨) إلى البعثة أن تشرع في التخطيط لتسليم مهامها تدريجياً إلى الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري في المقاطعات الغربية وفي تركيز جهودها في الشرق. ومن المتوقع أن تسهم الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها خلال فترة السنتين ٢٠١٠/٢٠١١ في توطيد العملية الديمقراطية والاستقرار في البلد. وتمشياً مع قرار مجلس الأمن ١٩٠٦ (٢٠٠٩)، تواصل البعثة تطوير النقاط المرجعية الحالية وتحديد طرائق لإعادة صياغة ولايتها، ولا سيما المهام الحاسمة التي يتعين إنجازها قبل أن تنظر البعثة في إمكانية تصفيتها التدريجية.

١٠ - ويعتبر الدعم المقدم إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل العمليات الجارية بمثابة عنصر قصير الأجل من عناصر عملية إصلاح أوسع لقطاع الأمن. وستساعد البعثة الحكومة في إنجاز عمليات عسكرية واسعة النطاق وفي التركيز التدريجي على اتخاذ إجراءات عسكرية محددة وبذل جهود غير عسكرية لتحديد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيش الرب للمقاومة والجماعات المسلحة الكونغولية المتبقية. ومن أجل مواصلة توطيد السلام والاستقرار، بما في ذلك معالجة مسألة وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعدد من التدابير غير العسكرية التي ستتخذ، مثل مساعدة حكومتها جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في إيجاد حل نهائي للمسائل ذات الصلة بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا؛ وتشجيع الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد أعضاء قيادة الجماعة المقيمين في بلدانهم؛ وتعزيز جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن بوسائل تشمل التوعية من خلال تنظيم حملات إعلامية وإيجاد السبل الرامية إلى مواصلة تشجيع مقاتلي القوات الديمقراطية على العودة الطوعية وتعزيز الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي الدائم لجنود وضباط القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من غير الذين ارتكبوا جرائم إبادة؛ ودعم بسط سلطة الدولة وتعزيز وجود أمني مستدام في المناطق التي طردت منها عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بما في ذلك مجالات التعدين ومجالات أخرى توليها الجماعة المسلحة اهتماماً اقتصادياً.

١١ - وإلى جانب ذلك، ستدعم البعثة عملية إصلاح أوسع لقطاع الأمن تشمل التنسيق مع الشركاء الدوليين. وستواصل البعثة تقديم المساعدة إلى الحكومة في قدرات الشرطة وسيادة القانون، بما في ذلك مجالي العدالة والسجون. وسيشمل إصلاح نظام الدفاع، العنصر الرئيسي لإصلاح قطاع الأمن، فرز أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتدريبهم وبناء قدراتهم، الأمر الذي سيمكن الحكومة من الاضطلاع تدريجياً بمسؤوليات الأمن الحالية للبعثة.

١٢ - وستبقى مسألة حماية المدنيين أولوية قصوى من أولويات البعثة. وستنفذ استراتيجية الأمم المتحدة في هذا السياق ضمن إطار استراتيجية شاملة للمنظومة بشأن حماية المدنيين اشتركت البعثة في وضعها مع الفريق القطري للأمم المتحدة. والعناصر الرئيسية لهذه الاستراتيجية هي: (أ) رصد البيانات وتحليلها بهدف تحسين أنشطة الحماية وتحليل أثر العمليات العسكرية على المدنيين؛ (ب) منع الأخطار التي يواجهها المدنيون، بمن فيهم المشردون داخلياً فيما يتعلق بحمايتهم، والتخفيف من وطأتهما عليهم، وتوقع حدوث تلك الأخطار، وتوفير المساعدة الإنسانية للسكان المتضررين من المواجهات المسلحة، مع اتباع مبدأ عدم الإيذاء؛ (ج) إنشاء آليات للمساءلة لمكافحة الإفلات من العقاب عن طريق رصد انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقوانين حقوق الإنسان واللاجئين، بما في ذلك العنف الجنسي، والإبلاغ العلني عنها بانتظام، وتحسين إمكانية الوصول إلى العدالة؛ (د) تعزيز سيادة القانون وإصلاح المؤسسات الديمقراطية الشرعية.

١٣ - وستدعم البعثة تنفيذ الاستراتيجية الشاملة لمكافحة العنف الجنسي وإدماجها التام في خطة العمل الإنسانية واستراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار. كما ستدعم البعثة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ سياستها لعدم التسامح مطلقاً إزاء انتهاكات حقوق الإنسان.

١٤ - وستواصل البعثة، في شراكة مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع والشركاء الدوليين، التركيز على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار من خلال مساعدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في المقاطعات الشرقية الخمس (الشرقية، وكييفو الشمالية، وكييفو الجنوبية، ومانيمبا، وكاتانغا) ودعم بسط سلطة الدولة، بما في ذلك إنشاء إدارة أساسية وهياكل سيادة القانون في المناطق التي تحررت من قبضة الجماعات المسلحة وفي مناطق التعدين الرئيسية. وستدعم البعثة تنفيذ أولويات الحكومة المحددة في خطة تحقيق الاستقرار وإعادة البناء في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار، التي تشمل تركز القوات المسلحة الكونغولية، وتوطين مُعاليمهم، ووضع برامج لإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع وتعزيز نظام العدالة الجنائية وتقديم الدعم للعائدين من الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين عبر إصلاح الخدمات الأساسية وإنشاء لجان المصالحة المحلية ووضع استراتيجية أوسع مشتركة بين الأمم المتحدة والحكومة تيسيراً لعودتهم.

١٥ - وستواصل الجهود المبذولة في إطار استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار التركيز على تنفيذ أنشطة البرنامج المقررة، بما فيها إنشاء الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين لتحقيق الاستقرار والانتعاش، الذي يهدف إلى دعم واستكمال الأنشطة التي تمويلها جزئياً فقط من صندوق بناء السلام، بالإضافة إلى دعم تنفيذ خطة الحكومة لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار. وقد جمعت الاستراتيجية بالفعل مبلغ ١٣٦ مليون دولار من الجهات المانحة يجري استخدامه لأنشطة تحقيق الاستقرار. ومن المتوقع أن يزداد الدعم مع إنشاء الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين لتحقيق الاستقرار والانتعاش.

١٦ - وستواصل البعثة ما تبذله من جهود لتعزيز العملية الديمقراطية في البلد من خلال إسداء المشورة السياسية إلى الحكومة والبرلمان والسلطات، مع التركيز على الدعوة والدعم التقني والدور التنسيقي مع مجتمع المانحين الدولي للمسائل الشاملة التي تؤثر في عملية تحقيق الديمقراطية. كما أن مسائل من قبيل تعزيز دور المجتمع المدني والحكم الرشيد، فضلاً عن تقديم المساعدة بشأن آليات تسوية النزاعات المحلية الناشئة عن قضايا الأراضي، وعمليات عودة اللاجئين والمشردين داخلياً، والتوترات الإثنية، وستظل تشكل أولويات في مجال تعزيز العملية الديمقراطية.

١٧ - وستدعم البعثة الأعمال التحضيرية للانتخابات المحلية والوطنية، رهنأً بمزيد من التوضيح من جانب الحكومة. وستواصل البعثة تقديم دعمها في الجوانب الفنية (تبادل المعلومات) والإدارية واللوجستية إلى فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

١٨ - وستواصل شعبة دعم البعثة تقديم الخدمات اللوجستية والإدارية إلى المدنيين وأفراد الجيش والشرطة. وستواصل الشعبة تقديم الدعم لوتيرة العمليات العسكرية المتزايدة والناجمة عن المفهوم الجديد للعمليات العسكرية المتنقلة في البعثة المطبق في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، والذي يتمثل في كئائب مجزأة تشارك في عمليات إعادة نشر متكررة وسريعة. وستدعم الشعبة ما يصل إلى ٨٨ قاعدة عمليات مؤقتة للسرايا بالمقارنة مع ٤٠ قاعدة دعمتها في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧. كما ستدعم نقل ما يصل إلى وحدة بحجم كتيبة إلى الجزء الشرقي للبلد، ونقل مستشفى من المستوى الثاني إلى كئشاسا وإغلاق أو نقل ما يصل إلى خمسة مواقع أفرة للمراقبين العسكريين. وستشمل الخدمات التي تقدمها شعبة دعم البعثة تفتيش المعدات المملوكة للوحدات والتحقق منها، وتنقل القوات للاضطلاع بمهام أمنية، وتوفير حصص الإعاشة، والوقود، والمياه. وفيما يتعلق بتوفير الوقود، من المتوقع أن تصبح عقود الإنجاز جاهزة لتخزين الوقود والإمداد به في جميع أنحاء منطقة البعثة بحلول ١ تموز/

يوليه ٢٠١٠. كما سيقدم الدعم إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لتنظيم عمليات وتدريبات مشتركة. وأخيراً، وفيما يتعلق بالأنشطة الانتخابية، سيقدم دعم تقني وتشغيلي ولوجستي محدود لاستكمال سجل الناخبين.

١٩ - وبالنظر للمساحة الجغرافية الشاسعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولنقص شبكات الطرق في المناطق الحيوية لعمليات البعثة، سيبقى النقل الجوي الوسيلة الرئيسية لنقل القوات والبضائع والموظفين المدنيين. علاوة على ذلك، ستواصل شعبة دعم البعثة توفير الدعم لأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري والكيانات الحكومية من خلال توفير النقل الجوي أثناء تنفيذ مهام البعثة ذات الصلة بالولاية. غير أن البعثة ستواصل زيادة استخدام وسائل بديلة للنقل عن طريق البر والبحر للتخفيف إلى الحد الأدنى من الأخطار المتصلة بالحركة الجوية الضخمة والكثيفة.

٢٠ - وتقترح البعثة أيضاً إدخال عدد من التحسينات في الخدمات المقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر تعزيز شبكتها وتوسيع نطاق تغطية التردد العالي جداً/التردد فوق العالي لتشمل مناطق لا يصلها حالياً أي قدر من البث، والارتقاء بمستوى نظام الدعم لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال وتحسين إمكانية الوصول إلى النظام من ٩ مواقع. ومن المقرر أيضاً إدخال مزيد من التحسينات في الخدمات المتعلقة بأنظمة المعلومات الجغرافية وبرسم الخرائط، وحجم الأصول المخزونة ودقة سجلات الأصول ونوعية إدارة المخزون الاحتياطي الاستراتيجي من الوقود، ونوعية حصص الإعاشة، والحد من الحوادث الكبيرة للمركبات، وتوافر المركبات الخفيفة.

٢١ - وستستخدم البعثة أيضاً تكنولوجيات أكثر نظافة وتدير مواردها الطبيعية على النحو الأمثل من خلال تنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية بالإضافة إلى تجميع مياه الأمطار. وستحسن من امتثالها للسياسة البيئية التي وضعتها إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني والمبادئ التوجيهية للبعثات الميدانية للأمم المتحدة من خلال تنظيف انسكابات النفط وإعداد دراسات بيئية أساسية وتنفيذ برنامج فصل النفايات.

٢٢ - وستسعى البعثة جاهدة لتخفيض عدد حالات الاستغلال الجنسي والاعتداءات الجنسية بزيادة عدد المدربين العسكريين المعنيين بهذه المسائل بينما تواصل توفير التدريب للقادمين حديثاً من أفراد الشرطة، والمراقبين العسكريين، وضباط الأركان، وجميع الموظفين المدنيين، وبزيادة عدد زيارات التقييم للمكاتب الميدانية وتقييمات تلك المكاتب.

٢٣ - وأخيراً، وافقت البعثة على المشاركة في مشروع تجريبي يرمي إلى تحسين عرض أطر الميزنة القائمة على النتائج لعنصر الدعم. وستحدد الملاحظات والتوصيات الصادرة عن الهيئات التشريعية ما إذا كان من الممكن أن يتجلى شكل هذا العرض لجميع البعثات في تقارير الميزانية المقبلة.

جيم تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

٢٤ - لتهيئة بيئة أمنية مستقرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية آثار إقليمية بارزة. وفي هذا الصدد، ستواصل البعثة الاحتفاظ بمكاتب اتصال في بريتوريا وكمبالا وكيغالي، وقد عينت منسقاً في شعبة الشؤون السياسية سيتولى إسداء المشورة إلى الإدارة العليا بشأن المسائل الإقليمية والاضطلاع بأعمال الاتصال. ويواصل الممثل الخاص للأمين العام العمل على عقد اجتماعات دورية مع بعثات حفظ السلام المجاورة، والبعثات السياسية الخاصة، والمكاتب المتكاملة في بوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان. كما ستتولى البعثة، مع الجهات الأخرى الموقعة، تيسير ورصد تنفيذ بلاغ نيروبي المشترك المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وكذلك الاتفاقات الدولية المنظمة للجماعات المسلحة الأجنبية الناشطة والموجودة داخل البلد.

٢٥ - وستواصل البعثة التشجيع على استخدام مركز عنتيبي للوجستيات مورداً مشتركاً لعمليات الأمم المتحدة الأخرى المنفذة في المنطقة.

دال - الشراكات، وتنسيق الأفرقة القطرية، والبعثات المتكاملة

٢٦ - أتخذت خطوات ملموسة في سبيل تحسين التكامل في العمل بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في عدة مجالات، من قبيل استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار، التي يشترك في تنفيذها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها؛ والاستراتيجية المتعلقة بحماية المدنيين، في المناطق التي أنشئت من أجلها أفرقة مشتركة للحماية، وإنشاء آلية لتيسير استخدام فريق الأمم المتحدة القطري لطائرات البعثة. وبغية مواصلة تلك الجهود، وبناء على طلب لجنة السياسات التابعة للأمين العام، أعدت منظومة الأمم المتحدة استراتيجية شاملة لتوجيه عمل المنظومة على مدى السنوات الثلاث المقبلة (٢٠١٠-٢٠١٢)، هي الإطار الاستراتيجي المتكامل، الذي يجمع بين صكوك واستراتيجيات برامجية مختلفة تتبعها المنظومة فيما يتعلق بمرحلة توطيد السلام.

٢٧ - ويتمثل الهدف الشامل للإطار الاستراتيجي المتكامل في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يلي: (أ) صوغ رؤية مشتركة بشأن السبل التي تمكن الأمم المتحدة من مساعدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسكانها لوضع حد للتراث الدائر منذ أمد طويل في الجزء الشرقي من البلد، وتوطيد السلام في تلك المناطق، وتسريع وتيرة عملية الإنعاش والتنمية على الصعيد الوطني؛ (ب) بلورة هذه الرؤية في إطار استراتيجي متسق واحد ذي أهداف وأولويات واضحة، مع المراعاة التامة لأهداف الحكومة المحسدة في استراتيجية الحد من الفقر وخطة أعمالها ذات الأولوية، وخطة تحقيق الاستقرار وإعادة البناء للمناطق الشرقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ (ج) تعزيز آليات الأمم المتحدة للتنسيق والإدارة من أجل ضمان الاتساق في تنفيذ الأولويات تمشيا مع مبدأ "توحيد الأداء في الأمم المتحدة".

٢٨ - ويتيح الإطار الاستراتيجي المتكامل إطارا استراتيجيا مشتركا لجميع عمليات التخطيط في منظومة الأمم المتحدة، غير أنه لن يعوض أدوات البرمجة الخاصة بكل وكالة وبعثة. ومع ذلك، سيعمل فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواءمة أحكامهما المتعلقة بالبرامج وشؤون الميزانية لتجسد الأولويات الاستراتيجية المشتركة المحددة في الإطار الاستراتيجي المتكامل.

هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج

٢٩ - بغية تيسير تقديم التغييرات المقترحة في الموارد البشرية، حُددت ست فئات يمكن أن تُتخذ فيها إجراءات بشأن التوظيف. ويرد تعريف للمصطلحات المتعلقة بالفئات الست في المرفق الأول - ألف لهذا التقرير.

التوجيه التنفيذي والإدارة

٣٠ - يضطلع المكتب المباشر للممثل الخاص للأمين العام بتوفير التوجيه للبعثة وإدارتها عموما.

الجدول ١
الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

الموظفون الدوليون									
متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون ^(أ)	المجموع الفرعي	الخدمة الميدانية	ف-٣	ف-٥	مد-٢	كبير أمين عام - أمين عام مساعد	و كليل أمين عام	مكتب الممثل الخاص للأمين العام ^(ب) ومكاتب نواب الممثل الخاص
٨٥	٣	٣٠	٥٢	١٣	١٦	١٧	٣	٣	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
٩١	٤	٣٢	٥٥	١٣	١٩	١٧	٣	٣	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
٦	١	٢	٣	-	٣	-	-	-	صافي التغيير
رؤساء مكاتب الاتصال والمكاتب الميدانية									
٣٧	-	٥	٣٢	١٦	-	١٢	٤	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
٣٧	-	٥	٣٢	١٦	-	١٢	٤	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
المجموع									
١٢٢	٣	٣٥	٨٤	٢٩	١٦	٢٩	٧	٣	المعتمد للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
١٢٨	٤	٣٧	٨٧	٢٩	١٩	٢٩	٧	٣	المقترح للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
٦	١	٢	٣	-	٣	-	-	-	صافي التغيير

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين الفنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) تشمل وحدة المراسم وقسم الشؤون القانونية ووحدة المشاريع السريعة الأثر وخطية التخطيط الاستراتيجي والخلية المشتركة لتحليل أنشطة البعثة ومركز العمليات المشتركة ومكتب التنسيق الشرقي.

مكتب الممثل الخاص للأمين العام ومكاتب نواب الممثل الخاص للأمين العام

الموظفون الدوليون: زيادة ٣ وظائف

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفتين

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة واحدة

٣١ - يقترح أن تُنشأ في مكتب التنسيق الشرقي وظيفة واحدة لموظف شؤون سياسية (ف-٣) ووظيفة واحدة لمساعد خاص للمنسق المعني بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية (ف-٣) المتمركز في غوما. وأنشئت وظيفة المنسق المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية للمرة الأولى خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تحت السلطة المباشرة لمكتب الممثل الخاص للأمين العام. ولدى تعيين المنسق، أنشئ مكتب التنسيق الشرقي في غوما، وهو مسؤول مباشرة أمام الممثل الخاص للأمين العام، ومسؤول بالإضافة إلى ذلك أمام نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) ونائب الممثل الخاص للأمين العام (المعني بسيادة

القانون). ويدير المكتب جميع الأنشطة التي تضطلع بها مختلف المكاتب الميدانية في الشرق، فضلا عن عناصر البعثة، بما في ذلك العنصر العسكري وعنصر الشرطة، لضمان تنفيذ الأنشطة ضمن إطار استراتيجي شامل توافق عليه البعثة، وبناء علاقة تداؤب بين مختلف الأنشطة لاستخدام الموارد على النحو الأمثل، والسهر على توحيد توقيت تخطيط الموارد وتنفيذها لتفادي التأخير الذي لا مبرر له. ويتولى المكتب أيضا رصد الاتجاهات السياسية في المنطقة وتحليلها، وكذلك تنسيق تنفيذ كل من أنشطة حفظ السلام وتحقيق الاستقرار في الشرق. وقد تلقى المنسق الدعم حتى الآن من موظفين على النحو التالي: موظف واحد للشؤون السياسية (ف-٥) تابع لشعبة الشؤون السياسية؛ وموظف واحد للشؤون السياسية (ف-٤) بناء على تخصيص مؤقت من بعثة الأمم المتحدة في السودان؛ ومساعد خاص للمنسق (ف-٤) أعيد إيفاده مؤقتا من مكاتب الاتصال والمكاتب الميدانية؛ ومساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) تابع لمكاتب الاتصال والمكاتب الميدانية.

٣٢ - وسيخضع شاغل وظيفة الشؤون السياسية (ف-٣) لإشراف مباشر من المنسق وسيتولى رصد وتحليل الحالة السياسية والتطورات الإقليمية في أوغندا وبوروندي ورواندا والسودان؛ ورصد وتحليل التطورات السياسية والأمنية في المقاطعة الشرقية وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومانیما وإقليم تنجانيقا في مقاطعة كاتانغا؛ ورصد العمليات السياسية، بما فيها قرارات صن سيني وبلاغ نيروبي وبيانات الالتزامات، واتفاق ٢٣ آذار/مارس، وأي اتفاقات أخرى؛ وتحديد الاتجاهات في الحوادث الأمنية، والتشرد، والأنشطة الإجرامية والعسكرية، من أجل المساعدة في عملية صنع القرار المتصلة بالمبادرات السياسية والأمنية والعسكرية الجارية؛ وتقديم موجزات تجميعية تحليلية أسبوعيا إلى المنسق؛ وتقديم إحاطات إعلامية شفوية وكتابية حسب الاقتضاء للزوار وضباط الأركان في المقر المتقدم. كما سيقوم شاغل الوظيفة بزيارات ميدانية للمناطق الخاضعة لمسؤولية المكتب، حسب الاقتضاء، والتنسيق عن كثب مع موظفي الشؤون السياسية في المنطقة لوضع تصور إقليمي للسياق الذي يتعين على البعثة أن تركز فيه أنشطتها، ومع وحدة دعم الاستقرار لضمان الاستناد في تنفيذ الأنشطة الرامية إلى تحقيق الاستقرار إلى التحليل السياسي للمنطقة.

٣٣ - وسيعنى شاغل وظيفة المساعد الخاص للمنسق (ف-٣) بكفالة الوفاء بجميع التزامات الإبلاغ للمقر والاحتفاظ بسجلات شاملة لكل أنشطة المكتب. وسينظم شاغل الوظيفة جدول سفر المنسق واجتماعاته؛ وسيرافق المنسق إلى الاجتماعات لتدوين المحاضر وتدوين ملاحظات عن المبادرات الجارية في المنطقة، وسيقوم بالعمل عن كثب مع الموظف الإقليمي للشؤون السياسية التابع لشعبة الشؤون السياسية لكفالة أن تكون المبادرات السياسية والمبادرات الرامية إلى تحقيق الاستقرار منسجمة، وتنظيم الاجتماعات مع الوزراء الوطنيين

والإقليميين وكبار الموظفين وضباط القوات المسلحة ومع المناخين وكبار أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري.

٣٤ - ويُقترح أن تُنشأ في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المعني بسيادة القانون) وظيفة واحدة لموظف لشؤون العمليات (ف-٣) ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون العمليات (لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة)، مع مراعاة اتساع نطاق مسؤولية المكتب. وعهد مجلس الأمن في قراره ١٨٥٦ (٢٠٠٨) إلى البعثة بمهمة التركيز على سيادة القانون وتوطيد السلام وبناء السلام، فضلا عن حماية المدنيين مع التركيز بوجه خاص على العنف الجنسي، مما يتطلب تكثيف التنسيق الشامل. ويشرف مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بسيادة القانون حاليا على أنشطة ستة مكاتب فنية تشمل مكتب مفوض الشرطة، ومكتب حقوق الإنسان، ومكتب سيادة القانون، وقسم حماية الطفل، وقسم الشؤون الجنسانية، ووحدة مكافحة العنف الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن هذا التقرير مقترحا يتعلق بإنشاء وحدة للسجون في إطار مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المعني بسيادة القانون).

٣٥ - ومن خلال تنفيذ عملية التخطيط المتكامل للبعثات، عُيّن نائب الممثل الخاص للأمين العام (المعني بسيادة القانون) منسقا معنيا بالعنف الجنسي والجنساني في منظومة الأمم المتحدة. وهو يشارك في رئاسة الآليات التي تمول استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار/خطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار للمناطق الشرقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني؛ ويشارك في إقرار البرامج؛ ويؤدي مهام تمثيلية إضافية مع وفود من الدول الأعضاء ومع المنظمات غير الحكومية والسلطات الحكومية؛ وينسق مع كبار المسؤولين في جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي السلطات الحكومية؛ ويترأس اجتماعات التنسيق الرفيعة المستوى ويوفر لها الخدمات السكرتارية؛ وينسق تقديم الدعم الفني واللوجستي لجميع الأحداث على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات فيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني.

٣٦ - علاوة على ذلك، يترأس نائب الممثل الخاص للأمين العام (المعني بسيادة القانون) خلية الاستجابة السريعة والإنذار المبكر، التي أنشئت مؤخرا لتعزيز قدرة البعثة على الاستجابة لادعاءات الانتهاكات وعمليات الابتزاز التي تنسب لجنود للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المشاركين في عمليات عسكرية مشتركة ولضمان الامتثال لولاية البعثة بشأن حماية المدنيين.

٣٧ - وسيتولى شاغل وظيفة موظف شؤون العمليات (ف-٣) دعم نائب الممثل الخاص للأمين العام (المعني بسيادة القانون) في التنسيق والتخطيط الشاملين لأنشطة سيادة القانون، بما في ذلك تنسيق خلية الاستجابة السريعة والإنذار المبكر، ورصد عمل المكاتب/الوحدات الخاضعة لمسؤولية نائب الممثل الخاص للأمين العام (المعني بسيادة القانون)، وتقديم إسهامات وتحليلات للأنشطة البرنامجية التي يضطلع بها مكتب الممثل الخاص للأمين العام، ومواكبة آخر الاتجاهات والتطورات في مجال سيادة القانون، وصياغة مذكرات إعلامية ومحاضر عن الاجتماعات.

٣٨ - وسيقوم شاغل وظيفة مساعد لشؤون العمليات (متطوع الأمم المتحدة) بالمشاركة في الاجتماعات، وصياغة نقاط الحوار في الاجتماعات ومحاضرها، وتجهيز المراسلات الصادرة والواردة، ومواكبة أحدث الاتجاهات والتطورات في مجال سيادة القانون.

٣٩ - ويُقترح أن تُنشأ في وحدة المشاريع السريعة الأثر التابعة للمكتب المباشر للممثل الخاص للأمين العام، وظيفة واحدة لموظف لشؤون المشاريع (موظف وطني) ووظيفة واحدة لمساعد إداري (فئة الخدمات العامة الوطنية). وتتلقي وحدة المشاريع السريعة الأثر التوصيات بشأن مقترحات المشاريع من لجنة استعراض المشاريع التي أنشئت لكل مقاطعة، وتستعرض الوحدة التوصيات والوثائق الداعمة وفقاً للمبادئ التوجيهية بشأن السياسة العامة للمشاريع السريعة الأثر، وتجهز مقترحات المشاريع لكي يقرها الممثل الخاص للأمين العام، وتُعد الأعمال المتعلقة بالإجراءات الإدارية والتعهد بالأموال اللازمة وصرفها، عقب إقرار تلك الإجراءات. وعلى مدى الفترات المالية الأربع السابقة، أقر الممثل الخاص للأمين العام ٤٤٤ مشروعاً جديداً من المشاريع السريعة الأثر. وتتعهد الوحدة قاعدة بيانات لكل المشاريع التي يقرها الممثل الخاص وتنفذ تحت إشراف رؤساء المكاتب في كل مقاطعة، وتتضمن القاعدة معلومات عن المبالغ المدفوعة مقدماً وتقارير النفقات ومواعيد بدء/إنهاء كل مشروع خاص بكل مقاطعة ومستوى البعثة العام. كما توفر الوحدة الإرشاد فيما يتعلق بتوجيه السياسة العامة للمشاريع السريعة الأثر، وتقديم المشورة بشأن رصد حافظة المشاريع التي جرى إقرارها، وتقديم باقتراحات للتحسينات فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع، وتكفل اجتماع لجنة استعراض المشاريع حسب الاقتضاء وعقد اجتماعات منتظمة بشأن حالة تنفيذ المشاريع، وتعمل على بناء قدرات موظفي البعثة في مهارات إدارة المشاريع.

٤٠ - ولم يتسن للجنة، من جراء نقص قدرات شركائها التنفيذيين المحليين وثقل عبء العمل حالياً في الدعم الذي تقدمه للعمليات، أن تجري سوى زيارة رصد سنوية واحدة لكل مقاطعة، مما أدى إلى عدم إنهاء بعض المشاريع في غضون الإطار الزمني المحدد بثلاثة أشهر

للتنفيذ، وتمديد أجل تنفيذ المشاريع ليشمل فترة الميزانية التالية، مما شكل موضوع ملاحظات مجلس مراجعي الحسابات خلال السنوات القليلة الماضية. وسيتمنى للوحدة بفضل إنشاء هاتين الوظيفتين زيادة تواتر عمليات الرصد، والتطرق إلى أي مسألة تطرأ خلال تنفيذ المشاريع وحلها في الوقت المناسب، والمساعدة على تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع، وتحسين معدلات إنجازها.

٤١ - وسيقدم شاغل وظيفة موظف شؤون المشاريع (موظف وطني) الدعم التقني لرؤساء المكاتب ويرصد عن كثب تنفيذ المشاريع، بينما سيتولى المساعد الإداري (الخدمات العامة الوطنية) أساساً مسؤولية تجهيز توصيات لجنة استعراض المشاريع والاضطلاع بالمهام الإدارية المتعلقة بحفاظة المشاريع السريعة الأثر.

العنصر ١: هيئة بيئة أمنية مستقرة

٤٢ - يجسد العنصر ١، هيئة بيئة أمنية مستقرة، الأولوية الرئيسية للبعثة المتمثلة في كفالة تحسين حماية السكان المدنيين والعاملين في المجال الإنساني الذين يحدق بهم خطر داهم بالتعرض للعنف، ولا سيما على يد أي طرف من أطراف النزاع. وتهدف البعثة أيضاً إلى دعم الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من النزاع، حيث تستهدف العمليات العسكرية الجارية طرد الجماعات المسلحة الأجنبية من معاقلها، بما في ذلك دعم عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وستشمل المهام الرئيسية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ ما يلي: (أ) زيادة المساعدات الإنسانية وإمكانية إيصالها؛ (ب) الوقاية من العواقب الإنسانية الناجمة عن العمليات العسكرية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والتخفيف من أثرها؛ (ج) تيسير عودة المشردين داخليا واللاجئين. وستحقق هذه الأهداف بوضع استراتيجيات مدنية وعسكرية مشتركة وخطط للطوارئ، يُسعى من ورائها إلى تحسين قدرات البعثة على حماية المدنيين، بما في ذلك المهام المنتظمة التي تضطلع بها الأفرقة المشتركة للحماية؛ وتقديم الدعم إلى الحكومة من أجل إرساء هياكل إدارية قادرة على الأداء في سبيل تحقيق الاستقرار في الشرق في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية والمقاطعة الشرقية بتوسيع نطاق سلطة الدولة وتوطيدها في المناطق التي كانت من قبل خاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة؛ ونزع سلاح الجماعات المسلحة غير المشروعة؛ والعمل على الإفراج عن الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة؛ وتوفير الدعم اللوجستي للعمليات العسكرية المشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. علاوة على ذلك، ستعمل البعثة في إطار استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار وخطوة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في الجزء الشرقي من البلد، على مساعدة

الحكومة في تدريب ونشر المديرين المدنيين، ومواصلة استعادة سلطة الدولة في المناطق غير المستقرة لتيسير تقديم المساعدة في المجال الإنساني ومجال الإنعاش المبكر وتحسين توفير الخدمات الأساسية لفائدة السكان، وإتاحة الشروط الملائمة لعودة المشردين داخليا واللاجئين. ولما كان البرنامج الوطني لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي يموله البنك الدولي سينتهي خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، فإن البعثة ستستمر في بذل الجهود وتكثيفها دعما لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية ومقاطعة إيتوري.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-١-١ خفض مجموع عدد المشردين داخليا من جراء التزاعات المسلحة (٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٤٢٩ ٨١٧ ١؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: ٨١٠ ٠٠٠؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ٧٠٠ ٠٠٠)	١-١ تحسين حماية المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية
٢-١-١ زيادة مجموع عدد بعثات التقييم المشتركة والحماية في المناطق غير الآمنة (٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٥٨٥؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: ٥٣٤؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ٦٧٨)	
٣-١-١ خفض عدد الخسائر البشرية في صفوف السكان المحليين من جراء الحوادث الناجمة عن الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات (٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٠٥؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: ٩٠؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ٦٠)	

النواتج

- ٢٤ دورية يومية يسيرها أفراد الوحدات في المناطق ذات الأولوية، بما في ذلك المناطق التي تفيد التقارير بكثرة حالات العنف الجنسي والجنساني فيها
- نشر ٥٠ قاعدة تشغيلية للسرايا في المناطق ذات الأولوية في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية لرصد الاعتداءات على المدنيين وردعها
- تنفيذ ٣٦٥ دورية مشتركة (دورية مشتركة واحدة × ٣٦٥ يوما) يقدم بها أفراد الشرطة المشكلة والشرطة الوطنية الكونغولية حول مخيمات المشردين داخليا وسائر المناطق المستهدفة بغية حماية السكان المدنيين
- تنفيذ حملات إعلامية بوسائط متعددة وبرامج ميدانية ببث مواد إذاعية على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع على إذاعة أو كابي بواسطة ٣٣ جهاز إرسال على الموجات المتوسطة (FM) موزعا في مناطق جغرافية مختلفة، وعلى شبكة الموجات القصيرة والموقع الشبكي لإذاعة أو كابي؛ وإنتاج شريط

فيديو بعنوان "حقائق بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية" (MONUC Realités) نُيِّث كل أسبوعين على ١٩ محطة تلفزيونية محلية لشرح ولاية البعثة وتقديم معلومات موثوقة

- إيكمال مهام تطهير ما مجموعه ٥٠٠ ٠٠٠ متر مربع من المناطق الملوثة بالألغام/مخلفات الحرب من المتفجرات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورصد تلك العملية ومراقبة نوعيتها، أو تطهير ١٠٠ موقع يحتوي على مخلفات الحرب من المتفجرات وتدمير ٧ مخزونات من الذخيرة، وذلك بالتنسيق مع الشركاء الدوليين
- تنسيق أنشطة التوعية بخطر الألغام لفائدة ٧٠٠ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم المشردون داخليا واللاجئون والاجتماعات المحلية، بالاستعانة بالشركاء المنفذين
- استعراض العمليات المتعلقة بإزالة الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات في مقاطعتين (كاساي الغربية وإكواتور)

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-٢-١ زيادة عدد ممثلي الدولة المرسلين إلى ٥ مناطق تحقق فيها الاستقرار ونفذت فيها استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار في (مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية والمقاطعة الشرقية، وماينما، وكاتانغا الشمالية) (٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢٤٠ ممثلاً؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: ٤٨٠ ممثلاً؛ ٢٠١١-٢٠١٠: ٥٠٠ ممثل)	٢-١ تحقيق الاستقرار في المناطق الحساسة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية
٢-٢-١ انخفاض عدد النزاعات المسلحة المبلغ عنه (٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢٤٢؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: ١٨٠؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ١٢٠)	

النواتج

- إصلاح ٢٠ مكتباً إدارياً لممثلي الدولة، بالتنسيق مع المانحين وفريق الأمم المتحدة القطري، في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية والمقاطعة الشرقية
- إصلاح ٦٩٠ كلم من ٦ محاور طريقية ذات أولوية دعماً لتحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية
- تنظيم ٢٠ حلقة عمل في مجال بناء القدرات لفائدة ٢٥ من ممثلي الدولة في كل واحد من ٢٠ مكتباً إدارياً بشأن اللامركزية وكفاءات الإدارة العامة والتخطيط للمشاريع المحلية من أجل التنمية وتحقيق الاستقرار وإعداد الميزانية لها، وذلك بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري

- إجراء ٣ عمليات مشتركة طويلة الأمد وما متوسطه ٥٠ عملية قصيرة الأمد للدعم اللوجستي والطبي شهريا مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في شرق البلد لتزاع سلاح الجماعات المسلحة غير المشروعة، والإفراج عن الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، ومنع وصول الدعم إلى الجماعات المسلحة غير المشروعة
- تنفيذ ١٩ ساعة طيران يومي دعما للدوريات والعمليات المشتركة وسواهما من الأنشطة
- تنفيذ ٥٦ بعثة (٤ بعثات × ١٤ منطقة) تشمل السلطات المحلية وفريق الأمم المتحدة القطري وممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، فضلا عن المنظمات الإنسانية والإنمائية غير الحكومية، لتحديد التزاعات المحلية وتقييمها، وتحديد الجهات الفاعلة المعنية، وتوثيق المعلومات وتبادلها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في المناطق الـ ١٤ من المقاطعات الـ ١١ في البلد
- تنظيم ١٤ من حلقات العمل والمنتديات في ١٤ منطقة لتدريب السلطات المحلية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، على منع التزاعات وتسويتها وعلى بناء قدرات اللجان الإقليمية لتسوية التزاعات لدى إنشاء تلك اللجان
- إسداء المشورة بشأن إنشاء ١١ لجنة إقليمية لتسوية التزاعات لتحديد الأسباب الجذرية وراء التزاعات ومنعها وإدارتها

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-٣-١ زيادة العدد الكلي للمسرحين من المقاتلين الكونغوليين الذكور والإناث المجردين من السلاح (٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٠٨٨ ٩٨؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: ٢٥٥ ٠٠٠)	٣-١ نزع سلاح المقاتلين السابقين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتسريحهم
٢-٣-١ زيادة العدد الكلي من الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة المفرج عنهم (٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٣٨ ٣٣٦؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: ٤١ ٢٩١)	

النواتج

- تقديم الدعم الأمني واللوجستي إلى البرامج الوطنية لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- إجراء حملة إعلامية متعددة الوسائط تشمل ٢٤ مقابلة إذاعية عبر إذاعة أوكابي، ومقابلة واحدة عبر الإنترنت، و ٨ مقابلات عبر الفيديو لكل الجماعات المسلحة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لتوعية المقاتلين وإعلام الجمهور ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

- عقد ٢٤ اجتماعا نصف شهري مع السلطات الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والهيكلة العسكري للإدماج التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسلطات المدنية، بشأن تنسيق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتنفيذها، مع التركيز بوجه خاص على برامج إعادة الإدماج على الصعيد المجتمعي
- إسداء المشورة، في إطار اجتماعات نصف شهرية، لوحدة تنفيذ البرنامج الوطني لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن تنفيذ البرنامج الوطني لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك ضرورة النظر في الاحتياجات المختلفة للمقاتلين السابقين نساء ورجالا
- عقد ١٢ اجتماعا شهريا مع السلطات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتنسيق الإفراج عن ٨٠٠ طفل من أيدي الجماعات المسلحة ونقلهم إلى مرافق رعاية انتقالية و/أو إلى مجتمعاتهم الأصلية
- عقد ٢٤ اجتماعا نصف شهري مع المجموعات العسكرية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسلطات المدنية وقادة المجتمعات المحلية بشأن الوصول إلى الأطفال والإفراج عنهم من أيدي الجماعات المسلحة
- تنفيذ ١٠ بعثات ميدانية لرصد إمكانية الوصول إلى الأطفال والإفراج عنهم من أيدي الجماعات المسلحة
- عقد ١٢ اجتماعا للمانحين بشأن حشد الموارد لبرنامج إعادة الإدماج على الصعيد المجتمعي
- تدمير الأسلحة المعطلة المجموعة أثناء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جميع المقاطعات الشرقية، وتسليم الأسلحة الصالحة للاستخدام للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

العوامل الخارجية

سياسات سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وإجراءات سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بالبرامج الوطنية لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ومدى توافر المساعدة الإنسانية الدولية؛ ومدى توفر الموارد المقدمة من المانحين لصالح برامج تحقيق الاستقرار؛ وحجم التبرعات المقدمة لصالح نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ومدى تقييد جميع الأطراف بالالتزامات الواردة في اتفاقات السلام

الجدول ٢

الموارد البشرية: العنصر ١، استقرار البيئة الأمنية

الفئة		الموظفون الدوليون													
الجموع		و كليل أمين عام - أمين مد-٢ - ف-٥ - ف-٣ - الخدمة المجموع عام مساعد مد-١ - ف-٤ - ف-٢ الميدانية الفرعي													
		ثالثا - الموظفون المدنيون													
		مكتب قائد القوة													
		مكتب مفوض الشرطة													
		وحدة دعم الاستقرار													
		وحدة الاتصال للإجراءات المتعلقة بالألغام													
		المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون													
		الجموع (أولا - ثالثا)													
		صافي التغيير													
أولا - الوحدات العسكرية	الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	١٧ ٨٨٣										الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	١٦ ٨٦٣	صافي التغيير	(١ ٠٢٠)
ثانيا - وحدات الشرطة المشكلة	الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	٥٥٠										الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	٥٥٠	صافي التغيير	-
مكتبات قائد القوة	الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	١٢	-	٥	٧	٣	-	١	٢	١	الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	١٢	صافي التغيير	-	
مكتبات مفوض الشرطة	الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	١٠	١	١	٨	٣	٣	١	١	-	الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	١٠	صافي التغيير	(١)	
وحدة دعم الاستقرار	الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	٤	-	١	٣	-	٢	١	-	-	الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	٩	صافي التغيير	٥	
وحدة الاتصال للإجراءات المتعلقة بالألغام	الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	٢	-	-	٢	١	١	-	-	-	الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	صافي التغيير	(٢)	
المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون	الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٨	١	٧	٢٠	٧	٦	٣	٣	١	الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	٣١	صافي التغيير	٣	
الجموع (أولا - ثالثا)	الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	١٨ ٤٦١									الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	١٧ ٤٤٤	صافي التغيير	(١ ٠١٧)	

(أ) تشمل الموظفون الوطنيين الفنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

مكتب مفوض الشرطة

الموظفون الدوليون: زيادة صافية قدرها وظيفة واحدة

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفة واحدة

٤٣ - يُقترح إنشاء وظيفة واحدة لمنسق إصلاح الشرطة (ف-٤) ووظيفة واحدة لرئيس العمليات (ف-٣).

٤٤ - أُنيطت بعنصر الشرطة في البعثة ولاية محددة هي تعزيز التنمية المؤسسية والفعالية التشغيلية للشرطة الوطنية الكونغولية وقد أكمل أنشطته الأساسية لتدريب الشرطة الوطنية الكونغولية وتقديم المشورة لها مع التركيز بشكل خاص على إصلاح جهاز الشرطة. ويعمل خبراء في مجال الشرطة من البعثة ضمن الأفرقة العاملة الثمانية التابعة للجنة التوجيهية المعنية بإصلاح الشرطة، المكلفة بمهمة وضع وتنفيذ مشاريع من قبيل إنشاء شرطة الحدود وإنشاء دائرة لمراجعة حسابات الشرطة وإجراء تعداد لأفراد الشرطة.

٤٥ - واستناداً إلى توصيات قوة الشرطة الدائمة، وهي وحدة للرد السريع تابعة لشعبة شرطة الأمم المتحدة، نقح عنصر الشرطة في البعثة مفهومه للعمليات لتعزيز استراتيجياته للرصد والمساعدة التقنية والتدريب، مع زيادة التركيز على كبار ضباط الشرطة وضباط الشرطة من المستوى المتوسط. ويشدد مفهوم العمليات المنقح على أنشطة دعم أعمال الأمانة التنفيذية للجنة التوجيهية المعنية بإصلاح الشرطة لاستكمال أعمال الإصلاح التحضيرية، وتقديم الدعم إلى المفتش العام للشرطة الوطنية الكونغولية لتنفيذ المشاريع المرتبطة بالإصلاح، ودعم الجهود المبذولة لاستحداث آليات مساءلة الشرطة والرقابة عليها. ويقوم عنصر الشرطة في الوقت نفسه بدور رئيسي في إعادة بسط سلطة الدولة في إطار استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بينما سيقوم في غرب البلاد برصد التقدم المحرز في توطيد الأمن، ومساعدة السلطات المحلية على وضع التدابير الضرورية لإصلاح الشرطة وتنفيذها بالتعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين، وتعزيز القدرة التشغيلية للسلطات المحلية.

٤٦ - وسيكون شاغل وظيفة منسق إصلاح الشرطة (ف-٤) المقترحة مسؤولاً عن تنفيذ برنامج الإصلاح الشامل للشرطة الذي وضعته اللجنة التوجيهية المعنية بإصلاح الشرطة، وتقديم الدعم لاستكمال خطط العمل الموضوعية لإصلاح الشرطة؛ وتقدم المشورة لقيادة الشرطة الوطنية الكونغولية بشأن تنفيذ مشاريع الإصلاح؛ والمساعدة في تنفيذ مبادرات الإصلاح على مستوى المقاطعات وإنشاء آليات للربط بين إصلاح الشرطة وإطار إصلاح قطاع الأمن أوسع؛ والإشراف على جميع الأنشطة التدريبية دعماً ببناء قدرات الشرطة

الوطنية الكونغولية وإصلاحها. ويقوم بهذه الوظائف حاليا ضابط شرطة معار للأمم المتحدة. ولضمان استمرارية العمل، سيستلزم الأمر الاستعانة بخدمات موظف مدني له خبرة واسعة في مجال إصلاح الشرطة.

٤٧ - وسيقوم شاغل وظيفة رئيس العمليات (ف-٣) المقترحة مسؤولاً عن إبلاغ مفوض الشرطة، بصفة يومية، بجميع الحوادث التي تقع في مختلف أنحاء منطقة البعثة من أجل التصدي لها بسرعة وكفاءة؛ ووضع خطط عملية لضمان إنجاز الأعمال بصورة منسقة ورشيقة وكفؤة، خاصة في مجالي التطوير المؤسسي للشرطة الوطنية الكونغولية وبناء قدراتها عن طريق التدريب والرصد والمساعدة التقنية وتنفيذ برنامج إصلاح الشرطة والتنسيق التشغيلي للدعم الذي تقدمه شرطة البعثة لاستراتيجية تحقيق الاستقرار في شرق البلاد؛ والإشراف على أنشطة جميع القطاعات والقطاعات الفرعية الخاضعة لشرطة الأمم المتحدة وتنسيقها ومراقبتها؛ ومساعدة مفوض الشرطة في ممارسة القيادة التنفيذية لوحدات الشرطة المشكلة.

٤٨ - ويُقترح أيضا نقل وظيفة واحدة لمساعد إداري (فئة الخدمة الميدانية) إلى مكتب الشؤون المدنية، وتحويل وظيفة واحدة لمرجم تحريري (من متطوعي الأمم المتحدة) إلى وظيفة واحدة لمسؤول الاتصال في وحدة إصلاح قطاع الأمن.

وحدة دعم الاستقرار

الموظفون الدوليون: زيادة ٤ وظائف

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة وظيفة واحدة

٤٩ - يُقترح تغيير اسم وحدة تحقيق الاستقرار على الصعيد الإقليمي ليصبح وحدة دعم الاستقرار. وبعد تأسيس آليات الأمم المتحدة لتنسيق الأنشطة المتعلقة بتحقيق الاستقرار رسمياً، قررت منظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليون تغيير اسم هذه الوحدة.

٥٠ - وعقب إطلاق استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٠٨، أطلقت الحكومة في شباط/فبراير ٢٠٠٩ خطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار لشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، استناداً إلى برنامج أماني القائم واستراتيجية دعم الأمن والاستقرار الجاري تنفيذها. وتشير الخطة إلى توسيع نطاق جهود تحقيق الاستقرار والانتعاش إلى مناطق جغرافية أوسع نطاقاً مما كان متوقفاً في بداية الأمر وتشمل أولويات موضوعية جديدة ظهرت مؤخراً، مثل الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وكانت توقعات الاحتياجات الأصلية من الوظائف، المقترحة في ميزانية الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ مبنية على ست مناطق جغرافية ذات أهمية (ستة محاور طرقية).

وبناء على طلب من الحكومة، تم الآن توسيع هذه المناطق لتشمل مقاطعات إضافية (مانيمبا وكاتانغا الشمالية)، ومناطق إضافية (بما في ذلك أويلي العليا/السفلى) وأراض إضافية داخل المحافظات المستهدفة أصلاً (مثل واليكالي). وقد استلزم هذا التوسع تخصيص قدرات الدعم في كل من المقاطعات لدعم رؤساء المكاتب والأقسام التابعة للبعثة في بذل جهود تحقيق الاستقرار.

٥١ - علاوة على ذلك، أدى إنشاء مرفق تمويل أنشطة تحقيق الاستقرار والانتعاش في عام ٢٠٠٩ إلى تزايد مسؤوليات الوحدة، لا سيما فيما يتعلق بتقديم الدعم للحكومة والأقسام المختلفة داخل البعثة في وضع مقترحات المشاريع؛ وفي مجال إدارة الصناديق وفي ضمان الإبلاغ عن أنشطة تحقيق الاستقرار ورصدها وتقييمها بقدر كافٍ ومنتظم. ويعتمد مرفق تمويل أنشطة تحقيق الاستقرار والانتعاش بشكل كبير على خطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار لشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، واستراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار، وهياكل التنسيق المنشأة في كل مقاطعة من مقاطعات شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي كينشاسا. وتتطلب آليات التنسيق هذه أن يُدعم الموظفون المكرسون وتُدار شؤونهم بالشكل الكافي.

٥٢ - وبناء على ما تقدم، يُقترح تعزيز وحدة دعم الاستقرار بوظيفة واحدة لمستشار البرامج الإقليمي (ف-٤) يكون مقره في كينشاسا، و ٣ وظائف لموظفي التنسيق في المقاطعات (ف-٣) (من خلال إنشاء وظيفتين جديدتين ونقل وظيفة واحدة للموظف المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام من وحدة الاتصال للإجراءات المتعلقة بالألغام) ليكون مقرها في غوما وبوكافو وإيتوري، ووظيفة واحدة لموظف دعم الاستقرار (من متطوعي الأمم المتحدة) سيكون مقرها في مانيمبا، وسيكون مسؤولاً مباشرة أمام المنسق المعني بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية مع الحفاظ على علاقات تنسيق وثيقة مع المكتب المتكامل في كينشاسا.

٥٣ - وسيكون مستشار البرامج الإقليمي (ف-٤) مسؤولاً عن تقديم المشورة والدعم لجميع الشركاء الدوليين والوطنيين بشأن وضع برامج واستراتيجيات برامج تحقيق الاستقرار وتنفيذها وإدارتها وتنقيحها في إطار استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار ويقوم بين الفينة والأخرى بإعادة النظر في الإطار الاستراتيجي المتكامل وتنقيحه. وسيتولى شاغل الوظيفة تحديد ومعالجة القضايا المتصلة بتنفيذ البرامج، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالقدرات البرنامجية للشركاء المنفذين ودعم إدخال تنقيحات على البرامج، حسب الاقتضاء. كما سيكون شاغل الوظيفة مسؤولاً عن تنسيق وضع مقترحات المشاريع لتقديمها إلى مرفق تمويل

أنشطة تحقيق الاستقرار والانتعاش وضمان تطابق البرامج مع الإطار الاستراتيجي المتكامل ومعايير تقديم المقترحات.

٥٤ - وسيكون موظفو التنسيق في المقاطعات (ف-٣) مسؤولين عن ضمان التنسيق العملي للتدخلات من أجل تحقيق الاستقرار على مستوى المقاطعات في إطار اللجان الفنية المشتركة، التي هي آلية التنسيق الأساسية على مستوى المقاطعات مع الحكومة والأمم المتحدة الشركاء، وذلك بالتنسيق الوثيق مع السلطات المحلية ورؤساء مكاتب البعثة. وسيعمل شاغلو هذه الوظائف على أن تنقيد الأقسام المنفذة في البعثة والشركاء الآخرين في التنفيذ بمخطط التنفيذ على مستوى المقاطعات، ومساعدة اللجان الفنية المشتركة في ممارسته مهام المراقبة، ورئاسة اجتماعات التنسيق المخصصة وإعداد التقارير المرحلية الدورية.

٥٥ - وأخيراً، سيكون موظف دعم الاستقرار (من متطوعي الأمم المتحدة) مسؤولاً عن مساعدة موظفي التنسيق في المقاطعات على القيام بمهمتهم التمثيلية في التنسيق والرقابة، وستشمل تقديم الدعم لإعداد التقارير وتتبع الأنشطة وصياغة التقارير المرحلية ومتابعة الإجراءات المتفق عليها في اجتماعات التنسيق.

وحدة الاتصال للإجراءات المتعلقة بالألغام

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين

٥٦ - يُقترح نقل وظيفة واحدة لموظف الإجراءات المتعلقة بالألغام (ف-٣) إلى وحدة دعم الاستقرار ووظيفة واحدة لمساعد إداري (فئة الخدمة الميدانية) إلى قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الاستيعاب وإعادة التوطين/نزع السلاح والتسريح وإعادة الاستيعاب، كما هو موضح في الفقرتين ٥٢ و ٥٨ من هذا التقرير.

العنصر ٢: أمن أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية

٥٧ - يشمل العنصر ٢، المتعلق بأمن أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، دعم إعادة الطوعية للمقاتلين السابقين الأجانب الموجودين على الأراضي الكونغولية إلى أوطانهم، ومساعدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في إقامة مراقبة فعالة للحدود لكشف الدعم المقدم للجماعات المسلحة غير القانونية عن طريق الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية للبلد والحد من توفير هذا الدعم، وكذلك تقديم الدعم لتعزيز الأمن الإقليمي. وبفضل إدماج قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وغيرها من الجماعات المسلحة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية و/أو تسريحها، والتقدم المحرز في إطار اتفاقات السلام المبرمة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية الكونغو

الديمقراطية وأوغندا وبوروندي ورواندا في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، ستكون أولويات البعثة كما يلي: (أ) مساعدة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على طرد عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة من معانقهم والتعجيل بالعودة الطوعية لمن تبقى من المقاتلين السابقين الأجنب وعائلاتهم في مناطق أخرى، مع التركيز بشكل خاص على الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة؛ (ب) التأكيد على الجهود المبذولة من أجل مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية عن طريق مساعدة الحكومة في إنشاء الهياكل الضرورية لمراقبة أنشطة استخراج الموارد الطبيعية في مقاطعتي كيفو، ورصد الاتجار غير المشروع بالموارد المعدنية والإبلاغ عنه واعتراضه من خلال إجراء عمليات تفتيش مشتركة مع الحكومة عند نقاط دخول البلاد؛ (ج) تيسير تعزيز تطبيع العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وبوروندي ورواندا، من خلال توفير المساعي الحميدة والدعم اللوجستي، وتعزيز الآليات الإقليمية.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-٢-١ زيادة العدد الإجمالي للمقاتلين السابقين الأجنب المتبقين ومعاليهم المعادين إلى أوطانهم (٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٩٣؛ ٢٠١٠-٢٠٠٩: ١٩٣؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ٣٠)	١-٢ نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتسريحها وإعادةها إلى أوطانها
٢-١-٢ زيادة العدد الإجمالي للأطفال المتبقين من الجماعات المسلحة الأجنبية المطلق سراحهم والمعادين إلى أوطانهم (٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٢٦؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: ١٨٦؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ٢٥١)	

النواتج

- الدعم اللوجستي لإعادة ٤٠٠٠ مقاتل سابق أجنبي ومعاليهم إلى بلدانهم الأصلية
- تنظيم ١٢ حملة توعية إذاعية كل يوم، وحملة إعلامية واحدة متعددة الوسائط لإعلام السكان المحليين وتوعية المقاتلين الأجنب، و ٦ حملات للإعلام والتوعية بواسطة منشورات باللغات الفرنسية واللينغالا والسواحيلية، بما فيها ٢٤ بعثة ميدانية لتوعية من تبقى من المقاتلين الأجنب ومعاليهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية
- عقد ٤ اجتماعات للتنسيق مع اللجنة الرواندية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية الكونغو الديمقراطية

- عقد ٢٤ اجتماعاً مع سلطات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لتنسيق العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة الأجنبية
- عقد ٣ اجتماعات مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ممثلة بواسطة هيئة الأركان والهيكلي العسكري للإدماج، والجماعات المسلحة الأجنبية لضمان تحديد هوية بقية الأطفال الأجانب في الجماعات المسلحة والإفراج عنهم
- عقد ١٠ اجتماعات مع وكالات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية للدعوة إلى إعادة الأطفال إلى بلدانهم الأصلي ورصدها

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢-٢-١ زيادة عدد شحنات الأسلحة غير القانونية التي يعترض سبيلها مفتشو الأسلحة (٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: ٥؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ٧)	٢-٢ تعزيز مراقبة الحدود في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمكافحة الاتجار بالأسلحة والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية
٢-٢-٢ إنشاء أربعة مكاتب حكومية إضافية لمراقبة استخراج الموارد الطبيعية في منطقة كيفو (٢٠٠٩-٢٠١٠: ٦؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ١٠)	
٢-٢-٣ زيادة في عدد عمال المناجم الحرفيين الذين يدخلون سوق التعدين الرسمي (٢٠٠٨-٢٠٠٩: صفر؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ١٠٠٠؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ٢٥٠٠)	

النواتج

- تنفيذ ٧ دوريات للمراقبين العسكريين في اليوم لرصد الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا
- تنفيذ ٤ دوريات نهرية في اليوم لرصد الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا
- تنفيذ ٣٤ دورية للوحدات العسكرية في اليوم في كتائب إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية على الحدود مع أوغندا وبوروندي ورواندا
- إجراء ٢٥ عملية تفتيش بالتعاون مع الحكومة في المطارات والمهابط والموانئ في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية للتحقق من تجارة المعادن
- تنظيم ٤ دورات تدريبية بشأن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لفائدة مفتشي الحكومة المشاركين في عمليات التفتيش المشتركة

- تنظيم ٣ دورات تدريبية بشأن مراقبة المطارات، وتحديد هوية الطائرات، وتتبع وتعقب أنشطة الاتجار بالمعادن، والبحيرات والطرق وعبور الحدود، وملكية الشاحنات والقوارب، وذلك بالتنسيق مع الشركاء الدوليين، لفائدة مفتشين من وزارة المناجم والكيانات المرتبطة بها، مثل وزارة البيئة، وإدارة المناجم، ودائرة دعم مشاريع التعدين الصغيرة والإشراف عليها، ودائرة سجل الأراضي المنجمية، ومركز التقييم والخبرة والتصديق، والمعهد الكونغولي لحفظ الطبيعة، دعماً لإنشاء أربعة مكاتب حكومية إضافية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢-٣-١ زيادة في عدد الاجتماعات بين كبار المسؤولين في وزارات الدفاع والشؤون الخارجية والعلاقات الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وبوروندي ورواندا بشأن المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية (٢٠٠٩-٢٠١٠: ٤٠؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ٥٠)	٢-٣-٣ إحراز تقدم نحو إنشاء آليات أمنية إقليمية وعلاقات طبيعية مع البلدان المجاورة لإدارة الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى
٢-٣-٢ عدم الإبلاغ عن أي حالات تستعمل فيها جماعات مسلحة أراضي الدول المجاورة كقواعد لشن هجماتها (٢٠٠٨/٢٠٠٩: صفر؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: صفر؛ ٢٠١٠-٢٠١١: صفر)	
٢-٣-٣ اعتماد البرلمان في منطقة البحيرات الكبرى تشريعات للمضي قدماً في التعاون الثنائي والتعاون الإقليمي في إطار الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى، وميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى بشأن القضايا الاقتصادية والأمنية وقضايا حقوق الإنسان العابرة للحدود	

النواتج

- بذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم اللوجستي للاجتماعات الأسبوعية التي تعقدها فرقة العمل التابعة لفريق الرصد المشترك (جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والولايات المتحدة الأمريكية، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية) لرصد تنفيذ بيان نيروبي بشأن نزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا
- المشاركة في ٤ اجتماعات للجنة الدائمة المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا

- المشاركة في ١٠٠ اجتماع مع كبار المسؤولين، بما في ذلك على المستوى الوزاري، والمجتمع المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا وبوروندي لتسهيل المشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن الترتيبات العملية المتعلقة بالجماعات المسلحة الأجنبية، ومسائل الأمن الإقليمي، ومشاكل الحدود، والتعاون الاقتصادي عبر الحدود والعلاقات البرلمانية، بعد تطبيع العلاقات بين البلدين
- المشاركة في اجتماعين إقليميين لتعزيز مساهمة المرأة في النهوض بالأمن الإقليمي في إطار المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى
- المشاركة في ٤ اجتماعات للجنة الثلاثية الموسعة (رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وبوروندي والولايات المتحدة الأمريكية)
- المشاركة في ٤ اجتماعات للجنة الثلاثية، تُعقد تحت رعاية مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، مع جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بشأن عودة اللاجئين
- توفير الدعم بخدمات الأمانة إلى ٤ اجتماعات لآلية التحقق المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا
- المشاركة في اجتماعات أسبوعية مع فريق الخبراء لتقديم معلومات عن الحظر المفروض على الأسلحة ووقف تدفق الأسلحة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية

العوامل الخارجية

ستمكن مساعدة الدول الأعضاء المعنية وتعاونها، من خلال السياسات والإجراءات، من إحراز تقدم في تحقيق أمن أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وما تتخذه حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومات الدول المجاورة من إجراءات للمساهمة في المصالحة السياسية والاستقرار

قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الاستيعاب وإعادة التوطين/نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

الموظفون الدوليون: زيادة ٤ وظائف

٥٨ - يُقْتَرَحُ إنشاء وظيفتين لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الاستيعاب وإعادة التوطين (برتبة ف-٣)، مقرهما في كاليما (كاتانغا الشمالية)، وكيندو (مانيمبا)، ووظيفة واحدة لموظف برامج (برتبة ف-٣) في غوما، وتحويل وظيفة مساعد إداري (فئة الخدمة الميدانية) من وحدة الاتصال للإجراءات المتعلقة بالألغام لأداء مهام

موظف لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الاستيعاب وإعادة التوطين (فئة الخدمة الميدانية) في كونغولو (كاتانغا الشمالية).

٥٩ - وقد أدت العمليات العسكرية التي جرت مؤخراً في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى انتقال المقاتلين الأجنب من مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية إلى مقاطعتي مانيمبا وكاتانغا الشمالية، حيث لا توجد مكاتب لتزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الاستيعاب وإعادة التوطين. وفي غياب أي وجود لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الاستيعاب وإعادة التوطين، توجد مخاطر بأن تعزز إحدى المجموعات المسلحة الأجنبية قوتها بتجنيد أفراد من السكان المحليين. وبالإضافة إلى ذلك، يُتَوَقَّع للبرنامج الوطني لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي يموله البنك الدولي، أن ينتهي في شباط/فبراير ٢٠١٠، دون أن يعالج جميع القضايا في مقاطعات كيفو الشمالية والجنوبية وإيتوري. وبغية كفالة وجود برامج لتزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الاستيعاب وإعادة التوطين/نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جميع المقاطعات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، يقترح تعزيز القسم.

٦٠ - وسيضطلع شاغلو الوظائف الثلاث المقترحة لموظفي نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الاستيعاب وإعادة التوطين (٢ برتبة ف-٣ و ١ من فئة الخدمة الميدانية)، تحت الإشراف المباشر لرئيس القسم، بإجراء حملات توعية للمقاتلين الأجنب للتقدم طوعاً لإعادتهم إلى أوطانهم، ولدعم العملية الوطنية لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيقوم شاغلو الوظائف بصياغة استراتيجية وإعداد خطط عمل لزيادة عدد المقاتلين السابقين المشتركين في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الاستيعاب وإعادة التوطين/نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المنطقة. وسيتولى شاغلو الوظائف أيضاً المسؤولية عن جميع الأنشطة التوجيهية والإدارية واللوجستية المتعلقة بفتح مكاتب جديدة في مقاطعتي مانيمبا وكاتانغا الشمالية.

٦١ - وسيقوم شاغل وظيفة موظف البرامج (ف-٣) المقترحة بتصميم وتنفيذ نظام للرصد والتقييم لأنشطة القسم، وفقاً لتوصية قُدِّمَت مؤخراً في إطار الرقابة الداخلية، بإنشاء نظام معياري للرصد والتقييم لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك لتقييم آثاره طوال دورة البرنامج.

مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى

الموظفون الدوليون: نقصان ١١ منصباً مؤقتاً

الموظفون الوطنيون: نقصان ٥ مناصب مؤقتة

٦٢ - نظراً لنجاح المبعوث الخاص إلى حد كبير في تحقيق أهداف ولايته، فقد اقترح التراجع عن المشاركة المباشرة في تيسير عملية السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد تقديم تقرير نهائي يقدم إلى الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في مطلع عام ٢٠١٠. ومع ذلك، سيظل المبعوث الخاص وشريكه في العمل كمُيسرٍ مستعدّين لتقديم خدماتهما في حالة تدهور الحالة السياسية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى بشكل خطير. وستنتهي مهام المستشار الخاص ومكتب الدعم الصغير في نيروبي في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وعلى هذا الأساس، يُقترح إلغاء مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، المؤلف من ١٦ منصباً مؤقتاً على النحو التالي: المبعوث الخاص للأمين العام (وكيل أمين عام) والمستشار الخاص الأقدم ورئيس المكتب (أمين عام مساعد)، وموظف أقدم للشؤون السياسية (ف-٥)، ورئيس هيئة الموظفين (ف-٥)، وموظف شؤون سياسية (ف-٤)، وموظف شؤون سياسية (ف-٣)، ومساعد شخصي للمبعوث الخاص والمستشار الخاص الأقدم (من فئة الخدمة الميدانية)، ومساعد إداري للموظفين الفنيين (من فئة الخدمة الميدانية)، وموظف لتنسيق شؤون الأمن/الحماية (ف-٣)، وقائد فريق حماية لصيقة (من فئة الخدمة الميدانية)، وموظف إداري (ف-٣)، ومساعد إداري (موظف وطني من فئة الخدمات العامة)، وأربعة سائقين (موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة).

العنصر ٣: إصلاح القطاع الأمني

٦٣ - يعكس العنصر ٣، إصلاح القطاع الأمني، الأولوية التي توليها البعثة لإحراز تقدم نحو إنشاء قوات مسلحة مقتدرة وقابلة للمساءلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستظل الأولويات الرئيسية المتوخى تحقيقها بالاشتراك مع شركاء دوليين خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ هي تدريب وتجهيز وإعاشة كتائب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المشتركة حالياً في عمليات مُشتركة، وتعزيز تحملهم عبء المساءلة؛ وتيسير التنسيق بين الشركاء الدوليين المشتركين في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى إصلاح القطاع الأمني؛ وتقديم مشورة ودعم تقنيين لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بإصلاح قطاع الدفاع، وتقديم دعم لوضع استراتيجية متماسكة لإصلاح القطاع الأمني؛ وقيادة عملية تنسيق الجهود المتعلقة

بإصلاح القطاع الأمني داخل منظومة الأمم المتحدة؛ وإنشاء آلية فرز لاختيار المرشحين لمناصب رئيسية في حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي قواتها المسلحة.

٦٤ - وستعزز البعثة القدرات التشغيلية للشرطة الوطنية الكونغولية عن طريق إسداء المشورة التقنية بشأن وضع وتنفيذ تدابير أساسية لإصلاح الشرطة، وتدريب العاملين في الشرطة الوطنية الكونغولية المنتشرة على المحاور ذات الأولوية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك في إطار استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار. وسيشترك خبراء الشرطة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في إطار أفرقة العمل الثمانية التابعة للجنة توجيه عملية إصلاح الشرطة، فيما يلي: وضع وإطلاق برامج معينة تتعلق بإنشاء دائرة الشرطة الحدودية وإنشاء دائرة مراجعة حسابات الشرطة؛ والاضطلاع بعملية تعداد/إثبات هوية للشرطة؛ وتعزيز استراتيجياتها لأنشطة الرصد وتقديم المشورة التقنية والتدريب، مع التركيز بقدر أكبر على ضباط الشرطة الوطنيين من الرتب العليا والمتوسطة. وستواصل البعثة توجيه الاهتمام لتدريب موظفي القضاء المدني، وبخاصة موظفي السجون وموظفي العدالة العسكرية، وستوجه جهودها إلى تنفيذ الإصلاح في نظام السجون، مما في ذلك التصدي للتحديات الأمنية، مثل هروب المجرمين من السجن، واستحداث نظام المساءلة، مما سيؤثر على ظروف السجون، مثل الجوع، وذلك عن طريق تقديم مشورات استراتيجية إلى كبار الموظفين في وزارتي العدل والدفاع.

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

١-٣	إحراز تقدم نحو إنشاء قوات مسلحة	١-٣-١ خفض عدد انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها التي ترتكبها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ ٧٢٢:٢٠٠٩؛ ٢٠١٠-٢٠١١؛ ٤٦٤؛ ٢٠١٠-٢٠١١؛ ٤٤٠)
٢-١-٣	زيادة إجمالي عدد الكنائس المدربة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار مشروع التدريب الرئيسي (٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ ٧:٢٠٠٩؛ ٢٠١٠-٢٠٠٩؛ ٢٧؛ ٢٠١١-٢٠١٠؛ ٣٥)	
٣-١-٣	إنشاء وتنفيذ آلية فرز تختار حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلالها المرشحين لمناصب رئيسية في القوات المسلحة	
٤-١-٣	إنشاء منتدى دائم لتبادل المعلومات فيما بين الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، والسلطات الوطنية، فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني	

النواتج

- وضع استراتيجية انسحاب للبعثة، تعكس نقل المسؤوليات العسكرية تدريجياً إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية
- إسداء المشورة بشأن إصلاح قطاع الدفاع من خلال عقد اجتماعات أسبوعية مع الأفرقة العاملة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية
- عقد مشاورات شهرية مع الشركاء الدوليين وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتنسيق الأنشطة المتعلقة بإصلاح قطاع الدفاع ولبناء الدعم لاستراتيجية إصلاح القطاع الأمني وتعزيز تماسكها
- توفير التدريب لـ ٨ كتائب على المهارات الأساسية الفردية ومهارات الوحدات الجماعية
- عقد ٢٤ اجتماعاً مرة كل أسبوعين مع كبار المسؤولين العسكريين للإبلاغ عما يرتكبه أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من حوادث سوء سلوك وجرائم واعتداءات، بما في ذلك الجرائم المرتكبة في حق الأطفال، وتقديم المشورة بشأنها
- وضع مفهوم جديد للتدريب والرصد، بالتنسيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي لإصلاح القطاع الأمني، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الثنائيين تحت قيادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية
- إسداء المشورة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتيسير إصلاح القوات المسلحة على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية، بما في ذلك وضع استراتيجيات لتوجيه الزيادة في استقدام النساء واستبقائهن

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-٢-٣ خفض حالات انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها التي ترتكبها الشرطة الوطنية الكونغولية (٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ ٩٥٨؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠ : ٣٢٠ : ٢٠١٠)	٢-٣ إحراز تقدم في إنشاء جهاز شرطة وطني مقدر وقابل للمساءلة
٢-٢-٣ زيادة العدد الإجمالي لأفراد الشرطة الوطنية الكونغولية المنشورين والمدربين في مجال المهارات الأساسية، بمن فيهم عدد إجماليه ١٣ ٣٠٠ من الإناث (٢٠٠٨-٢٠٠٩ : ٦١٤ ٦٧ ؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠ : ٢٩٧ ٨٥ ؛ ٢٠١٠-٢٠١١ : ٨٨٤ ٩٥)	
٣-٢-٣ إنجاز تعداد موظفي الشرطة الوطنية الكونغولية	

النواتج

- إسداء المشورة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وكبار موظفي الشرطة الوطنية الكونغولية بشأن وضع وتنفيذ تدابير أساسية لإصلاح الشرطة، من بينها وضع خطط عمل مواضيعية تتعلق بإصلاح الشرطة بالتعاون مع شركاء آخرين، من بينهم ممثلو وزير الداخلية، والمفتش العام للشرطة الوطنية الكونغولية، والمجتمع المدني، والشركاء الوطنيين والدوليون؛ وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي
- المشاركة في متابعة وتقييم التنفيذ في أنشطة إصلاح الشرطة ومشاريع التعديلات المقترحة، في إطار أعمال لجنة توجيه إصلاح الشرطة
- تنظيم ٤٤ دورة تدريبية تنشيطية لفائدة ٥٨٧ ١٠ من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية في ١٤ موقعاً في مجالات حفظ الأمن الرئيسية، مثل تقنيات مكافحة الشغب، والشرطة القضائية، وتقنيات التحقيق، وتنظيم المرور على الطرق، وجمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها، والفرق الخاصة لمكافحة الجريمة، وحفظ النظام بأساليب غير مميتة، وتقنيات التفاوض، وذلك بهدف حفظ النظام العام، والتصدي لجرائم العنف الجنسي والجنساني
- تنظيم ١٧ ١٥٥ من الدوريات المتنقلة لوحدات الشرطة المشككة (في المتوسط، ٦ دوريات في اليوم لكل وحدة من وحدات الشرطة المشككة الـ ٨)
- عقد ٤٨٠ اجتماعاً مع كبار موظفي الشرطة الوطنية الكونغولية للإبلاغ عما يرتكبه أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية من سوء سلوك ومدى تورطهم في جرائم وما يتصل بها من سوء المعاملة، بما في ذلك الجرائم المرتكبة في حق الأطفال والمستضعفين (اجتماعان في الشهر × ١٩ قطاعاً/قطاع فرعي × ١٢ شهراً + ١٢×٢ اجتماعاً على مستوى المقر الرئيسي) مع المفتش العام للشرطة الوطنية الكونغولية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٣-٣-١ مشاركة ٥ أفرقة تحقيق وطنية، تتألف من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والشرطة القضائية وقضاة التحقيقات التابعين للشرطة الوطنية الكونغولية، متخصصة في الجرائم الجنسية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، دعماً لجهود الملاحقة القضائية الوطنية والدولية	٣-٣-٣ إحراز تقدم في إنشاء نظام قضائي ونظام للسجون قادرين على أداء مهامهما ويتمتعان بالاستقلال
٣-٣-٢ تعزيز الأمن في ١٠ سجون في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق التدريب على تعزيز أمن السجون وإنفاذ إجراءات السجون (٢٠٠٨-٢٠٠٩: صفر؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: ٢؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ١٠)	
٣-٣-٣ نشر ٥٠ قاضياً في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية	

النواتج

- إسداء المشورة للمسؤولين في قطاع العدالة على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات، وللشركاء الدوليين، لإيلاء الأولوية للجهود الرامية إلى تعزيز إدارة الجهاز القضائي والسجون وقطاع العدالة، ومن بينها جهود تعبئة الموارد، والنظر بعين الاعتبار إلى اتباع نُهج تراعي نوع الجنس، وإدراج أحكام تتعلق بالأحداث والعنف الجنسي والجرائم الخطيرة
- نشر ٥ خلايا لدعم الملاحقة القضائية، تتألف من أفراد عسكريين وشرطة ومدنيين من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في المقاطعات الشرقية، وذلك لتقديم الإرشاد والدعم إلى المدَّعين والمحققين الكونغوليين
- تيسير ١١ دورة تدريبية لـ ٢٥٠ من الموظفين القضائيين (القضاة، وموظفو الدعم في المحاكم، والشرطة القضائية) بشأن إدارة أعمال المحكمة وإدارة العدالة
- تيسير ١١ دورة توعية بشأن العدالة العسكرية لفائدة ٦٠٠ من الجنود وموظفي العدالة العسكرية والسلطات المحلية
- عقد ٨٨ دورة تدريبية أو توجيهية لـ ٥٠٠ قاضٍ وموظف قضائي عن التحقيقات والملاحقة القضائية في الجرائم الخطيرة، بما فيها جرائم العنف الجنسي
- إسداء المشورة للسلطات الوطنية وسلطات المقاطعات لإضفاء السمة الاحترافية على نظم تشغيل السجون فيما يتعلق بعناصر رئيسية من عملية إصلاح السجون في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك عقد ١٢ دورة تدريبية بشأن أساسيات إدارة السجون، ودورات إرشادية يومية لـ ٤٠٠ فرد من قوات أمن السجون، والحراس، وغيرهم من موظفي السجون
- نشر ٥٨ موظفاً للسجون في مواقع مشتركة في ٢٩ سجناً في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية
- تنظيم ٤ حلقات عمل تدريبية عن المبادئ الأساسية لأمن السجون لفائدة موظفي السجون الوطنيين وسلطات أخرى
- إجراء حلقتين دراسيتين بشأن إصلاحات السجون في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين

العوامل الخارجية

سياسات جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ومدى توافر مساعدة المانحين للقضاء العسكري والسجون؛ ومدى توافر مساعدة المانحين لبرامج الشرطة؛ ومدى توافر مساعدة المانحين لبرامج العدالة والسجون

الجدول ٤
الموارد البشرية: العنصر ٣، إصلاح القطاع الأمني

الفئة	المجموع
أولاً - شرطة الأمم المتحدة	
المتعمد للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	٣٩١
المقترح للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	٣٩١
صافي التغيير	-
ثانياً - وحدات الشرطة المشكّلة	
المتعمد للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	٥٠٠
المقترح للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	٥٠٠
صافي التغيير	-
ثالثاً - الأفراد المقدمون من الحكومات	
المتعمد للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	١٤
المقترح للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	٦٤
صافي التغيير	٥٠
الموظفون الدوليون	
رابعاً - الموظفون المدنيون	
وحدة إصلاح القطاع الأمني	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	٩
صافي التغيير	٣
مكتب سيادة القانون	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	٣٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	٣٣
صافي التغيير	(٢)
وحدة السجون	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	٩
صافي التغيير	٩
المجموع الفرعي، موظفون مدنيون	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	٤١
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	٥١
صافي التغيير	١٠
المجموع، (أولاً - رابعاً)	
المتعمد للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	٩٤٦
المقترح للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	١٠٠٦
صافي التغيير	٦٠

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

وحدة إصلاح القطاع الأمني

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفتين

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة منصب واحد

٦٥ - جرى تحديد إصلاح القطاع الأمني بوصفه أحد المهام الأساسية الثلاث لولاية البعثة بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٠٦ (٢٠٠٩)، وهو جزء هام من استراتيجية انسحاب البعثة. وتألّف وحدة إصلاح القطاع الأمني حالياً من رئيس الوحدة (مد-١)، يدعمه فريق مؤلف من ٥ موظفين (١ ف-٤، ١ ف-٣، ١ من فئة الخدمة الميدانية، ١ موظف وطني من فئة الخدمات العامة، و ١ من متطوعي الأمم المتحدة). وملاك الموظفين الحالي للوحدة لا يكفي لدعم الأبعاد التالية لإصلاح القطاع الأمني: (أ) تقديم الدعم التقني والتوجيه على نحو متسق للحكومة والشركاء الدوليين؛ (ب) تعزيز الحوكمة، والرقابة، والمساءلة، والتطوير المؤسسي في مؤسسات الأمن الكونغولية؛ (ج) العمل كحلقة اتصال مع خبراء الشرطة والخبراء القضائيين؛ (د) متابعة الأنشطة المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني في منطقة الشرق؛ (هـ) تعميم القضايا الشاملة، مثل الفئات الضعيفة، والعنف الجنسي والجنساني، والحقوق الإنسانية وحقوق الطفل، داخل سياسات إصلاح القطاع الأمني؛ (و) التنسيق مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وحتى يتسنى تغطية تلك الأبعاد في عملية إصلاح القطاع الأمني، يُقترَح إنشاء وظيفة واحدة لموظف أقدم لإصلاح القطاع الأمني (لشؤون الحوكمة والتطوير المؤسسي) (ف-٥)، ووظيفة واحدة لموظف إصلاح القطاع الأمني (لشؤون التنسيق والمشاريع) (ف-٣)، وتحويل وظيفة واحدة مترجم (من متطوعي الأمم المتحدة) لأداء مهام موظف اتصال في كينشاسا.

٦٦ - وسيكون شاغل وظيفة الموظف الأقدم لإصلاح القطاع الأمني (لشؤون الحوكمة والتطوير المؤسسي) (ف-٥) مسؤولاً عن المسائل المتعلقة بالحوكمة، والرقابة، والمساءلة، والتطوير المؤسسي، والتنمية المستدامة، والمسائل الاجتماعية والاقتصادية؛ وسيقوم بالاتصال بخبراء الشرطة والخبراء القضائيين بالحكومة وفي إطار منظومة الأمم المتحدة؛ وسيقدم المشورة والتوجيه بشأن مسائل مثل بناء الإرادة السياسية، وتعزيز الملكية الوطنية، وتعميم المبادئ التوجيهية الإنسانية؛ وسيشارك في تعميم مفاهيم استراتيجية التنسيق وخطة العمل المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني وتنفيذهما ورصدهما؛ وسيشارك في تقييم السياسات والوثائق التي تصدرها الحكومة. وسيضطلع شاغل الوظيفة أيضاً بتجميع الوثائق الموضوعية المتعلقة بالتنفيذ

العام لعملية السلام والعمليات الجارية في منطقة الشرق ويقدم موجزًا بها؛ وسيقوم بإعداد أوراق بالمعلومات الأساسية، وتقديم مدخلات للتقارير والدراسات عن إصلاح القطاع الأمني، وتقديم دعم موضوعي للاجتماعات والمؤتمرات، والعمل كوكيل الوحدة.

٦٧ - وسيشارك شاغل وظيفة موظف إصلاح القطاع الأمني (لشؤون التنسيق والمشاريع) (ف-٣) في وضع المشاريع التي يُكَلَّفُ بها وتنفيذها وتقييمها؛ وسيقوم برصد وتحليل تطور المشاريع وتنفيذها مع التركيز بوجه خاص على إدارة الموقع الشبكي للتنسيق بين الجهات المانحة لإصلاح القطاع الأمني، وتقديم برامج توعية وتدريب في مجال إصلاح القطاع الأمني؛ وسيعمل بمثابة حلقة اتصال بين المؤسسات الأمنية الكونغولية وما لها من هيئات رقابية، والمجتمع المدني، ومثلي الفئات الضعيفة؛ وسيشارك في تقييم السياسات والوثائق التي تصدرها الحكومة؛ وسيقوم بإعداد ورقات الموقف، ونقاط الحوار، وتقارير الحالة المخصصة، والملاحظات التوجيهية. وسيبقى شاغل الوظيفة أيضاً مطلعاً على المسائل السياسية الناشئة ويضع توصيات فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني؛ ويسدي المشورة بشأن إدماج القضايا الشاملة (قضايا العنف الجنسي والجنساني، والجنسانية، وحماية الطفل، وحقوق الإنسان) في إصلاح القطاع الأمني من حيث الشرطة، والبرامج؛ ويدعم الإدارة اليومية للوحدة.

٦٨ - وأخيراً، سيدعم شاغل وظيفة موظف الاتصال (من متطوعي الأمم المتحدة) مبادرات التوعية والتدريب المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني؛ وسيساعد في تعهّد الموقع الشبكي للتنسيق بين الجهات المانحة لإصلاح القطاع الأمني؛ وسينشئ قنوات اتصال على مستوى العمل مع ممثلي المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ويحتفظ بها؛ وسيساعد في تنظيم حلقات العمل والاجتماعات، ويُنسّق زيارات موقعية إلى مراكز التدريب للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والشرطة الوطنية الكونغولية، وغيرها من المؤسسات الأمنية. وسيقوم شاغل الوظيفة أيضاً بإعداد ورقات الموقف، ونقاط الحوار، وتقارير الحالة المخصصة، والملاحظات التوجيهية بشأن استراتيجيات إصلاح القطاع الأمني والإجراءات المتخذة في هذا الصدد على الصعيد الإقليمي؛ وسيجمع الوثائق المتعلقة بالتنفيذ العام للسياسات ذات الصلة ويقدم موجزاً بها، وسيكون مطلعاً على المسائل الناشئة ويضع التوصيات ذات الصلة.

مكتب سيادة القانون

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين

الموظفون الوطنيون: لا يوجد تغير صاف

٦٩ - يُقترح إعادة نشر وظيفتين لموظفين للسجون (ف-٤) من مكتب سيادة القانون إلى وحدة السجون المقترحة حديثاً.

٧٠ - ويُقترح أيضاً إعادة تصنيف ١٠ وظائف لمساعدين إداريين (موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة) إلى موظفين لشؤون سيادة القانون (موظفين وطنيين من الفئة الفنية) وسيتمولى شاغلو الوظائف تقديم دعم فعال إلى الأفرقة المعنية بسيادة القانون في كينشاسا وغيرها من المكاتب الإقليمية. وأخذاً في الاعتبار التغيير في مَصَب اهتمام المكتب، الذي يترتب عليه الاضطلاع بمهام معقدة من إدارة المشاريع، والتدريب، والتوجيه، والدعم لأنشطة الملاحقة الجنائية للجرائم الخطيرة، فقد تغيرت وظائف الموظفين الوطنيين وأصبحت تتطلب مهارات أكثر تقدماً فيما يتعلق بمجال القانون والتعليم. ويقوم شاغلو وظائف موظفي شؤون سيادة القانون بتقديم المشورة فيما يتعلق بالقوانين والممارسات الكونغولية، والمساعدة في وضع برامج تدريبية وتيسير الاتصال مع السلطات القضائية المحلية؛ وغيرها من السلطات المحلية؛ والمساعدة في تنظيم الدورات التدريبية وحلقات العمل والحلقات الدراسية وتيسيرها.

وحدة السجون

الموظفون الدوليون: زيادة ٧ وظائف

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة منصبين

أفراد مقدمون من الحكومات: زيادة ٥٠ منصباً

٧١ - يُقترح إنشاء وحدة سجون جديدة، تتبع إدارياً مباشرة نائب الممثل الخاص للأمين العام (المعني بسيادة القانون). ونتيجة لوجود أكثر من ٢٠٠ سجن وعدد لا يُحصى من مرافق الاحتجاز الإضافية المنتشرة في أنحاء البلد، تؤدي حالات الهروب والانتفاضات المستمرة إلى تفاقم التهديد الأمني الذي تشكله أوجه النقص في هذه المؤسسات، بينما يتسبب عدم وجود إدارة فعالة في حدوث وفيات في الحبس. وقد أدى مكتب سيادة القانون عملاً رائداً في دعم إصلاح السجون؛ إلا أنه مع ملاك الموظفين الحالي للمكتب، انحصرت المساعدة التي يقدمها في سجون مختارة في بعض المناطق، واثنين من السجون في منطقة كينشاسا. وبالنظر بعين الاعتبار إلى حجم التحدي، فإن إنشاء وحدة سجون منفصلة

أمر حاسم الأهمية في تعزيز الدعم الذي تقدمه البعثة إلى نظام السجون على الصعيدين السياساتي والتشغيلي. وستألف الوحدة من موظف أقدم للسجون (ف-٥)، وموظفين للسجون (ف-٤)، و ٣ موظفين للسجون (ف-٣)، و ٣ مساعدين إداريين (١ من فئة الخدمة الميدانية و ٢ من متطوعي الأمم المتحدة).

٧٢ - وسيقوم شاغل وظيفة الموظف الأقدم للسجون المقترح (ف-٥) بتقديم مشورة استراتيجية إلى كبار الموظفين بوزارتي العدل والدفاع بشأن تنفيذ عملية إصلاح نظام السجون، بما في ذلك تخفيض التحديات الأمنية مثل هروب المساجين واستحداث نظام المساءلة. وسيساعد شاغل الوظيفة السلطات الوطنية في وضع مشاريع القوانين وسياسات وإجراءات السجون، وفي إنشاء قاعدة بيانات للسجون.

٧٣ - ويُقترح إعادة نشر وظيفتين لموظفين للسجون (ف-٤) من مكتب سيادة القانون إلى وحدة السجون، على النحو المبين في الفقرة ٦٩ أعلاه. وسيقوم شاغلا الوظيفتين، ومقرهما كنشاسا وغوما، بمساعدة الموظف الأقدم للسجون في صياغة مقترحات السياسات بشأن نظام السجون، والمتابعة مع السلطات الحكومية.

٧٤ - وسيقوم شاغله الوظائف الثلاث المقترحة لموظفي السجون (ف-٣)، الذين سيكون مقرهم في كيفو الجنوبية، وإيتوري، وكاتانغا، بتنسيق المساعدة المقدمة إلى مرافق الاحتجاز المحلية، بما في ذلك أنشطة الاتصال مع الجهات المانحة، وتقديم المشورة والتوجيه للعاملين بالسجون. وبالإضافة إلى ذلك، سيكفل شاغلو الوظائف استمرارية العمل فيما بين نوبات موظفي السجون المقدمين من حكومات، وكذلك نوعية المساعدة المقدمة ودرجة اتساقها.

٧٥ - وسيضطلع شاغلو الوظائف الثابتة/الوظائف المؤقتة الثلاث المقترحة للمساعدين الإداريين (١ فئة الخدمة الميدانية و ٢ من متطوعي الأمم المتحدة) التي توجد مقارها في كنشاسا وغوما وبوكافو، على التوالي، بتقديم الدعم الإداري اللازم إلى جميع العاملين في الوحدة، وإدارة الوقت، والحضور، وتسجيل دخول الموظفين وخروجهم، وإدارة قاعدة بيانات للسجون، بما في ذلك معلومات عن الضحايا والشهود.

٧٦ - وأخيراً، يُقترح تكميل قدرات موظفي السجون الـ ١٤ الحاليين بـ ٥٠ موظفاً إضافياً للسجون يُتدبون كموظفين مقدمين من حكومات. ويشترك ما مجموعه ٥٨ موظفاً للسجون (٤٤ موظفاً جديداً للسجون و ١٤ موظفاً حالياً للسجون) في مقر العمل في ٢٩ سجنًا مختاراً في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويقدم موظفو السجون المشورة والتدريب إلى سلطات السجون الوطنية فيما يتعلق بإدارة السجون؛ ويساعدون السلطات المحلية في وضع برامج إعادة التأهيل أو تنفيذها؛ ويقدمون المشورة والدعم بشأن مسائل

كالإجراءات الأمنية، والسجلات الأمنية، وإنفاذ القانون؛ ويقدمون الدعم لتضييق الفجوة بين معايير الأمم المتحدة المتعلقة بإدارة السجون والقوانين الوطنية المعمول بها؛ ويقدمون المشورة بشأن إصلاح السجون.

العنصر ٤: المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان

٧٧ - يشمل العنصر ٤، المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، تقديم الدعم لتعزيز المؤسسات والعمليات الديمقراطية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات وعلى الصعيدين الإقليمي والمحلي؛ وتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد؛ وتعزيز المصالحة الوطنية والحوار السياسي الداخلي؛ وتقديم الدعم لتعزيز المجتمع المدني؛ وتقديم المساعدة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان بغية فهم مسببات العنف ووضع حد للإفلات من العقاب، ولا سيما في حالات الاغتصاب وغيرها من قضايا العنف الجنسي؛ وتقديم المساعدة في تنظيم الانتخابات. وخلال الفترة المالية ٢٠١٠-٢٠١١، سيجري التركيز بشكل خاص على توفير مشورة سياسية وتقديم استشارات فنية ذات آثار سياسية إلى الحكومة والبرلمان في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى سلطات على مستويات أخرى في مؤسسة الحكم؛ وبشأن تعزيز المؤسسات الدستورية الأساسية، واعتماد وتنفيذ التشريعات ذات الصلة، ولا سيما فيما يتعلق بسيادة القانون، والمسائل المتعلقة بالحكم والمسائل الاقتصادية، والانتخابات وتطبيق اللامركزية. وستواصل البعثة جهودها لتعزيز العملية الديمقراطية عن طريق تقديم المشورة السياسية إلى شبكتها الواسعة من أصحاب المصالح الكونغوليين الرئيسيين، وكذلك زيادة نشاطها في مجال الدعوة، ودورها التنسيقي تجاه مجموعة المانحين الدوليين بشأن القضايا المشتركة بين القطاعات التي تؤثر على عملية إرساء الديمقراطية، مثل المجتمع المدني والحكم الرشيد. وستسعى البعثة أيضا إلى تعزيز الوثام بين فئات المجتمع والحوار السياسي على جميع المستويات من خلال المساعي الحميدة، والعمل من أجل التوصل إلى حل سلمي أو إدارة سلمية للتراعات المحلية، ومراقبة الأعمال التحضيرية للانتخابات المحلية وإجرائها وفرز الأصوات في حال تأجيلها إلى ما بعد حزيران/يونيه ٢٠١٠. وانتظارا لاتخاذ قرار بشأن إجراء الانتخابات المحلية، سيجري تقديم المساعدة إلى اللجنة المستقلة للانتخابات/اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لتنظيم الانتخابات المحلية من أجل دعم تعزيز وجود هيئة وطنية دائمة لإدارة الانتخابات.

الإجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٤	إحراز تقدم في تدعيم المؤسسات الديمقراطية والمصالحة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية
١-٤-١	حدوث زيادة في عدد منابر الحوار والتنسيق القائم على المشاركة (١ لجنة وطنية إنمائية و ١١ لجنة من لجان المقاطعات الإنمائية) بين السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني المنخرطة في عملية الحكم الرشيد، واتخاذ القرار، وفعالية المعونة وتسوية النزاعات (٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ ٤: ٢٠٠٩-٢٠١٠؛ ٨: ٢٠١٠-٢٠١١؛ ١١)
٢-١-٤	إنشاء المؤسسات الست المتبقية من مؤسسات الحكم الوطنية السبع المنصوص عليها في الدستور، وإنشاء مؤسستين عدليتين رئيسيتين إضافيتين
٣-١-٤	اعتماد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبرلمان لخطة عمل من أجل الإصلاح التشريعي تهدف إلى تحقيق اللامركزية وإصلاح المالية العامة
٤-١-٤	اعتماد الحكومة لخطة عمل من أجل تشجيع المصالحة على مستوى المجتمعات المحلية واستراتيجية من أجل تعزيز مشاركة قادة الجماعات المسلحة السابقة في السياسة الوطنية

النواتج

- وضع قاعدة بيانات وطنية وتسليمها إلى السلطات المحلية، وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة الرئيسية، لتحديد وتسجيل ٢٠٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني
- تنظيم ٤٥ حلقة عمل تدريبية (٣ حلقات عمل × ١٥ منطقة) لتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني وإنشاء منابر للحوار بشأن مبادئ الإدارة الجيدة، بما في ذلك دور منظمات المجتمع المدني، لا سيما فيما يتعلق بالحكم الرشيد، والأمن، والحماية، وقضايا تمكين المرأة وسبل العيش لها، فضلا عن إدارة المشاريع
- تنظيم ٢٢ حلقة عمل تدريبية لبناء القدرات على نطاق صغير (٢ حلقة عمل × ١١ مقاطعة) بشأن تحقيق اللامركزية، والحكم الرشيد، والتخطيط ووضع الميزانيات من أجل التنمية المحلية، وذلك بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى وفريق الأمم المتحدة القطري، لـ ٢٢٠ شخصا (١٠ مشاركين × ٢٢ حلقة عمل) من حكومات ومجالس المقاطعات والسلطات المحلية
- عقد ١٢٠ اجتماعا مع مسؤولين حكوميين وبرلمانيين بشأن وضع سياسات وعمليات من أجل إنشاء المؤسسات الست المتبقية من أصل سبع مؤسسات ومؤسستين جديدتين، وكذلك بشأن التشريع الرئيسي المتعلق بالإصلاح المؤسسي وإصلاح المالية العامة
- عقد ١٠٠ اجتماع في كينشاسا وعلى مستوى المقاطعات لاستخدام المساعي الحميدة مع قادة الجماعات المسلحة السابقة من أجل تشجيعهم على المشاركة السلمية في الحوار السياسي وفي السياسة الوطنية

- عقد ٢٠٠٠ اجتماع في جميع المقاطعات مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والزعماء الدينيين، من أجل تنفيذ التوصيات التي قدمت في الندوة الوطنية في أيار/مايو ٢٠٠٩
- عقد ٧٢٠ اجتماعا على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات بهدف تعزيز الحوار وبناء توافق الآراء بين ممثلي الأغلبية وممثلي المعارضة السياسية؛ والوساطة بين الحكومة الوطنية وسلطات المقاطعات، وبين سلطات المقاطعات وما دونها من السلطات، وبين السلطات على جميع المستويات وعناصر المجتمع المدني؛ وحل النزاعات بين الطوائف؛ وتقديم الدعم والمشورة إلى المؤسسات والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية
- عقد ٥ حلقات عمل بشأن بناء القدرات من أجل لجنتي المساواة والتكافؤ بين الجنسين التابعتين لبرلمان المقاطعات
- عقد ٢٤ اجتماعا مع مؤسسات مالية دولية لتقديم المشورة بشأن الآثار السياسية المترتبة على برامج مساعداتها الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية الكونغو الديمقراطية
- عقد ٥٠ اجتماعا مع السلطات الوطنية والخبراء لتقديم المشورة، بالتنسيق مع الجهات المانحة، بشأن اعتماد وتنفيذ تدابير تهدف إلى ضمان شفافية الإدارة الاقتصادية، مثل نظام المدفوعات الوطني، وفقا للمعايير والممارسات الدولية، بما في ذلك هيئات الرقابة، لكفالة إجراء المساءلة المالية للحكومة
- تقديم المساعدة والمشورة إلى اللجنة الانتخابية المستقلة في تحديث سجل الناخبين في ١١ مقاطعة من مقاطعات جمهورية الكونغو الديمقراطية كأساس لانتخابات محلية وعامة نزيهة وشفافة من المقرر إجراؤها عام ٢٠١١

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-٢-٤ نقصان عدد الوفيات أثناء الاحتجاز التي يبلغ عنها (٢٠٠٨-٢٠٠٩ : ٢٠٠٩-٢٠١٠ : ٢٠١٠-٢٠١١ : ٢٠١١ : ٧٥)	٢-٤ إحراز تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب وتحسين حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية
٢-٢-٤ زيادة عدد الملاحقات القضائية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والمتعلقة بالمصلحة العامة (٢٠٠٨-٢٠٠٩ : صفر؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠ : ٢٠١٠ : ١٥)	
٣-٢-٤ إنشاء لجنة لإضفاء طابع الاحترافية على قوات الأمن وتطهيرها في سياق الإصلاح الأمني وهي لجنة لدراسة وتحديد طرائق من أجل وضع عملية للفرز	

النواتج

- المشاركة في ٥٠ اجتماعا للجان المعنية بمتابعة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشرطة الوطنية الكونغولية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية
- إجراء ٥٠ تحقيقا مشتركا يتعلق بحقوق الإنسان مع الهيئة القضائية الوطنية لمعالجة مسألة المحاكمة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان
- تحديد الدعم القانوني لضحايا دعوى الحق العام التي أجريت في المحكمة لانتهاك حقوق الإنسان الأساسية
- تنظيم حلقتي عمل بشأن مسائل "الوفاء أثناء الاحتجاز"، و "أي الممارسات تشكل تعذيباً"، و "أي الممارسات تشكل جريمة تستلزم اتخاذ إجراء بشأنها من المحكمة الجنائية الدولية"
- تنظيم ١١ حلقة عمل تدريبية (واحدة في كل من الـ ١١ مقاطعة) للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والعاملة في مجال حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وحماية المدنيين على السواء

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- ٣-٤ إحراز تقدم نحو تقديم مرتكبي العنف الجنسي ١-٣-٤ زيادة عدد حالات العنف الجنسي التي تقدم للمحاكمة إلى العدالة، وتحسين المساعدات المقدمة (٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢١٦١؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: ٢٥٠٠؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ٣٠٠٠) للضحايا
- ٢-٣-٤ اعتماد الحكومة للبروتوكول الوطني المشترك بين الوزارات من أجل تقديم مساعدة متعدد القطاعات إلى ضحايا العنف الجنسي

النواتج

- عقد حلقتي عمل مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن تنفيذ الاستراتيجية الشاملة لمكافحة العنف الجنسي
- عقد ٥٠ اجتماعا مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري لتعبئة الجهات الفاعلة والموارد لكفالة التنفيذ التام للاستراتيجية الشاملة لمكافحة العنف الجنسي
- تقديم ١٠ تقارير تحليلية عن أنماط العنف الجنسي والتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية لتعميمها على الشركاء على الصعيد المتعدد الأطراف ووسائل الإعلام
- تقديم المشورة من خلال ١٢ اجتماعا إلى السلطات بشأن تنفيذ الاستراتيجية الشاملة

العوامل الخارجية

سياسات سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والتطورات السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتوافر الموارد الحكومية والمساعدة من المانحين

الجدول ٥
الموارد البشرية: العنصر ٤، المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان

الجموع	الموظفون الدوليون								الوظائف المدنيين	الصفة
	متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون ^(١)	الجموع الفرعي	الخدمات الميدانية	ف-٣ - ف-٢	ف-٥ - ف-٤	مد-٢ - مد-١	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد		
شعبة الشؤون السياسية										
٧٤	٤	٢٣	٤٧	٥	٢٤	١٦	٢	-	٢٠١٠/٢٠٠٩	الوظائف المعتمدة للفترة
٧٤	٤	٢٣	٤٧	٥	٢٤	١٦	٢	-	٢٠١١/٢٠١٠	الوظائف المقترحة للفترة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
مكتب شؤون الإعلام										
٢٠١	٨	١٤٥	٤٨	١٨	٢٠	٩	١	-	٢٠١٠/٢٠٠٩	الوظائف المعتمدة للفترة
٢٦١	٨	٢٠٥	٤٨	١٨	٢٠	٩	١	-	٢٠١١/٢٠١٠	الوظائف المقترحة للفترة
٦٠	-	٦٠	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
قسم الشؤون الجنسانية										
١٠	٢	٤	٤	١	١	٢	-	-	٢٠١٠/٢٠٠٩	الوظائف المعتمدة للفترة
١٢	٢	٦	٤	١	١	٢	-	-	٢٠١١/٢٠١٠	الوظائف المقترحة للفترة
٢	-	٢	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
شعبة المساعدة الانتخابية										
٤٨	٢٥	٥	١٨	٣	٥	١٠	-	-	٢٠١٠/٢٠٠٩	الوظائف المعتمدة للفترة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٠١١/٢٠١٠	الوظائف المقترحة للفترة
(٤٨)	(٢٥)	(٥)	(١٨)	(٣)	(٥)	(١٠)	-	-	-	صافي التغير
١٥٩	٧٣	٤٢	٤٤	٤	٣٦	٣	١	-	٢٠١٠/٢٠٠٩ (ب)	الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة
٧٨	٢٧	٢٠	٣١	٣	١٨	٩	١	-	٢٠١٠/٢٠١٠ (ب)	الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة
(٨١)	(٤٦)	(٢٢)	(١٣)	(١)	(١٨)	٦	-	-	-	صافي التغير
الجموع الفرعي، شعبة المساعدة الانتخابية										
٢٠٧	٩٨	٤٧	٦٢	٧	٤١	١٣	١	-	٢٠١٠/٢٠٠٩	الموارد المعتمدة للفترة
٧٨	٢٧	٢٠	٣١	٣	١٨	٩	١	-	٢٠١١/٢٠١٠	الموارد المقترحة للفترة
(١٢٩)	(٧١)	(٢٧)	(٣١)	(٤)	(٢٣)	(٤)	-	-	-	صافي التغير
مكتب حقوق الإنسان										
٩٣	٢٠	٣١	٤٢	١٠	٢٤	٧	١	-	٢٠١٠/٢٠٠٩	الوظائف المعتمدة للفترة
١٠١	٢٥	٣١	٤٥	١٠	٢٧	٧	١	-	٢٠١١/٢٠١٠	الوظائف المقترحة للفترة

الفئة		الموظفون الدوليون							الموظفون المدنيون	
المتطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون ^(١)	المجموع الفرعي	الخدمات الميدانية	ف-٣	ف-٥	مد-٢	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد			
المجموع	٨	٥	-	٣	-	٣	-	-	صافي التغير	
	١٧	٧	٧	٣	-	٣	-	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة (ب) ٢٠١٠/٢٠٠٩	
	-	-	-	-	-	-	-	-	الوظائف المؤقتة المقترحة (ب) ٢٠١١/٢٠١٠	
	(١٧)	(٧)	(٧)	(٣)	-	(٣)	-	-	صافي التغير	
المجموع الفرعي، مكتب حقوق الإنسان										
	١١٠	٢٧	٣٨	٤٥	١٠	٢٧	٧	١	-	الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
	١٠١	٢٥	٣١	٤٥	١٠	٢٧	٧	١	-	الموارد المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
	(٩)	(٢)	(٧)	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
مكتب الشؤون المدنية										
	٥٧	٤	٣٢	٢١	٢	١٤	٤	١	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
	٧٠	١٠	٣٤	٢٦	٣	١٧	٥	١	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
	١٣	٦	٢	٥	١	٣	١	-	-	صافي التغير
قسم حماية الطفل										
	٣٥	٥	١٢	١٨	١	١٤	٣	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
	٣٥	٥	١٢	١٨	١	١٤	٣	-	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
وحدة العنف الجنسي										
	٦	٢	-	٤	١	١	٢	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
	٦	٢	-	٤	١	١	٢	-	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
المجموع، الموظفون المدنيون										
	٥٢٤	٧٠	٢٥٢	٢٠٢	٤١	١٠٣	٥٣	٥	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
	٥٥٩	٥٦	٣١١	١٩٢	٣٩	١٠٤	٤٤	٥	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
	٣٥	(١٤)	٥٩	(١٠)	(٢)	١	(٩)	-	-	صافي التغير
	١٧٦	٨٠	٤٩	٤٧	٤	٣٩	٣	١	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(٢) ٢٠١٠/٢٠٠٩
	٧٨	٢٧	٢٠	٣١	٣	١٨	٩	١	-	الوظائف المؤقتة المقترحة ^(٢) ٢٠١١/٢٠١٠
	(٩٨)	(٥٣)	(٢٩)	(١٦)	(١)	(٢١)	٦	-	-	صافي التغير

(أ) تشمل الموظفين الوطنيين والفنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) ممولة تحت بند المساعدة المؤقتة العامة، في تكاليف الأفراد المدنيين.

مكتب شؤون الإعلام

الموظفون الوطنيون: زيادة ٦٠ وظيفة

٧٨ - يقترح إنشاء ٦٠ وظيفة وطنية (٧ وظائف وطنية من الفئة الفنية و ٥٣ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة) لموظفي إذاعة أو كابي الذين لهم حاليا عقود مع مؤسسة إيرونديل على النحو التالي: ٧ وظائف لشؤون الإعلام (موظفون وطنيون و فنيون)، و ٨ وظائف أخصائي تقني للبت الإذاعي (موظفون وطنيون من فئة الخدمات العامة)، و ٨ سائقين (موظفون وطنيون من فئة الخدمات العامة)، و ٦ مساعدين إداريين (موظفون وطنيون من فئة الخدمات العامة)، و ٢٣ صحفيا (موظفون وطنيون من فئة الخدمات العامة)، و ٨ منتجي/مقدمي برامج (موظفون وطنيون من فئة الخدمات العامة). وسيتم نشر الوظائف الـ ٦٠ المقترحة في المواقع التالية: ٤٦ في كينشاسا، و ٥ في غوما، و ٤ في دونغو، و ٢ في بوكافو، و ١ في كل من بونيا وماتادي ومبوجي - مايبى.

٧٩ - وتشكل إذاعة أو كابي جزءا لا يتجزأ من البعثة، فهي تمثل أوسع شبكة للبت الإذاعي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومنذ إنشائها في عام ٢٠٠٢، فقد تم تشغيل إذاعة أو كابي كشراكة بين البعثة ومؤسسة إيرونديل، وهي منظمة سويسرية غير حكومية، حشدت في المتوسط ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار سنويا من الجهات المانحة لدعم المحطة الإذاعية. وتغطي التبرعات المقدمة من المؤسسة تكاليف بعض المعدات والخدمات، مثل البث على الموجات القصيرة، وتوزيع موجات إذاعة أو كابي عبر الأقمار الاصطناعية، وصيانة الموقع الإلكتروني لإذاعة أو كابي، وكذلك مرتبات ما يقرب من ٩٠ موظفا وطنيا لهم عقود مع المؤسسة مباشرة. وقد انخفضت مساهمات المانحين إلى المؤسسة من أجل إذاعة أو كابي إلى حوالي ٤ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، ويتوقع أن تواصل الانخفاض في السنوات المقبلة. وقد أدى النقص في التمويل إلى إلغاء غير متوقع لـ ٢٠ عقدا ممولا من قبل المؤسسة في حزيران/يونيو ٢٠٠٩. ونظرا إلى ضرورة مواصلة بث إذاعي يومي يتسم بالصدق على نطاق وطني، وحالة عدم اليقين بشأن مستوى التمويل من الجهات المانحة في المستقبل، والحاجة إلى تبسيط النظام التعاقدية ذي المستويين في إذاعة أو كابي، يُقترح إنشاء ٦٠ وظيفة وطنية وتحويل الموظفين بعقود تمويلها المؤسسة إلى موظفين في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

قسم الشؤون الجنسانية

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفتان

٨٠ - من المقترح إنشاء وظيفتين لموظفي الشؤون الجنسانية (موظف وطني فيني)، واحدة مقرها في بونيا، والأخرى في كيسانغاني.

٨١ - وقد طلب مجلس الأمن، في قراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، من بعثات حفظ السلام تعزيز المشاركة الكاملة للمرأة في جميع العمليات السياسية وبناء السلام، بما في ذلك الوقاية والاستجابة في مجال مكافحة الإفلات من العقاب. كما جرى تكليف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالمساعدة في تعزيز حقوق الإنسان وحماتها، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال والفئات الضعيفة. وقد كان لارتفاع وتيرة تسريح الجماعات المسلحة الأجنبية والعمليات العسكرية ضدها تأثيرات كبيرة على المحاربات، والنساء المنتسبات للمقاتلين ومُعاليهم، مما يتطلب مزيداً من المراقبة والحماية. علاوة على ذلك، فإن تدفق العائدين مؤخرًا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أدى إلى زيادة في التوترات المتعلقة بالأراضي وذات الصلة بالعرق، بما في ذلك قضايا إعادة الإدماج الاجتماعي والتعايش السلمي، التي تؤثر على النساء والأطفال بشكل خاص. ومن الأهمية بمكان كفالة تعميم المنظور الجنساني في جميع التحليلات السياسية والأمنية والعمليات في المجالات الموضوعية، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإعادة إلى الوطن وإعادة الإحاق وإعادة الاستيعاب وإصلاح قطاع الأمن.

٨٢ - وبإنشاء وظيفتين إضافيتين، سيكون القسم قادراً على توسيع نطاق تغطيته التشغيلية لتشمل مقاطعتين إضافيتين، مما يجعل المجموع يصل إلى خمس مقاطعات (كنشاسا وكييفو الشمالية وكييفو الجنوبية وإيتوري والمقاطعة الشرقية). وسيقوم شاغلا وظيفتي الشؤون الجنسانية بالتنسيق مع الشبكات المحلية للمرأة والتعاون معها، ومع مختلف الأقسام داخل البعثة ومع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من أجل إدماج بعد جنساني في سياساتها وبرامجها؛ والمشاركة في أفرقة حماية مشتركة لكفالة مراعاة الاعتبارات الجنسانية في تقييم وتقدير احتياجات حماية المدنيين؛ وتقديم الدعم في مجال الدعوة من أجل وضع حد للإفلات من العقاب، وتوفير التدريب في مجال التوعية الجنسانية لأعضاء أفرقة الحماية المشتركة؛ وتحسين الوعي بحقوق المرأة لدى الشركاء من المجتمع المدني والسلطات المحلية. وسيعمل شاغلا الوظيفتين أيضاً على كفالة أن تؤخذ احتياجات النساء المرتبطات بالمقاتلين ومُعاليهم بعين الاعتبار في جميع مراحل نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحهما وإعادة إدماجها؛ وعلى الإسهام في وضع خطط الوقاية والتأهب والتدخل السريع وكذلك تنسيق

آليات الحماية للمجتمعات المحلية بالاتصال مع الشبكات النسائية والسلطات المحلية، ودعم المرأة في بناء السلام ومبادراتها للوساطة من أجل التعايش السلمي في المجتمعات المحلية ومشاركة المرأة في صنع القرار وجميع عمليات إعادة البناء الاجتماعي.

شعبة المساعدة الانتخابية

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ١٨ وظيفة ونقصان صافي قدره ١٣ منصبا مؤقتا

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ٥ وظائف و ٢٢ منصبا مؤقتا

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره ٢٥ وظيفة و ٤٦ منصبا مؤقتا

٨٣ - ووفقا لآخر جدول زمني إرشادي صادر عن اللجنة الانتخابية المستقلة، من المتوقع أن تكتمل عملية التسجيل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وإجراء الانتخابات المحلية في النصف الأول من عام ٢٠١١ والانتخابات العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وستواصل البعثة تقديم المساعدة من أجل الانتهاء من وضع الصيغة النهائية لتحديث سجل الناخبين، والإعداد الممكن للانتخابات المحلية والعامة وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستقوم البعثة أيضا بمواصلة جهود بناء القدرات دعما لعملية الانتقال من اللجنة الانتخابية المستقلة القائمة إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة.

٨٤ - وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، سيجري خفض قدرة ملاك الشعبة الوظيفي من الملاك المعتمد للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ وهو ٢٠٧ وظائف ثابتة/مناصب (٤٨ وظيفة و ١٥٩ منصبا مؤقتا) إلى ٧٨ منصبا مؤقتا (١-مد، ١-ف، ٥-ف، ٨-ف، ٤-ف، ١٨-ف، ٣-ف، و ٣ من فئة الخدمة الميدانية، و ٢٠ من فئة الخدمات العامة الوطنية و ٢٧ من متطوعي الأمم المتحدة) وهي التي ستكون مطلوبة لفترة ١٢ شهرا. وسيكون شاغل وظيفة رئيس شعبة المساعدة الانتخابية (مد-١)، ومقرها في كينشاسا، مسؤولا عن تقديم المساعدة العامة للانتخابات من تحديث سجل الناخبين والإعداد للانتخابات المحلية والعامة. بالإضافة إلى ذلك، يتولى شاغل هذه الوظيفة تقديم التوجيه بشأن نقل المساعدة الانتخابية إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ووضع استراتيجية لبناء القدرات للسلطة الانتخابية الجديدة، ومتابعة كل الجوانب التشغيلية لدعم الانتخابات، والإشراف على العلاقات الخارجية/العلاقات مع الجهات المانحة؛ وتنسيق الدعم الانتخابي. وسيكون شاغل وظيفة نائب رئيس شعبة التوعية وبناء القدرات (ف-٥)، ومقرها في كينشاسا، مسؤولا عن رصد الاحتياجات من المساعدة والتقدم المحرز أثناء الفترة الانتقالية للسلطة الانتخابية الجديدة، واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وسيكفل اتباع نهج يراعي نوع الجنس أثناء العملية الانتخابية وفي التشريعات ذات الصلة وفي اللوائح الانتخابية. وسيكون شاغلو وظائف المستشارين الانتخابيين الثمانية

(ف-٤)، ومقرها في كينشاسا، مسؤولين عن مساعدة الرئيس في كل مجال من مجالات التخطيط الاستراتيجي الانتخابي (أي: الشؤون الجنسانية، والعمليات، والتنسيق الميداني، والإجراءات، والإدارة، والتربية الوطنية، واللوجستيات، وتكنولوجيا المعلومات). ومن بين موظفي الانتخابات الثمانية عشرة (ف-٣)، سيكون ١٢ موظفا في كينشاسا، وموظفا واحدا في كل من بوكافو، وكاليمي، وكيندو، وكانغا، وماتادي، وكيسنغاني. وسيضطلع شاغلو هذه الوظائف بتنفيذ ورصد الخطة التشغيلية الانتخابية. وستكون كينشاسا مقر اثنين من المساعدين الإداريين (من فئة الخدمة الميدانية) ومساعد لوجستيات واحد (فئة الخدمة الميدانية) سيقدمون المساعدة الإدارية واللوجستية إلى مقر الشعبة في كينشاسا وإلى ٩ أقسام انتخابية وأقسام انتخابية فرعية. وسيكون مقر ٦ سائقين/كاتب (من فئة الخدمات العامة الوطنية) في كينشاسا، أما السائقين/الكاتب الـ ١٤ فسيكون مقرهم في ١٠ من مراكز العمل الانتخابية في الميدان. وسيكون مقر اثنين من موظفي الانتخابات (من فئة متطوعي الأمم المتحدة) في كينشاسا ومقر ٢٥ من موظفي الانتخابات (من متطوعي الأمم المتحدة) في ٧ مراكز عمل انتخابية لتقديم المساعدة التقنية لتنفيذ الخطة العملية الانتخابية.

مكتب حقوق الإنسان

الموظفون الدوليون: زيادة ٣ وظائف ونقصان ٣ مناصب مؤقتة

الموظفون الوطنيون: نقصان ٧ مناصب مؤقتة

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها ٥ مناصب ونقصان ٧ مناصب مؤقتة

٨٥ - قرر مجلس الأمن، في قراره ١٩٠٦ (٢٠٠٩)، أن حماية المدنيين هي الأولوية الأولى للبعثة. ففي عام ٢٠٠٩، أنشأت البعثة وسيلة مبتكرة، هي أفرقة الحماية المشتركة، التي تتألف من موظفين يعملون في مجالات الشؤون السياسية، والشؤون المدنية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الاستيعاب وإعادة التوطين، وحقوق الإنسان؛ وحماية الطفل، من أجل زيادة تأثيرها على حماية المدنيين. وإضافة إلى ذلك، أنشئت أفرقة التحقيق المشتركة، التي تتألف من موظفي حقوق الإنسان وممثلي الادعاء العسكري، وذلك لتسهيل اضطلاع نظام العدالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالاستجابة لانتهاكات حقوق الإنسان. وفي الفترة بين شباط/فبراير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أجرت البعثة ٦٥ زيارة لأفرقة الحماية المشتركة وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، من المتوقع أن يرتفع عدد زيارات أفرقة الحماية المشتركة إلى ١٤٤ زيارة. وقد أجرت أفرقة التحقيق المشتركة في المتوسط زيارتين شهريا بين تموز/يوليو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ويُرجح أن يرتفع العدد إلى ٥ زيارات شهريا خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٨٦ - وبناء على ما تقدم، يُقترح إنشاء ٣ وظائف لمعاوني موظفي شؤون حقوق الإنسان (ف-٢) و ٥ مناصب لموظفي شؤون حقوق الإنسان (من فئة متطوعي الأمم المتحدة) سيكون مقرها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيضطلع شاغلو هذه الوظائف برصد حالات حقوق الإنسان في المنطقة المخصصة؛ وإجراء البحوث، وجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بمسائل حقوق الإنسان؛ والمشاركة في أفرقة الحماية المشتركة وأفرقة التحقيق المشتركة؛ والمشاركة في التحقيقات الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان؛ وإعداد التقارير ومدونات نقاط الحوار ومذكرات الإحاطة؛ والتوعية بالقضايا الراهنة لحقوق الإنسان؛ وكفالة التفاعل المتكرر والتنسيق مع مختلف الأقسام داخل البعثة، ومع السلطات المحلية وسلطات المقاطعات، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

٨٧ - ويُقترح أيضا إلغاء ١٧ منصبا مؤقتا (٣ ف-٢)، واثنان من فئة الموظفين الوطنيين الفنيين و ٥ وظائف موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة، و ٧ من متطوعي الأمم المتحدة) تتصل بتقديم الدعم لإجراء الانتخابات المحلية.

مكتب الشؤون المدنية

الموظفون الدوليون: زيادة ٥ وظائف

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفتين اثنتين

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة ٦ مناصب

٨٨ - يضطلع مكتب الشؤون المدنية بمسؤولية وضع استراتيجيات وخطط مشتركة للوحدات، بهدف تحسين حماية المدنيين والتخفيف من حدة العواقب الإنسانية الناجمة عن العمليات العسكرية. ويعزز المكتب التفاعل بين العناصر العسكرية والمدنية في البعثة، بما في ذلك أفراد شرطة الأمم المتحدة، ومع الشركاء الخارجيين من خلال ما يلي: (أ) عقد اجتماعات مدنية/عسكرية منتظمة؛ (ب) إشراك المدنيين في التخطيط العسكري؛ (ج) وضع مقترحات للانتشار العسكري؛ (د) النظر في الأولويات الإنسانية في التخطيط العسكري؛ (هـ) تنفيذ خطط حماية ملموسة وأنشطة متعلقة بها في الميدان من خلال البعثات المنتظمة لفرق الحماية المشتركة. وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، يخطط المكتب لتيسير ١٤٤ فريق حماية مشتركة للبعثات، والمساعدة في نقل أكثر من ١١ ٠٠٠ من الركاب والبضائع من المنظمات الإنسانية والتنمية، والحكومة والمجتمع المدني، والمساعدة في تجهيز ٣٠ طلبا خاصا للرحلات الجوية. وبغية تلبية الاحتياجات اللازمة لفريق الحماية المشتركة للبعثات، يقترح إعادة تعيين وظيفة موظف لشؤون الانتخابات (ف-٤) من شعبة المساعدة الانتخابية وتغيير

لقبه الوظيفي إلى موظف للشؤون المدنية، وإنشاء ٣ وظائف لموظف شؤون مدنية (ف-٣) و ٦ وظائف معاون موظف شؤون مدنية (من متطوعي الأمم المتحدة).

٨٩ - يتولى شاغلو الوظائف الـ ١٠ المقترحة لموظفي الشؤون المدنية (١ ف-٤، ٣ ف-٣ و ٦ من متطوعي الأمم المتحدة) في فرق الحماية المشتركة بحث الجهات الفاعلة المدنية والعسكرية الرئيسية والسياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي؛ وتحليل الاحتياجات في مجال الحماية والمخاطر، مع إيلاء اهتمام خاص للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس؛ والاتصال مع القادة العسكريين والعاملين في المجال الإنساني والقادة المحليين لإعداد خطط حماية في حالات الطوارئ؛ ووضع استجابات حماية مدنية وعسكرية محددة السياق؛ وكفالة تبادل المعلومات بانتظام بشأن المسائل المتعلقة بالحماية بين العنصر العسكري للبعثة والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية؛ وأنشطة الدعوة الإنسانية التكميلية؛ ورصد الآثار المترتبة على فرق الحماية المشتركة للبعثات.

٩٠ - ويُقترح أيضا نقل وظيفة مساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) من مكتب مفوض الشرطة ووظيفتي مترجم شفوي (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) من المكاتب الإدارية الإقليمية والميدانية في شعبة دعم البعثة. ويقدم شاغل وظيفة المساعد الإداري، بمساعدة المترجمين الشفويين الاثنان، الإدارة والتنسيق الفعالين وفي الوقت المناسب للدعم الإداري/اللوجستي لفرق الحماية المشتركة؛ وتنسيق جميع طلبات بعثات فرق الحماية المشتركة وترتيبات النقل وطلبات الرحلات الجوية، وتيسير نقل البعثات الميدانية الخاصة؛ والعمل كمركز تنسيق لفرق الحماية المشتركة مع الشركاء الخارجيين؛ والحفاظ على قاعدة بيانات مركزية لحماية فريق العمل المشترك بين جميع الأنشطة ذات الصلة؛ وإعداد تقارير شهرية مع التحليلات الإحصائية، والاتجاهات المشتركة لحماية فريق الدعم والتوصيات.

العنصر ٥: الدعم

٩١ - خلال فترة الميزانية، سيواصل عنصر دعم البعثة تقديم خدمات لوجستية وإدارية وأمنية تتسم بالفعالية والكفاءة لدعم تنفيذ ولاية البعثة من خلال تحقيق النواتج ذات الصلة وإدخال تحسينات جديدة على الخدمة، وستواصل استكشاف السبل لتحقيق مكاسب من حيث الكفاءة. وسيقدم الدعم للقوام المأذون به المكون من ٧٦٠ مراقبا عسكريا و ١٩ ٨١٥ من أفراد الوحدات العسكرية، و ٣٩١ من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و ١٠٥٠ من أفراد الشرطة المشكلة و ٦٤ من الأفراد الذين تقدمهم الحكومات، وكذلك إلى ملاك الوظائف المدنية المقترح الذي يشمل ٢٣٤ ١ موظفا دوليا و ٢ ٩٦٠ ٢ موظفا وطنيا و ٦٠٩ من متطوعي الأمم المتحدة. وستركز مجموعة خدمات الدعم للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ على تحريك القوات العسكرية الفعالة ووحدات الشرطة المشكلة، والمعدات

المملوكة للوحدات، والمعدات المملوكة للأمم المتحدة عن طريق البر، مما يزيد القدرة على الاعتماد على البيانات وقدرتها التخزينية من خلال المحاكاة الافتراضية لمراكز البيانات، وتحسين إنتاجية تدفق البيانات من خلال تركيب خدمات التطبيق الواسع النطاق؛ وتحسين إدارة الأصول غير المستهلكة، وإجراء دراسات بيئية أساسية لتنفيذ مشاريع خضراء ونظيفة مختلفة، وضمان الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا ومعايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة؛ وتنفيذ برنامج السلوك والانضباط وبرنامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. بالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة توفير إدارة فعالة لشؤون الموظفين، والتدريب، والخدمات المالية، والرعاية الصحية، وبناء المرافق المكتبية والسكنية وصيانتها، وعمليات الإمداد وإعادة الإمداد. وخلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، سيقدم عنصر الدعم اللوجستي لفريق الحماية المشتركة للبعثات، وسيكثف جهوده لتقديم الدعم إلى القوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للعمليات المشتركة والتدريب وتعزيز الأنشطة الإعلامية للتوعية.

٩٢ - ووافقت البعثة على المشاركة في مشروع تجريبي يهدف إلى تحسين عرض نتائج أطر الميزنة القائمة على عنصر الدعم. ووفقاً لذلك، فإن إطار العمل الوارد أدناه لا يعكس إلا مؤشرات الإنجاز والنواتج ذات الصلة المتعلقة بتحسين الخدمات. أما نواتج الدعم القياسية والنواتج غير القياسية المحددة بالبعثة وغير المحددة بالبعثة فترد في المرفق الثاني من هذا التقرير. وفي إطار المشروع التجريبي، تعرض نواتج الدعم القياسية على مستوى أكثر تفصيلاً مقارنة بعرض النواتج في تقرير الميزانية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ (A/63/806)، حيث جرى عرضها بشكل أكثر إجمالاً.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-١-٥ ازيادة عدد المسافرين بنسبة ١٤ في المائة وزيادة شحن البضائع بنسبة ٢١ في المائة المنقولة برا بدلاً من الجو في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٩٧١٢ راكب و ١٢٠٣٩ طن من البضائع؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: ٢٢٠٠٠ مسافر و ١٤٠٠٠ طن من البضائع؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ٢٥٠٠٠ راكب و ١٧٠٠٠ طن من البضائع)	١-٥ تقديم الدعم اللوجستي والإداري والأمني الفعال والمتسم بالكفاءة إلى البعثة
٢-١-٥ انخفاض عدد حوادث المركبات الرئيسية بنسبة ٩ في المائة وبلغت تكلفة التصليح ٥٠٠ دولار أو أكثر (٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٤٧؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: ٤٤؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ٤٠)	
٣-١-٥ انخفاض التفاوت بين التحقق الفعلي وسجلات الممتلكات غير المستهلكة التي أصولها غير محددة الكمية (٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١,٢٧ في المائة؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: ٠,٥ في المائة؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ٠,١ في المائة) وانخفاض التفاوتات في الموقع (٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١,٢٨ في المائة؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: ٠,٥ في المائة؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ٠,١ في المائة)	

الإنتاجات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

٥-١-٤ انخفاض عدد حالات الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي بنسبة ٤٠ في المائة (٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٥٣؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: ٤٠؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ٢٤)

٥-١-٥ استكمال الدراسات البيئية الأساسية في ٦٤ موقعا

النواتج

- تنفيذ عمليات تناوب القوات بواسطة مقاولي الحافلات التجارية وتنقل المعدات المملوكة للوحدات/المعدات المملوكة للأمم المتحدة، والوقود والمواد الهندسية بين عنتيبي، وبوجومبورا وكيجالي، إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وداخل البلد عن طريق البر
- إنفاذ برنامج اختبار للسائقين أكثر صرامة تكمله حملة توعية للسائقين بالسلامة على الطرق، ومراقبة سجل تقارير السيارات بدقة، واستعراض التقارير الأمنية عن حوادث المرور على الطرق/الحوادث، وتنفيذ العقوبات بصرامة تشمل تعليق و/أو إلغاء رخص القيادة بسبب انتهاك البعثة للقواعد والأنظمة التي تنظم استخدام المركبات
- تنفيذ نسب المخزون في البعثة وتنفيذ استراتيجية توزيع السلع حسب مبدأ الواصل أولا يرحل أولا للحد من مستوى الفائض في المخزون، وتطوير خطط الامتلاك على أساس معدلات الاستهلاك الفعلية وحجم المخزونات، وتحسين إدارة الأصول الفائضة
- إنشاء عملية روتينية للكشف عن التباينات ورصد التقدم المحرز في المطابقة على أساس شهري
- التعريف بالمبادئ التوجيهية لإدارة عمليات حفظ السلام والسياسات البيئية لإدارة الدعم الميداني للبعثات الميدانية للأمم المتحدة وتنفيذها في جميع مواقع البعثة
- تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط لجميع أفراد البعثة، بما في ذلك التدريب والوقاية والرصد وتقديم التوصيات بشأن اتخاذ الإجراءات التصحيحية حيثما حدث سوء سلوك

العوامل الخارجية

لن تتوقف حركة الموظفين وتوزيع الموارد التشغيلية؛ وسيسلم الموردون والمقاولون والموردون السلع والخدمات والإمدادات، على النحو المتعاقد عليه

الجدول ٦
الموارد البشرية: العنصر ٥، الدعم

المجموع		الفئة												
		أولاً - الوحدات العسكرية												
١ ٩٣٢		المتعمد للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩												
١ ٩٣٢		المقترح للفترة ٢٠١١/٢٠١٠												
-		صافي التغير												
الموظفون الدوليون														
متطوعو الأمم المتحدة		الموظفون الوطنيون ^(١)		المجموع الفرعي		الخدمات الميدانية		ف-٣ - ف-٥ - ف-٢		وكيل أمين عام - أمين عام مساعد				
المجموع		المجموع		المجموع		المجموع		المجموع		ثانياً - الموظفون المدنيون				
الفريق المعني بالسلوك والانضباط														
٩		٢		٧		١		٣		٢	١	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	
٩		٢		٧		١		٣		٢	١	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	
-		-		-		-		-		-	-	-	صافي التغير	
١٢		٥		٧		١		٣		٣	-	-	الوظائف المعتمدة (ب) للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	
١٢		٥		٧		١		٣		٣	-	-	الوظائف المقترحة (ب) للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	
-		-		-		-		-		-	-	-	صافي التغير	
المجموع الفرعي، الفريق المعني بالسلوك والانضباط														
٢١		٧		١٤		٢		٦		٥	١	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	
٢١		٧		١٤		٢		٦		٥	١	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	
-		-		-		-		-		-	-	-	صافي التغير	
قسم الأمن والسلامة														
٤٩٤		٥		٣٨١		١٠٨		٩١		١٣	٤	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	
٤٩٤		٥		٣٨١		١٠٨		٩١		١٣	٤	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	
-		-		-		-		-		-	-	-	صافي التغير	
شعبة دعم البعثة														
مكتب المدير ^(٢)														
٣٦		١		١١		٢٤		٩		٩	٥	١	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩
٣٨		١		١٢		٢٥		٩		١٠	٥	١	-	الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠١٠
٢		-		١		١		-		١	-	-	صافي التغير	
مكتب نائب المدير ^(٣)														
٦٥٨		١٨		٥٥٨		٨٢		٥٥		١٥	١١	١	-	الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩

الموظفون الدوليون									
ثانياً - الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمات الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات الإدارية									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	١	١٦	٣٨	٨٧	١٤٢	١٦٨	٦٥	٣٧٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	١	١٦	٤٠	٨٨	١٤٥	١٧١	٦٥	٣٨١
صافي التغير	-	-	-	٢	١	٣	٣	-	٦
خدمات الدعم المتكامل									
الوظائف المؤقتة المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	١	٢٨	٨٣	٣٥٣	٤٦٥	١٤١١	٤١٥	٢٢٩١
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠١٠	-	١	٣٠	٨٠	٣٥٩	٤٧٠	١٤٢٦	٤١٤	٢٣١٠
صافي التغير	-	-	٢	(٣)	٦	٥	١٥	(١)	١٩
المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	٥	٦٦	١٦١	٥٩٦	٨٢٨	٢٥٣١	٥٠٤	٣٨٦٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠١٠	-	٥	٦٨	١٦١	٦٠٣	٨٣٧	٢٥٥٠	٥٠٣	٣٨٩٠
صافي التغير	-	-	٢	-	٧	٩	١٩	(١)	٢٧
الوظائف المعتمدة ^(٢) للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	٣	٣	١	٧	٥	-	١٢
الوظائف المقترحة ^(٢) للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	٣	٣	١	٧	٥	-	١٢
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	٥	٦٩	١٦٤	٥٩٧	٨٣٥	٢٥٣٦	٥٠٤	٣٨٧٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	٥	٧١	١٦٤	٦٠٤	٨٤٤	٢٥٥٥	٥٠٣	٣٩٠٢
صافي التغير	-	-	٢	-	٧	٩	١٩	(١)	٢٧
المجموع (أولاً - ثانياً)									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	-	-	-	-	-	-	-	-	٥٨٠٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	-	-	-	-	-	-	-	-	٥٨٣٤
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٧

(أ) تشمل الموظفون الوطنيين الفنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة، تحت تكاليف الأفراد المدنيين.

(ج) تشمل قسم الميزانية ومراقبة التكاليف، ووحدة سلامة الطيران ووحدة التنسيق الإداري.

(د) تشمل المكاتب الإدارية الإقليمية والميدانية، ووحدة مجلس التحقيق، ووحدة إدارة العقود، ووحدة مراقبة الممتلكات والمخزون، والمجلس المحلي لحصر الممتلكات/استعراض المطالبات.

شعبة دعم البعثة

مكتب المدير

الموظفون الدوليون: زيادة وظيفة واحدة

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفة واحدة

٩٣ - في وحدة سلامة الطيران، يُقترح إنشاء وظيفة معاون لسلامة الطيران من الرتبة ف-٢ في مكتب سلامة الطيران في المنطقة الشرقية في غوما ووظيفة مساعد إداري (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) في مكتب سلامة الطيران التابع للبعثة في عنيتي.

٩٤ - تفضل وحدة سلامة الطيران بالمسؤولية الشاملة عن تقديم المشورة إلى إدارة البعثة بشأن جميع المسائل المتعلقة بسلامة الطيران. ولدى البعثة أسطول مؤلف من ٨٠ طائرة تعمل في ٤٢ مطارا و ٨٠ مهبط طائرات هليكوبتر التي تتطلب مراقبة مستمرة. ومع الأخذ في الاعتبار زيادة الأنشطة المتعلقة بسلامة الطيران المتعلقة بعملية إدارة مخاطر الطيران، والتحقيق في الحوادث والأخطار، فضلا عن الحاجة المستمرة إلى تقديم المشورة المهنية للموظفين الإداريين في المنطقة، يُقترح تعزيز الوحدة بوظيفة إضافية لموظف معاون لسلامة الطيران (من الرتبة ف-٢).

٩٥ - ويقع مقر شاغل وظيفة معاون سلامة الطيران المقترحة في مكتب المنطقة الشرقية في بوكافو. ويساعد شاغل الوظيفة في التحقيق في الحوادث ويقدم تقارير عن المخاطر التي تصدر في البعثة؛ ويجري تقييمات منتظمة للمطار، ويرتب إحاطات للطواقم، ويجري تفتيشاً أولياً للطائرات، ويجري تقييمات للبايعين، ويرصد تناوب أفراد الطاقم وفقا للسياسات والأنظمة المتبعة في إدارة السلامة الميدانية.

٩٦ - ويضم المكتب في عنيتي حاليا موظفين لسلامة الطيران (واحد برتبة ف-٣ وموظف وطني). واعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وضع جدول رحلات جوية إقليمية يربط مركز اللوجستيات في عنيتي بالمكاتب/البعثات الست وهي (بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال)، مما أدى إلى زيادة الأنشطة والمسؤوليات. ويضطلع المكتب التابع للبعثة في عنيتي بمهام سلامة الطيران في دعم أنشطة البعثة في مطار عنيتي ومنطقة إيتورى. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يوفر الدعم لسلامة الطيران ومراقبة أنشطة الطيران التي

تجرى في عنتبي من قبل البعثات الأخرى في المنطقة. وبما أن قدرة الدعم الإداري الحالية (موظفان وطنيان من فئة الخدمات العامة) للوحدة يقع مقرها في كينشاسا وغوما لم تعد قادرة على دعم المسؤوليات المتزايدة التي تقع على عاتق المكتب في عنتبي، يُقترح إنشاء وظيفة مساعد إداري (موظف وطني من فئة الخدمات العامة).

مكتب نائب المدير

الموظفين الدوليين: لم يطرأ أي تغيير

الوطنية الموظفين: لم يطرأ أي تغيير

٩٧ - في قسم إدارة العقود، يُقترح إعادة تصنيف وظيفة رئيس قسم إدارة العقود برتبة ف-٤ إلى رتبة ٥-ف. ويقع على عاتق القسم مسؤولية وضع العقود ووضع الصيغة النهائية لها وإدارتها للحصول على العقود، وحصص الإعاشة، وإدارة متجر الجنود، وتوفير الإطعام، والاتصالات، والمعلومات والتكنولوجيا، وخدمات المطارات، وتأجير الطائرات، وخدمات الأمن والخدمات الطبية. وبسبب توسع البعثة، ازدادت قيمة العقود التي يديرها القسم من ١٠٨ دولارات في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ١٥٠ مليون دولار في ٢٠٠٩/٢٠١٠. ويشرف رئيس القسم حاليا على وحدة إدارة العقود في عنتبي. علاوة على ذلك، وتمشيا مع ولاية البعثة لنقل عنصر الدعم إلى المنطقة الشرقية، وهي وحدة إدارة عقود جديدة من المقرر إنشاؤها في غوما خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١.

٩٨ - ويتولى شاغل الوظيفة مسؤولية وضع شروط العقد، ومساعدة مراكز التكلفة على صياغة نطاق الأعمال، وإدارة العقود، وكفالة الامتثال لأحكام العقود، ومساعدة مراكز التكلفة على وضع خطة مراقبة ضمان الجودة، وتوفير إدارة الأداء وحلّ النزاعات وإغلاق العقود. ويتوقع أن تكون العقود الجديدة المتعلقة بالعقود وحصص الإعاشة التي ستبرم خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ عقود إنجاز، مما يتطلب مراقبة وإدارة إضافية على العقود لكفالة الامتثال لشروط أكثر تعقيدا في العقود.

٩٩ - ويُقترح أيضا أن يتحمل قسم إدارة العقود مسؤولية إدارة البعثة على نطاق عقود دعم الخدمات خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، التي ستحل محل الممارسة الحالية المتمثلة في توظيف عمال يوميين غير دائمين من قبل الأقسام/المكاتب الفردية. ويدير القسم مذكرات تفاهم مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وغيرها من هيئات الأمم المتحدة. ومع اتساع نطاق المسؤوليات وتعقيد المهام، ويقترح ترقية وظيفة رئيس القسم من الرتبة ف-٤ إلى ف-٥.

١٠٠ - وفي وحدة مراقبة الممتلكات والمخزون، يُقترح إعادة تعيين وظيفتين اثنتين لمدير معسكر (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) من وحدة خدمات إدارة المرافق والمعسكر للعمل كمساعدين لمراقبة الممتلكات والمخزون (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) في وحدة مراقبة الممتلكات والمخزون.

١٠١ - وقد ازداد حجم العمل وعدد الأصول في مركز اللوجستيات في عننتي بسبب التوسع في المركز اللوجستي لأن البعثة بدأت تركز جهودها في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية وتقييم منشأة للاستلام والتسليم في عننتي لجميع الموظفين المدنيين الذين يتم نشرهم في شرق البلد. وسيقع مقر شاغل وظيفة مساعد مراقبة الممتلكات والمخزون في عننتي، وسي دعم أنشطة مراقبة الممتلكات، والتصرف في الأصول، وكذلك أنشطة الاستلام والتسليم لشرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٠٢ - ويقع مقر شاغل الوظيفة الأخرى لمساعد مراقبة الممتلكات والمخزون في غوما ويساعد في التحقق المادي من الأصول في غوما ومواقع الفريق المحيطة، بما في ذلك إدارة المخزون. كما يساعد شاغل الوظيفة في رصد حركة الموجودات داخل منطقة البعثة من خلال أنشطة الاستلام والتسليم، وتقديم الدعم لتناوب الوحدات، ومجالس حصر المعدات المملوكة للأمم المتحدة، وأنشطة التصرف في المعدات.

١٠٣ - وفي المكاتب الإقليمية والمكاتب الإدارية الميدانية، يقترح نقل وظيفتين حالييتين لمرجمين شفويين (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) إلى مكتب الشؤون المدنية، كما هو موضح في الفقرة ٩٠ أعلاه.

الخدمات الإدارية

الموظفون الدوليون: زيادة ٣ وظائف

الموظفون الوطنيون: زيادة ٣ وظائف

١٠٤ - في قسم الخدمات الطبية، يُقترح إنشاء وظيفة واحدة لموظف الصحة والسلامة المهنية للمنطقة الشرقية (برتبة ف-٣) في غوما. ويستخدم موظف الصحة والسلامة المهنية المهارات والمعارف المتخصصة للحفاظ على المعايير ذات الصلة بالصحة الشخصية والرفاه وكفالة نوعية حياة أفضل. وتشمل حماية الصحة البيئية إنشاء وتحسين ومراقبة وتنفيذ وتطبيق معايير الصحة العامة في مجالات مثل الصحة والسلامة في أماكن العمل، وظروف السكن، والصحة الغذائية، ومكافحة تلوث الهواء/الضوضاء، وتلوث الأراضي، والنفايات الصناعية، والأمراض المعدية، والصحة الحيوانية. ومع الأخذ في الاعتبار زيادة أعداد أفراد البعثة الذين

يجري نقلهم إلى الجزء الشرقي من البلد، حيث تكون التوعية العامة وتنفيذ النظافة البيئية والعامه محدودة، هناك حاجة لموظف معني بالصحة والسلامة المهنية للمنطقة الشرقية للحفاظ على صحة أفراد البعثة ورفاههم من خلال اتخاذ تدابير وقائية.

١٠٥ - وتحت إشراف رئيس الخدمات الطبية، يحصل شاغل الوظيفة على مبادئ توجيهية عن الشؤون الصحية والسلامة من المقر؛ ويقوم بزيارة جميع القطاعات والمواقع الرئيسية التابعة للبعثة وتقييم الصحة العامة وسلامة الأوضاع في البعثة؛ ويقوم بصياغة المبادئ التوجيهية للصحة والسلامة في البعثة؛ ويقدم المشورة اليومية بشأن قضايا الصحة والسلامة؛ ويجري عمليات التفتيش الروتينية والتحقيق في الشكاوى المقدمة من أماكن العمل غير المأمونة وأماكن الوحدات لتحديد مجالات التقصير في مجالات العمل وتقديم التوصيات اللازمة. ويتأكد شاغل الوظيفة أيضا من تلبية المعايير المطلوبة في أماكن البعثات التي يتم فيها تصنيع وتجهيز وتخزين وبيع الأغذية ومياه الشرب لأفراد البعثة، وإذا لزم الأمر، أخذ عينات من المواد الغذائية أو المياه غير الصالحة للاختبارها. وسيتولى شاغل المنصب التحقيق في تفشي الأمراض لتحديد الأسباب، وتوفير تدابير الرقابة لحماية الموظفين، وتقييم إجراءات مكافحة الآفات لدى البعثة أو لدى المقاول لحماية أفراد البعثة لتحديد الأثر البيئي وإنشاء منتدى معلومات لأفراد البعثة بشأن قضايا الصحة والسلامة المهنية لتحسين وعي الموظفين ورفاههم.

١٠٦ - يُقترح إنشاء وظيفة واحدة لمساعد إخلاء طبي (من فئة الخدمة الميدانية)، ومقره في كينشاسا. ومع الأخذ في الاعتبار زيادة عبء العمل في المنطقة الشرقية من حيث عمليات الإخلاء الطبي/الإخلاء المصابين، تم تحويل ضابط ركن عسكري من المنطقة الغربية إلى المنطقة الشرقية. وبغية تغطية المسؤوليات التي كان يضطلع بها ضابط الأركان العسكري، يقوم شاغل وظيفة مساعد الإخلاء الطبي بتنفيذ خطة البعثة لعمليات الإخلاء الطبي للمنطقة الغربية بشكل يومي، وتقديم المشورة التقنية بشأن الإخلاء الطبي الجوي، وتنسيق الجوانب غير الطبية لعمليات الإخلاء، وتقديم التعليقات والمعلومات بانتظام عن المرضى الذين تم إخلاؤهم طبياً، والحفاظ على قاعدة بيانات عن مقدمي الإخلاء في منطقة البعثة، وتنسيق التدريب بشأن صيانة وتطوير القدرات الجوية للإخلاء الطبي في البعثة، والعمل بالتعاون الوثيق مع الأطراف المعنية الأخرى، مثل قسم مراقبة الحركة، وقسم الطيران، والمستشفيات المستقبلية للإحالات.

١٠٧ - يُقترح إنشاء وظيفة مساعد مختبر (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) مقره في عننتي، ومع مراعاة التوسع في أنشطة دعم الخدمات اللوجستية في عننتي وتحسين مرافق المختبرات. ويضم المختبر في البعثة في عننتي حالياً فني مختبر واحد (من متطوعي الأمم المتحدة) ويقدم خدمات الفحص المخبري لأفراد البعثة. ويقدم شاغل وظيفة مساعد مختبر

خدمات المختبرات الأساسية، مثل دراسة أمراض الدم، والأمصال المناعية، والكيمياء الحيوية، وتحليل البول والبراز الروتينية، وعلم الأحياء المجهرية وعلم الطفيليات، وجمع عينات من المرضى المحالين على النحو الذي يطلبه الأطباء، وتقديم تقرير نتائج الاختبار، وإعداد تقارير مختبرية أسبوعية وشهرية وسنوية؛ وإجراء جرد للمعدات والكواشف والمواد الاستهلاكية الأخرى، والتأكد من نظافة معدات المختبرات وإبقائها في أعلى المعايير وتخزينها بطريقة صحيحة.

١٠٨ - وأخيراً، يُقترح إنشاء وظيفة واحدة لسائق سيارة إسعاف (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) في بيبي، ومع مراعاة ازدياد عبء العمل في العيادة من المستوى الأول المملوكة للأمم المتحدة في بيبي، التي تعتبر نقطة عبور لنقل البضائع والمعدات المملوكة للوحدات المتناوبة عن طريق البر، والحاجة إلى تقديم خدمات الإسعاف على مدار الأسبوع ولمدة ٢٤ ساعة للاستجابة لحالات الطوارئ. وتحت إشراف المشرف الطبي الميداني (من متطوعي الأمم المتحدة) للعيادة من المستوى الأول، يكفل شاغل الوظيفة صيانة سيارة الإسعاف المخصصة للعيادة بشكل يومي ومنتظم؛ وسلامة وتوافر المعدات في سيارة الإسعاف؛ والتبليغ عن أي معدات فيها عيوب/غير صالحة للخدمة؛ والمساعدة على حمل ووضع المرضى عند الاقتضاء؛ ومساعدة الطبيب المناوب في استقرار ونقل المرضى إلى المرافق التي توفر مستوى أعلى من الرعاية؛ وكفالة القيام بجميع المهام الطبية في الوقت المناسب.

١٠٩ - ومع الأخذ في الاعتبار الطبيعة الموضوعية والبرنامجية لعملها، يُقترح حالياً أن تكون وحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مسؤولة تجاه نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية). ويشمل عمل الوحدة عناصر فنية عديدة، ولا سيما في مجالات مثل حماية المدنيين من خلال برامج التوعية وتدريب القوات المسلحة والشرطة الوطنية الكونغولية، في حين ستواصل الوحدة تقديم البرامج التدريبية ونشر المعلومات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لجميع أفراد البعثة (الجيش والشرطة والموظفين المدنيين). وسيستمر وضع ملاك الموظفين في الوحدة في إطار عنصر الدعم.

١١٠ - ويُقترح أيضاً إنشاء وظيفة واحدة لمدير برنامج خدمات الاستشارة الطوعية والاختبار السري (برتبة ف-٣)، يقع مقره في كينشاسا. وقد أطلق برنامج خدمات الاستشارة الطوعية والاختبار السري في البعثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، إلا أنه لم تعين جهة تنسيق للإشراف على البرنامج. وبمساعدة من مستشار السياسات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية في المقر، قامت الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حتى الآن بتدريب ٢٠ من المستشارين المتطوعين ينتمون إلى الوحدة، والقسم الطبي

وعناصر البعثة العسكرية والشرطة. ويعمل شاغل وظيفة مدير البرنامج بمثابة جهة التنسيق للبرنامج ويقوم بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالبرنامج وتنسيق وإدارة أنشطة البرنامج مع قسم الخدمات الطبية والعيادات العسكرية والمملوكة للأمم المتحدة، وكفالة رصد وتقييم أنشطة البرنامج بما في ذلك إجراء زيارات ميدانية، وشراء وتوزيع المواد وتقديم المشورة والتقارير إلى الإدارة العليا ومقر البعثة. كما يشرف شاغل الوظيفة على جميع العاملين في الوحدات الطبية الذين يضطلعون بالبرنامج والمستشارين المدنيين في البرنامج في أنحاء منطقة البعثة، وإعداد محافل لتبادل الأفكار بهدف تحديد أفضل الممارسات، وتقديم الدعم للتدريب والمحاضرات التي تقدم لأفراد البعثة المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة عن البرنامج بالتعاون مع قسم الخدمات الطبية.

١١١ - بالإضافة إلى ذلك، يُقترح إنشاء وظيفة واحدة لمساعد علاقات مجتمعية (موظف وطني من فئة الخدمات العامة). وتوفر الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الدعم إلى الشركاء الوطنيين والمنظمات المحلية غير الحكومية لتعزيز القدرة وتقديم المشورة التقنية للسكان المحليين. ويوجد للوحدة حاليا موظف مسؤول عن العلاقات المجتمعية (موظف وطني) ويحتاج إلى مساعد علاقات مجتمعية يفهم الثقافة والأعراف المحلية ويتحدث اللغات المحلية للتواصل بفعالية مع الشركاء المحليين والسكان المحليين والأفراد الذين يعيشون مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

خدمات الدعم المتكاملة

الموظفون الدوليون: زيادة صافية قدرها ٥ وظائف

الموظفون الوطنيون: زيادة صافية قدرها ١٥ وظيفة

متطوعو الأمم المتحدة: نقص وظيفة واحدة

١١٢ - على النحو المبين بالتفصيل أدناه، يُقترح إنشاء ٥ وظائف خدمة ميدانية (٤ في قسم المعدات المملوكة للوحدات وإدارة الممتلكات، ووظيفة في قسم النقل) وإعادة تصنيف ثلاث وظائف برتبة ف-٣ (وظيفتان إلى رتبة ف-٤ ووظيفة إلى فئة الخدمة الميدانية). كما يُقترح إنشاء ١٧ وظيفة وطنية (٣ من فئة موظف وطني و ١٤ من فئة الخدمات العامة)، يقابلها إعادة توزيع وظيفتين حاليتين لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة إلى وحدة مراقبة الممتلكات والمخزون في مكتب نائب مدير بعثة الدعم. وأخيرا، يُقترح إلغاء وظيفة متطوعي الأمم المتحدة من قسم النقل.

١١٣ - وفي مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل المباشر، يُقترح إعادة تصنيف وظيفة موظف اللوجستيات من الرتبة ف-٣ إلى فئة الخدمة الميدانية. ويقوم شاغل وظيفة موظف اللوجستيات بتوفير الدعم التشغيلي واللوجستي لرئيس المكتب، الذي يؤثر على جميع الوظائف وموارد خدمات الدعم المتكاملة. وتقرر أن شاغل الوظيفة الذي يضطلع بالمسؤولية بشكل تدريجي والخبرة الميدانية ذات الصلة سيكون ملائماً ومناسباً أكثر لاحتياجات المكتب.

١١٤ - وفي القسم الهندسي، يُقترح إعادة تصنيف وظيفة واحدة من موظف هندسة في المنطقة الشرقية من رتبة ف-٣ إلى ف-٤، مع الأخذ في الاعتبار إعادة نشر القوات وما يرتبط بها من زيادة الأنشطة التشغيلية في الجزء الشرقي من البلد. وتوجد في القسم حالياً وظيفتان برتبة ف-٤، وهي وظيفة نائب كبير مهندسين ومقره في مقر البعثة ووظيفة موظف هندسة مطارات وطرق مقره في شرق البلد ويشرف على المشاريع الكبيرة لإصلاح الطرق والمطارات.

١١٥ - ويقع مقر شاغل وظيفة موظف الهندسة المقترحة في المنطقة الشرقية (ف-٤) في غوما ويكون مسؤولاً تجاه كبير المهندسين (برتبة ف-٥) والموظف الإداري الإقليمي (برتبة ف-٥) في المكتب الإداري الإقليمي والميداني الذي يقع مقره في غوما. ويقوم شاغل الوظيفة بتخطيط المشاريع وإدارة وتنفيذ الأعمال الهندسية المتعلقة بالمباني والهياكل، والإشراف على إمدادات المياه والصرف الصحي والمخاري وشبكات الطاقة الكهربائية، في أكثر من ١١٢ معسكر للجيش والشرطة في المنطقة الشرقية. ويقدم شاغل الوظيفة التوجيه التقني ويضع مواصفات العمل، ويدير ٥ سرايا هندسة عسكرية؛ ويدير ٩ مكاتب ميدانية والإشراف على أكثر من ٢٢٠ عامل في الميدان؛ ويدعم ٣ مستشفيات من المستوى الثاني مملوكة للوحدات؛ ومستشفى من المستوى الثالث مملوك للوحدات؛ ويدير ٥ منشآت لتعبئة المياه مملوكة للأمم المتحدة، و ١٠ منشآت لمعالجة المياه مملوكة للأمم المتحدة، و ٢٠ منشأة لمعالجة المياه مملوكة للوحدات. ويقدم شاغل الوظيفة أيضاً المشورة للموظف الإداري الإقليمي ورئيس المكتب بشأن التحسينات الممكنة في شبكات الطرق لتحسين تحرك القوات على الطرق والحد من الاعتماد على النقل الجوي. ومع اتساع نطاق مسؤوليات هذه الوظيفة، يُقترح ترقية الوظيفة من رتبة ف-٣ إلى رتبة ف-٤.

١١٦ - بالإضافة إلى ذلك، يُقترح إنشاء وظيفتين للشؤون البيئية (موظفين وطنيين)، واحدة مقرها في كينشاسا والأخرى في غوما، في ضوء زيادة التركيز على حماية البيئة. وتحت الإشراف المباشر لكبير المهندسين، يقوم شاغلا الوظيفتين بتقديم وتنفيذ السياسات البيئية والمبادئ التوجيهية في البعثة لإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني، وتنسيق عمل

المكاتب الإقليمية للبعثة لوضع ودعم سياسات وبرامج البعثة. ويقدم شاغلا الوظيفتين المساعدة في مرحلة ما قبل التقييم والتحليل والتوصيات والموافقة النهائية لمنهجيات رصد البرامج البيئية وإجراء تقييم الظروف البيئية من خلال الدراسات الأساسية، وتنفيذ الرصد وإجراءات التقييم وإعداد خطة عمل بيئية ووضع مواد التوجيهات والتعليمات. وأخيرا، يقوم شاغلا الوظيفتين بتجميع تقارير موحدة بشأن الإجراءات البيئية، ومعالجة مشكلة المناطق من خلال أنشطة التدريب والتوعية.

١١٧ - وفي وحدة المرافق وخدمات إدارة المعسكرات، يُقترح إعادة تعيين وظيفتين قائمتين وهما وظيفة مدير المعسكر (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) في وحدة مراقبة الممتلكات والمخزون، كما هو موضح في الفقرة ١٠٠ أعلاه.

١١٨ - وفي قسم إدارة الممتلكات والمعدات المملوكة للوحدات، يُقترح إنشاء وظيفة مساعد بشأن المعدات المملوكة للوحدات (قائد الفريق)، ووظيفة مساعد بشأن المعدات المملوكة للوحدات (مدير قاعدة بيانات) ووظيفتي مساعد بشأن المعدات المملوكة للوحدات من فئة الخدمة الميدانية. وتوجد حاليا في وحدة المعدات المملوكة للوحدات في القسم أربع أفرقة معنية بالمعدات المملوكة للوحدات، يتألف كل منها من قائد فريق (من فئة الخدمة الميدانية)، ومدير قاعدة بيانات (من فئة الخدمة الميدانية)، و ٣ مفتشين للمعدات المملوكة للوحدات (من متطوعي الأمم المتحدة)، ومفتش عسكري للمعدات المملوكة للوحدات. وتضع أفرقة المعدات المملوكة للوحدات تقارير التفتيش، والتقارير الفصلية المتعلقة بالتحقق وتقارير التفتيش المتعلقة بالعودة إلى الوطن، استنادا إلى دليل المعدات المملوكة للوحدات، والقيام بعمليات تفتيش دورية للتحقق والتفتيش الفوري في الموقع من صيانة المعدات الرئيسية وتقديم خدمات الاكتفاء الذاتي لأكثر من ١٧ ٠٠٠ من القوات وأفراد الشرطة في ٦٩ وحدة منتشرة في جميع أنحاء البلد. ولدى كل فريق القدرة على تفقد نحو ٤ ٠٠٠ فرد ومعداتهم. وفي ضوء زيادة قوام العسكريين والشرطة من ٣ ٠٨٥ فردا وزيادة المصاحبة لها في المعدات المملوكة للوحدات، التي تحتاج إلى تفتيش لحساب المبالغ المسددة للبلدان المساهمة بقوات/البلدان المساهمة بقوات الشرطة، يُقترح إنشاء فريق إضافي بشأن المعدات المملوكة للوحدات للقيام بعمليات التفتيش. ومن المتوقع أن يؤدي أعضاء الفريق الجديد المقترح عمليات تفتيش للتحقق متصل بما لا يقل عن ٧٠ - مذكرة تفاهم على مدار السنة ل ١٠ وحدات، بما في ذلك أكثر من ٩٩٤ صنفا من المعدات الرئيسية وجميع فئات الاكتفاء الذاتي ال ١٦.

١١٩ - ويقترح أيضا إنشاء وظيفة واحدة لموظف معني بالتصرف في الممتلكات (موظف وطني) ووظيفة مساعد معني بالتصرف في الممتلكات (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) لمكتب التصرف في الممتلكات في المنطقة الشرقية في غوما، الذي يقترح إنشاؤه خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ للتصرف في الأصول المشطوبة، والأصناف المستهلكة المعطوبة أو المدمرة والنفايات الخطرة التي قد تشكل خطرا على البيئة والتخفيف من حدة التلوث. ويتولى المكتب مسؤولية إدارة ثلاثة مكاتب لعمليات التصرف في الممتلكات (بونيا وغوما وبوكافو) وست نقاط للتصرف في الممتلكات (دونغو وبيني وكاليمي وكامينا ولومومباشي وأوفيرا) ويكون مسؤولا تجاه وحدة التصرف في الممتلكات في مقر البعثة. وازداد عدد مواقع التصرف في النفايات في المنطقة الشرقية من صفر في تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى تسعة مواقع في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وازدادت كمية المعدات والخردة التي تم تجهيزها للتخلص منها في المنطقة من لا شيء في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٧٥٠ من الأصول و ٥٢ طنا من مواد الخردة في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

١٢٠ - وتقوم مكاتب التصرف في الممتلكات الحالية بإدارة وصيانة ساحات الخردة وكذلك إدارة أداء المقاولين المتعلق بالتخلص من النفايات، وفقا لشروط ومتطلبات عقود التصرف في الممتلكات القائمة. وثمة اتصال وثيق مع مكاتب العملاء وأفرقة مجلس حصر الممتلكات لضمان كفاءة وفعالية استلام البنود المشطوبة والتصرف فيها وفقا لتوصيات مجالس حصر الممتلكات المحلية وفي المقر.

١٢١ - وبالإضافة إلى قيام مكتب التصرف في الممتلكات في المنطقة الشرقية المقترح بإدارة المكاتب الثلاثة للتصرف في الممتلكات في المنطقة الشرقية الحالية، ونقاط التصرف في الممتلكات الست، مسؤولاً عن تقييم الاحتياجات المتزايدة للتصرف فيها في المنطقة، وينسق مع مديري قسم المشتريات والعمليات الميدانية لتسهيل المبيعات التجارية للمعدات المشطوبة والنفايات في جميع مواقع التخلص من النفايات. ويقوم المكتب بتنسيق جميع عمليات التصرف في الممتلكات في المنطقة الشرقية، ويضمن تصفية جميع المعدات المشطوبة في غضون ٦ أشهر من تاريخ الموافقة، ويجهز جميع المعاملات في نظام غاليليو خلال ٧٢ ساعة، ويعد بيانات العمل اللازمة لمواد النفايات المتولدة في المنطقة؛ وكفالة أن يتم التخلص من جميع مواد النفايات حسب المعايير المحلية والوطنية.

١٢٢ - وفي قسم النقل، يُقترح إعادة تصنيف وظيفة نائب كبير موظفي النقل من رتبة ف-٣ إلى رتبة ف-٤ ونقل الوظيفة إلى شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع الأخذ في الاعتبار إعادة نشر القوات وازدياد الأنشطة التنفيذية المرتبطة بها في شرقي البلد. ووفقا لولاية البعثة لحماية السكان المدنيين، يقوم شاغل وظيفة نائب رئيس مكتب النقل بدعم الأنشطة المتصلة بإصلاح قطاع الأمن، وفرق التحقيق المشتركة وفرق الحماية المشتركة من خلال وضع خطة إقليمية لتوزيع المركبات فضلا عن خطة إقليمية لدعم الأسطول، وتخطيط الاحتياجات من التمويل، ووضع خطة لسلامة المركبات العاملة في ظروف صعبة وتدريب المشغلين على تسيير المركبات في الطرق الوعرة. كما يقوم شاغل الوظيفة بإعداد خطة لاقتناء المركبات للبعثة؛ والإشراف على عمليات شراء وتوزيع واستهلاك قطع غيار وإطارات المركبات والبتزين والزيوت ومواد التشحيم؛ ومراقبة استخدام الأسطول، ورصد وتنفيذ سياسة البعثة/المقر الرئيسي في السلامة على الطرق، ويعمل كموظف مسؤول عن القسم أثناء غياب كبير موظفي النقل.

١٢٣ - ويُقترح أيضا إنشاء وظيفة واحدة لموظف نقل (من فئة الخدمة الميدانية)، ووظيفة واحدة لسائق مركبة ثقيلة (موظف وطني من فئة الخدمات العامة)، ووظيفتين اثنتين ميكانيكي سيارات (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) وإلغاء وظيفة واحدة من موظفي النقل (من متطوعي الأمم المتحدة) في مكتب النقل في بني، التي تقع حاليا تحت إشراف موظف نقل (من متطوعي الأمم المتحدة). ومع الأخذ في الاعتبار ازدياد الأنشطة التشغيلية للبعثة في المنطقة الشرقية، وعدم وجود تفويض بالسلطة لمتطوعي الأمم المتحدة فيما يتعلق بإدارة الأصول والموارد المالية، هناك حاجة للاستعاضة عن متطوعي الأمم المتحدة بوظيفة موظف نقل من فئة الخدمة الميدانية.

١٢٤ - ويبلغ العدد المأذون حاليا لمكتب النقل في بني ٦٥ وحدة مركبات، تبلغ قيمتها الدفترية ٢,٤ مليون دولار وقطع غيار بقيمة ١٢٩ ٠٠٠ دولار. ومع زيادة الاعتماد المقرر على نقل القوات والمعدات المملوكة للوحدات المتناوبة عن طريق البر إلى/عبر بني من عنيتي إلى مواقع مختلفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتوقع أن يرتفع العدد المأذون في بني إلى ٨٧ وحدة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويقدم شاغل وظيفة موظف النقل الدعم التقني وخدمات إصلاح المركبات لجميع القوات وقوافل البضائع التي تنتقل عبر بني؛ ورصد بيانات سجلات حركة المركبات لكفالة امتثال جميع المركبات للتعليمات الإدارية المتعلقة بالسرعة، والطرق، والسلامة، وتنفيذ المبادئ التوجيهية للبعثة بشأن رصد استهلاك البتزين والزيوت ومواد التشحيم وسلامة المركبات، وإجراء حملات القيادة الآمنة والتدريب على قيادة المركبات ذات الأغراض العامة خارج الطريق.

١٢٥ - وبغية مساعدة موظف النقل (من فئة الخدمة الميدانية) في إدارة عدد أكبر من المركبات وزيادة حجم حركة المرور، وإجراء مزيد من صيانة وإصلاح المركبات بشكل متكرر، والمشاركة في الفريق المتخصص في إصلاح المركبات الثقيلة، يُقترح إنشاء ٣ وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة (سائق مركبات ثقيلة وميكانيكيان اثنان للمركبات).

١٢٦ - وبالإضافة إلى ذلك، يقترح إنشاء ٤ وظائف لسائقين (موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة) ووظيفتين اثنتين لميكانيكي سيارات (موظف وطني من فئة الخدمة العامة) في عنتيبي لدعم زيادة عدد أفراد البعثة وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة الذين يمرون عبر مركز عنتيبي اللوجستي بسبب إنشاء قدرة خدمة الاستلام والتسليم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، واقتراح إنشاء وحدة إقليمية للتدريب كجزء من استراتيجية الدعم لإدارة الدعم الميداني.

١٢٧ - ويُقترح أيضا إنشاء وظيفتين اثنتين لسائقي مركبات ثقيلة (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) ووظيفتين اثنتين لميكانيكي سيارات (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) في دونغو. وبسبب تركيز المشاكل الأمنية، تعززت العمليات العسكرية في دونغو في المقاطعة الشرقية خلال عام ٢٠٠٨. وتم تدريب القوات المسلحة الكونغولية في هذا المجال، مما أدى إلى زيادة الاحتياجات لنقل الحبوب الغذائية وغيرها من اللوازم. بالإضافة إلى ذلك، ازداد عدد الموظفين المدنيين نتيجة لتنفيذ فرق الحماية المشتركة وفريق التحقيق المشترك في هذا المجال. وبغية توفير الحد الأدنى من الدعم التشغيلي، هناك حاجة إلى ٤ وظائف جديدة.

ثانيا - الموارد المالية

ألف - لمحة عامة

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١)

الفرق	التكاليف التقديرية			النفقات	الفئة
	النسبة المئوية	المبلغ	المخصصات		
	(٢) ÷ (٤) = (٥)	(٢) - (٣) = (٤)	(٣)	(٢)	(١)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة					
المراقبون العسكريون	(٠,٢)	(١٠٤,٤)	٤٧ ٧٤٢,٣	٤٧ ٨٤٦,٧	٤٧ ٤٩٧,٥
الوحدات العسكرية	٦,٣	٢٨ ٨٦٤,٨	٤٨٤ ٨٣٦,٨	٤٥٥ ٩٧٢,٠	٣٩٨ ١٥٢,٨
شرطة الأمم المتحدة	٢,٧	٥٥١,٥	٢٠ ٧٩٥,٠	٢٠ ٢٤٣,٥	٢١ ٠٢٣,٠
وحدات الشرطة المشكّلة	١,٩	٥١٦,٠	٢٧ ٠٤٣,٢	٢٦ ٥٢٧,٢	١٧ ٥٧٥,٩
المجموع الفرعي	٥,٤	٢٩ ٨٢٧,٩	٥٨٠ ٤١٧,٣	٥٥٠ ٥٨٩,٤	٤٨٤ ٢٤٩,٢
الموظفون المدنيون					

الفئة	النفقات (٢٠٠٩/٢٠٠٨)		المخصصات (٢٠١٠/٢٠٠٩)		التكاليف التقديرية (٢٠١١/٢٠١٠)		الفرق	
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
الموظفون الدوليون	١٥٧ ٤٦٧,٣	١٦٧ ٢٥٨,٦	١٨٢ ٩٩٧,٩	١٥٧ ٧٣٩,٣	٩,٤			
الموظفون الوطنيون	٥٠ ٦٥٠,٧	٦٣ ١٨١,٤	٦٥ ٥٠٤,٠	٢ ٣٢٢,٦	٣,٧			
متطوعو الأمم المتحدة	٢٧ ٥٢٦,٠	٢٦ ٢٨٥,٠	٢٥ ٦٥٦,٣	(٦٢٨,٧)	(٢,٤)			
المساعدة المؤقتة العامة	٤ ٧٨٥,١	٧ ١٦٢,٢	٦ ٦٢٩,٩	(٥٣٢,٣)	(٧,٤)			
المجموع الفرعي	٢٤٠ ٤٢٩,١	٢٦٣ ٨٨٧,٢	٢٨٠ ٧٨٨,١	١٦ ٩٠٠,٩	٦,٤			
التكاليف التشغيلية								
الأفراد المقدمون من الحكومات	-	٨٤١,٠	٢ ٩٢٩,٦	٢ ٠٨٨,٦	٢٤٨,٣			
مراقبو الانتخابات المدنيين	-	-	-	-	-			
الاستشاريون	٦١٥,٧	٤٣٤,٢	٢١٧,٢	(٢١٧,٠)	(٥٠,٠)			
السفر في مهام رسمية	٩ ٩٤٤,٦	٩ ٩٨٠,٨	١٠ ٣٧١,٠	٣٩٠,٢	٣,٩			
المرافق والهياكل الأساسية	٩٩ ٩١٣,٤	١٢٥ ١٥١,٧	١٣٦ ٧١٩,٥	١١ ٥٦٧,٨	٩,٢			
النقل البري	٢٨ ٧٧٩,٤	٣٦ ٤٩٨,٦	٤٣ ١٣١,٥	٦ ٦٣٢,٩	١٨,٢			
النقل الجوي	٢١٧ ٠٥٤,٥	٢٥٥ ٠٣٥,٨	٢٧٣ ٢٢٣,١	١٨ ١٨٧,٣	٧,١			
النقل البحري	١ ١٩٤,٥	١ ٤٤٥,٢	١ ٩٦٧,٥	٥٢٢,٣	٣٦,١			
الاتصالات	٣٢ ٥٥٥,٣	٤٢ ٨٩٩,١	٤١ ٦٤٤,٣	(١ ٢٥٤,٨)	(٢,٩)			
تكنولوجيا المعلومات	٨ ٩١٩,٨	١٢ ٦٥٨,٧	١٥ ٢٣٥,٩	٢ ٥٧٧,٢	٢٠,٤			
الخدمات الطبية	١٧ ٠١٤,٧	١٧ ٥٦٤,٨	١٦ ٩٤٢,٣	(٦٢٢,٥)	(٣,٥)			
المعدات الخاصة	٤ ٦٨٥,٥	٧ ٠٥١,٩	٨ ٨٤٨,١	١ ٧٩٦,٢	٢٥,٥			
لوازم وخدمات ومعدات أخرى	١٧ ١٨٦,٥	٢١ ٥٤٦,٢	٢٦ ١٥٩,٠	٤ ٦١٢,٨	٢١,٤			
المشاريع السريعة الأثر	٧٩٩,٦	١ ٠٠٠,٠	١ ٥٠٠,٠	٥٠٠,٠	٥٠,٠			
المجموع الفرعي	٤٣٨ ٦٦٣,٥	٥٣٢ ١٠٨,٠	٥٧٨ ٨٨٩,٠	٤٦ ٧٨١,٠	٨,٨			
إجمالي الاحتياجات	١ ١٦٣ ٣٤١,٨	١ ٣٤٦ ٥٨٤,٦	١ ٤٤٠ ٠٩٤,٤	٩٣ ٥٠٩,٨	٦,٩			
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢٣ ٩٨٢,٩	٢٦ ٢٣٦,٣	٣٠ ٩١٦,٧	٤ ٦٨٠,٤	١٧,٨			
صافي الاحتياجات	١ ١٣٩ ٣٥٨,٩	١ ٣٢٠ ٣٤٨,٣	١ ٤٠٩ ١٧٧,٧	٨٨ ٨٢٩,٤	٦,٧			
الترعرات العينية (الدرجة في الميزانية) ^(١)	٤ ٢٤٤,٩	٤ ٩٥٣,٩	٤ ٠٠٠,٠	(٩٥٣,٩)	(١٩,٣)			
مجموع الاحتياجات	١ ١٦٧ ٥٨٦,٧	١ ٣٥١ ٥٣٨,٥	١ ٤٤٤ ٠٩٤,٤	٩٢ ٥٥٥,٩	٦,٨			

(أ) تمثل التبرع المقدم من مؤسسة إيرونديل دعماً لخدمات البث الإذاعي للبعثة.

باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية

١٢٨ - ترد فيما يلي القيمة المقدرة للتبرعات غير المدرجة في الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة المقدرة	الفئة
٢ ٩٤٨,٦	اتفاق مركز القوات ^(١)
٢ ٩٤٨,٦	المجموع

(أ) تشمل القيمة المقدرة لإيجار مقار المكاتب الميدانية وأماكن إيواء القوات والقواعد اللوجستية والمطارات والمحطات الجوية في كينشاسا، وبوكافو، وغوما، وكاليمي، وكيندو، وكيسنغاني، ومبانداكا، ومنطقة إيتوري، وكانانغا، وعنتبي وكاسيسي (أوغندا)، ولوبومباشي، وكامينا، ومبوجي ماليي.

جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

١٢٩ - التكاليف التقديرية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ تأخذ في الحسبان مبادرات الكفاءة التالية:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبادرة	المبلغ	الفئة
إعادة تشكيل الأسطول الجوي المكون من الطائرات الثابتة الجناحين لكفالة الاستخدام الأقصى للطائرات (استبدال طائرة من طراز B-737 وأخرى من طراز B1900 بطائرتين من طراز AN-24)	٦ ١٦٧,١	خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
الاستغناء عن طائرة واحدة من طراز L-100 نظرا لتزايد الاعتماد على النقل البري والنقل النهري	٦ ٤٤٤,٩	الاتصالات التجارية
	١٢ ٦١٢,٠	المجموع

دال - العوامل المتعلقة بالشغور

١٣٠ - تأخذ التكاليف التقديرية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ في الحسبان عوامل الشغور التالية:

(النسبة المئوية)

الفئة	العوامل المدرجة		
	العوامل الفعلية ٢٠٠٩/٢٠١٠	في الميزانية ٢٠١٠/٢٠١١	العوامل المتوقعة ٢٠١١/٢٠١٠
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	٦	٧	٧
الوحدات العسكرية	٩	١٦	٣
شرطة الأمم المتحدة	٢٣	١٧	١٧
وحدات الشرطة المشكّلة	-	-	٢٩
الموظفون المدنيون			
الموظفون الدوليون	٢٠	٢٢	١٨
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الفنيون الوطنيون	٣٠	٣٦	٢٠
موظفو فئة الخدمات العامة الوطنيون	٥	١٥	١٠
متطوعو الأمم المتحدة	٧	٢٩	١٠
الوظائف المؤقتة ^(أ)			
الموظفون الدوليون	١٠	٧١	٢٠
الموظفون الوطنيون	٥	٨٥	١٢
الأفراد المقدمون من الحكومات	-	-	٥

(أ) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

١٣١ - تستند الاحتياجات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى معدلات السداد الموحدة للمعدات الرئيسية (عقود الإيجار الشاملة للخدمة) والاكتفاء الذاتي بمبلغ إجماليه ٤٠٠ ٢٣٦ ١٨٠ دولار موزَّعاً على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة المقدرة
المعدات الرئيسية	
الوحدات العسكرية	٨٢ ٤٢٢,٨
وحدات الشرطة المشكلة	٥ ٠٨٩,٨
المجموع الفرعي	٨٧ ٥١٢,٦
الاكتفاء الذاتي	
المرافق والهياكل الأساسية	٤٩ ١٥٢,٨
الاتصالات	١٩ ٨٨٧,٣
الخدمات الطبية	١٤ ٨٣٥,٦
المعدات الخاصة	٨ ٨٤٨,١
المجموع الفرعي	٩٢ ٧٢٣,٨
المجموع	١٨٠ ٢٣٦,٤

عوامل البعثة	النسبة المئوية	تاريخ بدء السريان	تاريخ آخر استعراض
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية البالغة القسوة	١,٨	١ كانون الثاني / ٢٠٠٤	١ كانون الثاني / ٢٠٠٤
عامل الظروف التشغيلية المكثفة	١,٣	١ كانون الثاني / ٢٠٠٤	١ كانون الثاني / ٢٠٠٤
عامل الأعمال العدائية/التخلي القسري	٣,١	١ كانون الثاني / ٢٠٠٤	١ كانون الثاني / ٢٠٠٤
باء - العوامل المنطبقة على بلد الموطن			
عامل النقل الإضافي	٣,٥-٠,٥		

واو - التدريب

١٣٢ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد للتدريب للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة المقدرة
الاستشاريون	
استشاريو التدريب	٢١٧,٢
السفر في مهام رسمية	

القيمة المقدرة	الفئة
٨٨٣,٨	السفر في مهام رسمية، التدريب لوازم وخدمات ومعدات أخرى
٦٠٧,٣	رسوم ولوازم وخدمات التدريب
١٧٠٨,٣	المجموع

١٣٣ - وفيما يلي العدد المقرر للمشاركين في التدريب عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، مقارنة بفترات سابقة:

(عدد المشاركين)

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			الموظفون الوطنيون			الموظفون الدوليون			
العدد المقترح	العدد المقرر	العدد الفعلي	العدد المقترح	العدد المقرر	العدد الفعلي	العدد المقترح	العدد المقرر	العدد الفعلي	
٢٠١٠/٢٠١١	٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	
-	٦٤	-	٢٠٣٩	١٦٨١	١٩٩٠	١٩٦٣	١٣٢٤	١٠٩٦	التدريب الداخلي
٢	-	٦	١	-	١١	١٣٩	١٠٢	١١٧	التدريب الخارجي ^(أ)
٢	٦٤	٦	٢٠٤٠	١٦٨١	٢٠٠١	٢١٠٢	١٤٢٦	١٢١٣	المجموع

(أ) يشمل التدريب في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات وخارج منطقة البعثة.

١٣٤ - وتشمل أنشطة التدريب الداخلي المقررة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠ تقديم الدعم المستمر لبرامج التدريب المهني/الفني وبرامج تنمية القدرات بالبعثة، وهو ما يستتبع مواصلة التثقيف في مواقع مختلفة بالبعثة بهدف تحسين المعارف والمهارات والكفاءات الأساسية للموظفين الوطنيين والدوليين على السواء. ويشكل التدريب على اللغات الرسمية للأمم المتحدة، بالإضافة إلى اللغات المحلية، برنامجاً مستمراً لمساعدة الموظفين على تنمية مهاراتهم اللغوية وتسهيل وتعزيز تحسين التواصل والتفاهم. وستشدد البعثة أيضاً على توفير التدريب أثناء العمل في منطقة البعثة، كوسيلة فعالة من حيث التكلفة لزيادة عدد الموظفين المدربين على حقوق الإنسان، والشؤون المدنية، وسيادة القانون. بما يكفل توافر الأداء مع أولويات البعثة. وسيشارك موظفو البعثة في الأنشطة التدريبية المنفذة في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي بإيطاليا وغير ذلك من المواقع، وسيشمل التدريب المجالات التالية: الشؤون الهندسية، والشراء، والنقل الجوي، ومراقبة الحركة، والأمن، وسلامة الطيران، وسيادة القانون، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والرعاية الطبية. وسيعزز تدريب الموظفين من مختلف الفئات تقديم الخدمات، ويحسن مهاراتهم التقنية والمهنية، ويضمن تقديم دعم أفضل لمختلف العناصر في البعثة.

زاي - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٣٥ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة المقدرة	الفئة
	المرافق والهياكل الأساسية
٣٣,٠	استئجار الأماكن
٣٤,٨	المرافق العامة
٥,٠	خدمات التعديل والتجديد
٩,٧	القرطاسية واللوازم المكتبية
١,٧	لوازم الصيانة
٦,٥	مواد التصحاح والتنظيف
	النقل البري
٤٨,٠	استئجار المركبات
٣,٨	الوقود والزيوت ومواد التشحيم
	الاتصالات
٣,٠	خدمات الإعلام
	تكنولوجيا المعلومات
٩,٨	خدمات تكنولوجيا المعلومات
١٢,٧	رخص البرامجيات ورسومها وتكاليف استئجارها
	الشؤون الطبية
٦,٠	الخدمات الطبية
١٢,٠	اللوازم
	لوازم وخدمات ومعدات أخرى
٢٤,٥	الطباعة والنسخ
٥٦,٠	حصص الإعاشة، وغير ذلك
١٨٠,٠	خدمات أخرى
٤٤٦,٥	المجموع

١٣٦ - تمثل الاحتياجات من الموارد التكاليف التشغيلية لتسريح ٤٠٠٠ مقاتل أجنبي سابق موجودين في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإعادة تم مع مُعاليتهم إلى بلدانهم الأصلية. وستستخدم هذه الموارد فيما يلي: استئجار أراضٍ لمدة قصيرة لتكون مناطق تجمع أساسية فضلاً عن مناطق تجمع مؤقتة/متنقلة لاستقبال المقاتلين السابقين ومُعاليتهم، وتوفير حيز مكثبي للموظفين المدنيين بالبعثة المسؤولين عن إدارة هذه البرامج، وللمنافع المتصلة بذلك؛ واستئجار شاحنات لنقل المقاتلين السابقين المتبقين في غوما إلى بلدانهم الأصلية؛ وتوفير أعذية ومياه تكفي سبعة أيام لكل شخص؛ وتوفير المساعدات واللوازم والخدمات الطبية اللازمة للمقاتلين السابقين، لا سيما النساء والمعالون والأطفال؛ وإصدار كتيبات/نشرات باللغات الوطنية عن مسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والاستعانة لمدة قصيرة بـمترجمين شفويين/أخصائيي توعية وطنيين من أجل التوعية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين وإعادة الإدماج وإعادة التوطين في العنصر ٢ من أطر الميزنة القائمة على النتائج، المعنون الأمن الإقليمي لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

حاء - خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها

١٣٧ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة لخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة المقدرة
لوازم وخدمات ومعدات أخرى	
خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها	٥ ١٨٧,٥

١٣٨ - وستحتفظ البعثة، في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، بالقدرات نفسها التي توافرت لها في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. وتمثل الاحتياجات من الموارد التكاليف التعاقدية للخدمات التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فيما يتعلق بمساعدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تعزيز قدرتها على إزالة الألغام. وتشمل الخدمات إجراء مسح لمواقع الانتشار وطرق الإمداد والمطارات بحثاً عن الألغام والأجهزة غير المنفجرة وإزالتها؛ وكفالة اتساق الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام في هذا البلد من خلال إجراء اجتماعات تنسيقية شهرية مع السلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والمتعهدين ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي تدعو إلى تنفيذ معاهدة

حظر الألغام المضادة للأفراد؛ وتنظيم حملة إعلامية للتوعية بمخاطر الألغام من خلال بث مواد إذاعية من محطات الإذاعة المحلية ورايو أو كاي ونشر رسائل إخبارية؛ وتقديم المشورة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن إنشاء هيكل وطني للإجراءات المتعلقة بالألغام، وإصدار قانون وطني بشأن الموضوع نفسه؛ وتدريب فريق من كبار المديرين الوطنيين يعنى بالإجراءات المتعلقة بالألغام.

طاء - المشاريع السريعة الأثر

١٣٩ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد للمشاريع السريعة الأثر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، مقارنةً بالفترات السابقة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ	عدد المشاريع
من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (المشاريع الحالية)	٧٩٩,٦	٥٢ مشروعاً مكتملاً، و ٣٤ مشروعاً جارياً
من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (المشاريع المأذون بها)	١ ٠٠٠,٠	١٢٢
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (المشاريع المقترحة)	١ ٥٠٠,٠	٧٦

١٤٠ - وتستند التكاليف المقدرة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠ إلى تقييم للاحتياجات أُجري في الفترة من آب/أغسطس إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وتمخض التقييم المذكور للاحتياجات عن الاتجاهات التالية فيما يتعلق بالجزأين الشرقي والغربي من جمهورية الكونغو الديمقراطية: (أ) الحاجة إلى دعم وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان من خلال إصلاح السجون والمحاكم، وإلى بناء القدرات التنفيذية لقوات الشرطة الوطنية وموظفي القضاء ومناصري حقوق الإنسان؛ (ب) الحاجة إلى إعادة تأهيل وتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية (الصحة، والتعليم، والمياه النظيفة، والتصحاح، وإمكانية الوصول إلى المناطق النائية/الريفية). وتبين أن الجزء الشرقي من البلد يحتاج إلى مشاريع تدعم مبادرات بناء السلام وتعزيز منظمات المجتمع المدني، في حين أن الجزء الغربي يحتاج إلى مشاريع تدعم تنمية المجتمعات المحلية وحماية الضعفاء، بمن فيهم ضحايا العنف الجنسي والجسدي، وإنشاء وتعزيز دور إعلامية تحسن إمكانية الوصول إلى المعلومات.

١٤١ - وستمثل استراتيجية الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ في تنفيذ عدد أقل من المشاريع في كل مقاطعة تزيد قيمتها الإجمالية مقارنةً بالأعوام السابقة. وسيتيح ذلك إحداث أثر أكبر وأوضح مقارنةً بالمشاريع الأصغر حجماً، وسيساعد أيضاً على تحسين معدل تنفيذ المشاريع. وكانت البعثة قد اعتمدت في السابق حداً أقصى لكل مشروع قدره ١٥ ٠٠٠ دولار مما أدى إلى وجود عدد أكبر من المشاريع التي ينبغي تنفيذها سنوياً. وسيزيد متوسط حجم المشروع في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ ليصبح ٢٠ ٠٠٠ دولار.

١٤٢ - وتظل المشاريع السريعة الأثر أداة استراتيجية فعالة وهامة بالنسبة للبعثة. فالمشاريع المذكورة توفر للإدارة العليا فرصة لتلبية الاحتياجات العاجلة للسكان ريثما يتسنى للمجتمع الدولي التدخل، ولا سيما في المناطق التي يرتفع فيها عدد المقاتلين السابقين والمشردين داخلياً واللاجئين، كما أنها توفر للأقسام الفنية فرصة لوضع مشاريع مبدئية مع النظراء المحليين المعنيين و/أو النظر في مقترحات تتواءم مع ولاية البعثة وأولوياتها. وبذلك، يُتاح لحفظة السلام بالبعثة سبيل للتفاعل وبناء الثقة مع المجتمعات المحلية في المناطق التي ينفذون فيها عملياتهم. وكانت هذه المشاريع، ولا سيما مشاريع تحسين الهياكل الأساسية، أداة بالغة الأهمية لتحسين الوصول إلى المناطق الريفية والنائية من أجل إيصال المساعدة الإنسانية وتشجيع المشردين داخلياً على العودة إلى مواطنهم الأصلية. وتواصل البعثة إبراز وجودها في المناطق الريفية والنائية من خلال المشاريع السريعة الأثر ولا تزال توفر الأمن لا للمجتمعات المحلية فحسب بل ولوكالات المساعدة الإنسانية والتنمية بغية تشجيعها على الاتصال بالمجتمعات المحلية والعمل فيها وتقديم الدعم لحماية هذه المجتمعات. وأخيراً، تساعد هذه المشاريع المنظمات غير الحكومية المحلية والنظراء المحليين على بناء القدرات التشغيلية من أجل إدارة الأموال المقدمة من المانحين وتنفيذ المشاريع.

ثالثاً - تحليل الفروق^(١)

١٤٣ - ترد في المرفق الأول - باء الملحق بهذا التقرير المصطلحات الموحدة المستخدمة فيما يتعلق بتحليل الفروق في الموارد. ولم يجر تغيير هذه المصطلحات عما كانت عليه في التقارير السابقة.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(٠,٢٪)

(١٠٤,٤)

المراقبون العسكريون

• الإدارة: انخفاض المدخلات مع بقاء النواتج على حالها

(١) ترد مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويردُ تحليل للفروق التي يبلغ الحد الأدنى للزيادة أو النقصان فيها نسبة ٥ في المائة أو مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

١٤٤ - يُعزى انخفاض الاحتياجات في المقام الأول إلى تطبيق عامل تأخر في النشر نسبته ٧ في المائة استنادا إلى أنماط النشر الحالية، وذلك مقارنة بعامل تأخر في النشر بلغ في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ ما نسبته ٦ في المائة. وتقابل هذا الفرق جزئيا احتياجات إضافية تتعلق بالسفر لأغراض التناوب نشأت عن زيادة متوسط تكلفة رحلة الذهاب من ٢٢٧٠ دولارا في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٢٦٣٠ دولارا في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٦,٣٪

٢٨ ٨٦٤,٨

الوحدات العسكرية

• **الولاية: تغيير في نطاق الولاية**

١٤٥ - يعكس الفرق أساسا الاحتياجات المتعلقة بالنشر الكامل لعدد ٢٧٨٥ فردا إضافيا من أفراد الوحدات العسكرية المأذون به بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٤٣ (٢٠٠٨)، وبزيادة مدة استحقاق بدلات إجازات الاستجمام المدفوعة الأجر لأفراد الوحدات العسكرية من ٧ أيام إلى ١٥ يوما كل ستة أشهر من الخدمة عملا بقرار الجمعية العامة ٢٨٥/٦٣. ويقابل الفرق جزئيا انخفاض الاحتياجات فيما يتعلق بشحن المعدات المملوكة للوحدات ونشرها نظرا لتوقع وصول جميع المعدات الخاصة بالوحدات الجديدة إلى منطقة البعثة قبل ١ تموز/يوليه ٢٠١٠.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢,٧٪

٥٥١,٥

شرطة الأمم المتحدة

• **الإدارة: زيادة المدخلات مع بقاء النواتج على حالها**

١٤٦ - يُعزى الفرق في المقام الأول إلى تطبيق عامل تأخر في النشر نسبته ١٧ في المائة استنادا إلى أنماط النشر الحالية، وذلك مقارنة بعامل تأخر في النشر بلغ في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ ما نسبته ٢٣ في المائة. ويقابل الفرق جزئيا انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالسفر لأغراض التناوب الناشئ عن التمديد المتوقع لمدة خدمة ١٥٥ من ضباط الشرطة في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠، وذلك مقارنة بتمديد خدمة ٥٥ من ضباط الشرطة في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١,٩٪

٥١٦,٠

وحدات الشرطة المشكّلة

• **الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية**

١٤٧- يُعزى الفرق أساسا إلى زيادة مدة استحقاق بدلات إجازات الاستجمام المدفوعة الأجر لأفراد وحدات الشرطة المشكّلة من ٧ أيام إلى ١٥ يوما كل ستة أشهر من الخدمة عملا بقرار الجمعية العامة ٢٨٥/٦٣، وزيادة الاحتياجات اللازمة لتسديد تكاليف المعدات الرئيسية للحكومات المساهمة بأفراد شرطة نظرا للتعديل الأخير الذي أُدخل على مذكرات التفاهم لبيان المعدات الموجودة فعلا في الميدان، علاوة على تطبيق عامل تعطل نسبته ٢,٥ في المائة في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ استنادا إلى ما خبرته البعثة مؤخرا وذلك مقارنة بعامل تعطل بلغ في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ ما نسبته ٥ في المائة.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الموظفون الدوليون	١٥ ٧٣٩,٣	٩,٤٪
-------------------	----------	------

• معايير التكلفة: تنفيذ ترتيبات تعاقدية جديدة

١٤٨- يعكس الفرق أساسا الموارد الإضافية اللازمة للمرتبات التي يتقاضاها الموظفون الدوليون بما فيها تسوية مقر العمل والتكاليف العامة للموظفين عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣ المتعلق بالترتيبات التعاقدية الجديدة السارية اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ للتعيين في إطار مجموعة واحدة من قواعد النظام الإداري للموظفين، كما يعكس أيضا اقتراح زيادة الوظائف الدولية زيادة صافية قدرها ١٦ وظيفة.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الموظفون الوطنيون	٢ ٣٢٢,٦	٣,٧٪
-------------------	---------	------

• الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية

١٤٩- يعكس الفرق أساسا اقتراح زيادة عدد الوظائف الوطنية زيادة صافية قدرها ٨٠ وظيفة تشمل ٢٣ وظيفة لموظف فني وطني و ٥٧ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة. كما يعكس أيضا التغيير في أساس متوسط مرتبات موظفي فئة الخدمات العامة الوطنيين، وكان مرتب شاغلي الرتبة خ ع-٣/الدرجة السابعة في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩، ليصبح في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ مرتب شاغلي الرتبة خ ع-٤/الدرجة الرابعة، وفي أساس متوسط مرتبات الموظفين الفنيين الوطنيين من مرتب شاغلي الرتبة م ف و/الدرجة الثانية في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى الرتبة م ف و/الدرجة الثالثة في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

متطوعو الأمم المتحدة	(٦٢٨,٧)	(٢,٤٪)
----------------------	---------	--------

• الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج

١٥٠ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى اقتراح خفض الصافي لعدد ٦٤ وظيفة، وذلك أساسا لدعم الانتخابات المحلية.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
(٥٣٢,٣)	(٧,٤٪)	المساعدة المؤقتة العامة

• الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج

١٥١ - يُعزى انخفاض الاحتياجات إلى اقتراح خفض الصافي لعدد ٦١ وظيفة وذلك أساسا لدعم الانتخابات المحلية ولصالح مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
٢٠٨٨,٦	٢٤٨,٣٪	الأفراد المقدمون من الحكومات

• الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية

١٥٢ - يعكس الفرق أساسا الزيادة المقترحة في عدد ضباط السجن من ١٤ ضابطا في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٦٤ ضابطا في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
(٢١٧,٠)	(٥٠,٠٪)	الاستشاريون

• الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج

١٥٣ - يُعزى الانخفاض في الاحتياجات في المقام الأول إلى استبعاد مخصصات دعم مكتب مبعوث الأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
٣٩٠,٢	٣,٩٪	السفر في مهام رسمية

• الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية

١٥٤ - يعكس الفرق أساسا الاحتياجات الإضافية المتعلقة بزيادة عدد الرحلات في نطاق البعثة نظرا لنشر أفرقة الحماية المشتركة وأفرقة التحقيق المشتركة، وزيادة عدد الرحلات خارج منطقة البعثة نظرا لزيادة عدد الزيارات إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة

للمساعدة في مناوبة ٣٠٨٥ فردا إضافيا من أفراد القوات ووحدات الشرطة المشكّلة ورصد هذه العملية.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٩,٢٪

١١ ٥٦٧,٨

المرافق والهياكل الأساسية

• **الولاية: تغيير في نطاق الولاية**

١٥٥ - تُعزى الاحتياجات الإضافية في المقام الأول إلى رسوم التشغيل والصيانة المتعلقة بعقد الوقود المبرم على أساس تسليم المفتاح والإنشاء المقترح لاحتياطي استراتيجي من الوقود للمولدات، والاحتياجات الإضافية اللازمة لتسديد تكاليف الاكتفاء الذاتي للحكومات المساهمة بقوات وأفراد شرطة نظرا للنشر الكامل لقوات إضافية قوامها ٣٠٨٥ من أفراد القوات ووحدات الشرطة المشكّلة المأذون به بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٤٣ (٢٠٠٨) والتعديل الأخير في مذكرات التفاهم لبيان مستويات الاكتفاء الذاتي للقوات ووحدات الشرطة المشكّلة المأذون بها سابقا استنادا إلى ما خبرته البعثة مؤخرا. ويقابل الفرق جزئيا انخفاض الاحتياجات لاقتناء مرافق سابقة التجهيز نظرا لتوقع استكمال اقتناء المرافق اللازمة لأفراد القوات ووحدات الشرطة المشكّلة الإضافيين البالغ عددهم ٣٠٨٥ فردا وتوقع إنجاز مشاريع التعديل والتجديد الكبرى في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١٨,٢٪

٦ ٦٣٢,٩

النقل البري

• **الإدارة: مدخلات إضافية مع بقاء النواتج على حالها**

١٥٦ - تُعزى الاحتياجات الإضافية في المقام الأول إلى رسوم التشغيل والصيانة المتعلقة بعقد للمركبات، ويقابلها جزئيا انخفاض متوسط تكلفة وقود الديزل من ٠,٩٤ دولارا للتر الواحد في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٠,٨٧ دولارا للتر الواحد في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٧,١٪

١٨ ١٨٧,٣

النقل الجوي

• **الإدارة: مدخلات إضافية مع بقاء النواتج على حالها**

١٥٧ - تُعزى الاحتياجات الإضافية في المقام الأول إلى رسوم التشغيل والصيانة المتعلقة بعقد الوقود المبرم على أساس تسليم المفتاح والإنشاء المقترح لاحتياطي استراتيجي من الوقود للطائرات، وإلى الزيادة في متوسط تكلفة وقود الطيران من ٠,٧٥ دولارا للتر الواحد في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٠,٨٩ دولارا للتر الواحد في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠. ويقابل هذه الاحتياجات الإضافية جزئيا انخفاض الاحتياجات في بند الخدمات نظرا للاستغناء عن الاحتياجات اللازمة للمركبات الجوية غير المأهولة.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النقل البحري	٥٢٢,٣	٣٦,١٪
--------------	-------	-------

• الإدارة: مدخلات إضافية مع بقاء النواتج على حالها

١٥٨ - يعكس الفرق أساسا الاحتياجات الإضافية لرسوم التشغيل والصيانة المتعلقة بعقد الوقود المبرم على أساس تسليم المفتاح والإنشاء المقترح لاحتياطي استراتيجي من الوقود للأسطول البحري.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاتصالات	(١ ٢٥٤,٨)	(٢,٩٪)
-----------	-----------	--------

• الإدارة: انخفاض المدخلات مع بقاء النواتج على حالها

١٥٩ - يعكس الفرق في المقام الأول انخفاض الاحتياجات تحت بند شراء معدات الاتصالات نظرا لتوقع استكمال عمليات شراء معدات مختلفة للكثائب المعاد نشرها في الشرق بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٠. وتقابل هذا الفرق جزئيا الاحتياجات الإضافية لتسديد تكاليف الاكتفاء الذاتي للحكومات المساهمة، اللازمة بسبب النشر الكامل لعدد ٣٠٨٥ فردا إضافيا من أفراد القوات ووحدات الشرطة المشكلة المأذون به بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٤٣ (٢٠٠٨). ويقابله أيضا التعديل الأخير في مذكرات التفاهم لبيان مستويات الاكتفاء الذاتي للقوات ووحدات الشرطة المشكلة المأذون بها سابقا استنادا إلى ما خبرته البعثة مؤخرا.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تكنولوجيا المعلومات	٢ ٥٧٧,٢	٢٠,٤٪
---------------------	---------	-------

• الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية

١٦٠ - تُعزى الاحتياجات الإضافية في المقام الأول إلى خطة شراء معدات وبرامجيات لتنفيذ مشروع الفرضنة من أجل تعزيز موثوقية البيانات والقدرة على تخزينها وإمكانية الحصول عليها. وتشمل الاحتياجات الإضافية أيضا مخصصات لمعدات نظام المعلومات الجغرافية من أجل رسم خرائط مفصلة للمنطقة الموسعة التي تمارس فيها البعثة عملياتها وذلك في سياق إعادة نشر القوات إلى الشرق.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الشؤون الطبية	(٦٢٢,٥)	(٣,٥)٪
---------------	---------	--------

• الإدارة: انخفاض المدخلات مع بقاء النواتج على حالها

١٦١ - يتعلق الفرق أساسا بانخفاض الاحتياجات من الخدمات الطبية على أساس أنماط الإنفاق الأخيرة.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المعدات الخاصة	١ ٧٩٦,٢	٢٥,٥٪
----------------	---------	-------

• الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية

١٦٢ - يعكس الفرق أساسا الاحتياجات الإضافية المتعلقة بتسديد تكاليف الاكتفاء الذاتي للحكومات المساهمة، اللازمة بسبب النشر الكامل لعدد ٣ ٠٨٥ فردا إضافيا من أفراد القوات ووحدات الشرطة المشكلة المأذون به بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٤٣ (٢٠٠٨) والتعديل الأخير على مذكرات التفاهم لبيان مستويات الاكتفاء الذاتي للقوات ووحدات الشرطة المشكلة المأذون بها سابقا استنادا إلى ما خبرته البعثة مؤخرا.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

لوازم وخدمات ومعدات أخرى	٤ ٦١٢,٨	٢١,٤٪
--------------------------	---------	-------

• الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية

١٦٣ - تُعزى الاحتياجات الإضافية في المقام الأول إلى زيادة مخصصات حصص الإعاشة الجافة اللازمة لعدد ٢٧ ٣٥٠ من أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة ٣٦٥ يوما مقارنة بحصص إعاشة اعتمدت في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ لعدد ٥٧٥ ٢٥ من أفراد القوات المسلحة لمدة ٢٤٠ يوما ولعدد ١٦ ٠٠٠ لمدة ١٢٥ يوما أثناء عمليات مشتركة أجرتها القوات المسلحة الكونغولية مع البعثة؛ وإلى ارتفاع الرسوم التي تفرضها المصارف المحلية بسبب خدمات عقود جديدة أبرمت مع مصرف تجاري ويبدأ سريانها في

آب/أغسطس ٢٠٠٩؛ وإدراج مخصصات للزبي والشارات والأعلام لعدد ٢٢ ٠١٦ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة مقارنة بعدد ٤٨١ ٥ منهم في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٥٠٠,٠

٥٠٠,٠

المشاريع السريعة الأثر

• الإدارة: مدخلات ونواتج إضافية

١٦٤ - يُعزى الفرق إلى الحاجة لكسب تأييد وثقة السكان في عملية بناء السلام في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإلى التحضير لتصفية البعثة في الغرب.

رابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

١٦٥ - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتصل بتمويل البعثة هي كالتالي:

(أ) اعتماد مبلغ ٤٠٠ ٠٩٤ ٤٠٠ دولار للإنفاق على البعثة لمدة ١٢ شهراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١؛

(ب) تخصيص المبلغ الوارد في الفقرة (أ) أعلاه بمعدل شهري قدره ١٢٠ ٠٠٧ ٨٦٧ دولاراً وذلك في حالة اتخاذ مجلس الأمن قراراً بتمديد ولاية البعثة.

خامساً - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ قرارات وطلبات الجمعية العامة الواردة في قراراتها ٢٧٦/٦١ و ٢٩١/٦٣، وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة، وطلبات وتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية

ألف - الجمعية العامة

(القرار ٢٧٦/٦١)

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/الطلب

القرار/الطلب

الجزء ثانياً: الميزنة وعرض الميزانية

القيام، عند تقديم مقترحات الميزانية المقبلة وتقارير ترد أهم القرارات المتعلقة بالإدارة في الفرع الأول - بء الأداء، بتقديم معلومات عن أهم قرارات الإدارة من هذا التقرير. المتصلة بميزانية البعثات وتنفيذها، بما فيها المعلومات

القرار/الطلب

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/الطلب

المتصلة بالتكاليف التشغيلية (الفقرة ٢).

ينبغي أن تبين عروض الميزانية التحسينات في الإدارة والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة المقرر تحقيقها وأن تقدم الاستراتيجيات المقبلة في هذا الصدد (الفقرة ٤).

اتخاذ مزيد من التدابير من أجل تحسين افتراضات وتوقعات الميزانية وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في الجزء الثاني من دورتها الثانية والسنتين المستأنفة (الفقرة ٥).

تعزيز الرقابة على الالتزامات نظرا للزيادة الملحوظة في إلغاء التزامات الفترات السابقة (الفقرة ٦).

الجزء ثالثا: الميزنة القائمة على النتائج

إدراج الجوانب التشغيلية واللوجستية والمالية على نحو تام في مرحلة تخطيط عمليات حفظ السلام عن طريق الربط بين الميزنة القائمة على النتائج وخطط تنفيذ ولايات عمليات حفظ السلام (الفقرة ٢).

عنصر الدعم مُمثل في فريق التخطيط في البعثة الذي يساهم في التخطيط الاستراتيجي للبعثة وفقا لعملية تخطيط البعثات المتكاملة. وتراعى مفاهيم العمليات المتعلقة بالعنصرين الفنيين العسكري والمدني وما يرتبط بذلك من دعم إداري في أطر الميزنة القائمة على النتائج الواردة في هذا التقرير. وسيُحافظ على الصلة الوثيقة بين المراحل الجارية من التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ خلال عملية الميزنة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١.

الجزء سابعاً: التوظيف والتعيين ومعدلات الشغور

زيادة استخدام الموظفين الوطنيين، حسب الاقتضاء، بما يتناسب واحتياجات البعثة وولايتها (الفقرة ٣).

تتضمن هذه الميزانية اقتراحا بإنشاء ٨٥ وظيفة لموظفين وطنيين منها ١٣ وظيفة لموظفين فنيين وطنيين، مع خفض عدد الموظفين الدوليين ومتطوعي الأمم المتحدة بإلغاء ٧٥ وظيفة دائمة ومؤقتة.

كفالة ملء المناصب الشاغرة على وجه السرعة (الفقرة ٤).

شكلت البعثة أفرقة دائمة لإجراء المقابلات مخصصة للشواغر في الوظائف البالغة الأهمية من أجل التعجيل بعملية الاستقدام. كما قامت البعثة بتعزيز وحدتها المعنية باستقدام الموظفين الدوليين بإضافة وظيفتين دوليتين ووفق عليهما ميزانية الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.

تقوم البعثة باستعراض هيكلها باستمرار بغرض تنسيق تشكيلة الموارد البشرية فيها من أجل الوصول بالكفاءة التشغيلية إلى أفضل مستوى.

ومع التشديد في الآونة الأخيرة على تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبسط سلطة الدولة في شرقي البلد على الخصوص، جرت إعادة هيكلة العنصرين العسكري والفني للبعثة بزيادة الموارد البشرية في الشرق.

واستجابة لطلب مجلس الأمن في قراره ١٨٥٦ (٢٠٠٨) بأن تحول البعثة تركيزها عن الجزء الغربي من البلد وأن توجهه إلى الجزء الشرقي، يجري تحويل موارد البعثة بدءاً بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة يليهم الموظفون المدنيون، مع بقاء بضعة عناصر من المكاتب الفنية (مثل مكتب حقوق الإنسان ومكتب الشؤون المدنية) في الغرب للعمل مع فريق الأمم المتحدة القطري في مرحلة توطيد السلام في الغرب.

الجزء تاسعا: التدريب

تبذل البعثة جهوداً متواصلة من أجل زيادة فرص التطوير أمام الموظفين الوطنيين. وفي الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، بلغت نسبة الموظفين الوطنيين المستفيدين من التدريب الداخلي ٦٤ في المائة مقارنة بنسبة ٣٨ في المائة المسجلة في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وسيُشدد، في فترتي الميزانية ٢٠٠٩/٢٠١٠ و ٢٠١٠/٢٠١١، على بناء قدرات الموظفين الوطنيين.

استعراض هيكل ملاك موظفي البعثات بشكل مستمر مع مراعاة ولاية ومفهوم عمليات البعثة على وجه الخصوص، وتبيان ذلك في مقترحات الميزانية، بما في ذلك التبرير التام لأية وظائف إضافية مقترحة (الفقرة ٥).

توفير فرص التطوير المهني للموظفين الوطنيين، وإدماجهم على نحو كامل في جميع البرامج التدريبية ذات الصلة (الفقرة ٢).

الجزء ثالث عشر: العمليات الجوية

أدخلت في هذا التقرير تحسينات على صياغة الاحتياجات من الموارد المتعلقة بالعمليات الجوية لكي تعكس الاحتياجات التشغيلية الفعلية. فمن المقترح، على سبيل المثال، إعادة تشكيل الأسطول الجوي لمراعاة الزيادة المقررة في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ في عمليات نقل الركاب والبضائع في الشرق عن طريق البر لا عن طريق الجو.

تحسين صياغة الاحتياجات من الموارد المتعلقة بالعمليات الجوية في مشاريع الميزانية لجعلها أكثر دلالة على العمليات الفعلية، على أن يوضع في الاعتبار وجود مبالغ في تقدير احتياجات النقل الجوي في الميزانية بالنسبة لبعض عمليات حفظ السلام (الفقرة ٣).

إضافة إلى ذلك، لم تدرج مخصصات لتغطية ساعات الطيران لنقل الوقود حيث أنه من المقرر إبرام عقد تسليم مفتاح لتوفير الوقود في جميع أنحاء منطقة البعثة.

وكان العنصر الأساسي المفضي لانخفاض النفقات المتعلقة بالنقل الجوي في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ هو عدم نشر العتاد الجوي لدعم الانتخابات المحلية نظرا لعدم إجراء الانتخابات المذكورة حسب المتوقع. وبما أن تواريخ الانتخابات لم تكن قد حُددت بعد وقت إعداد الميزانية، فإن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ لا تتضمن مخصصات للنقل الجوي دعما لإجراء الانتخابات.

أقامت البعثة شبكة موسعة للعمليات الجوية من أجل دعم ولايتها وعملياتها العسكرية، وذلك نظرا لكون العمليات اللوجستية تواجه قيودا بسبب الهياكل الأساسية المحدودة، والطرق البرية ومرافق النقل شبه المعدومة، إضافة إلى ضعف تجهيزات وصيانة المحاري المائية وعدم ملاءمتها لنقل البضائع غير المستعجلة.

ولذلك ستتواصل العمليات الجوية المنفذة بالطائرات الثابتة الجناحين من أجل نقل البضائع الثقيلة والمتوسطة الحجم والخفيفة ونقل القوات ووحدات الشرطة والأفراد المدنيين، عن طريق أداء مهام طيران خاصة إضافية مثل الإحلاء الطبي وإحلاء الضحايا ونقل كبار الشخصيات وتأمين الرحلات الجوية من أجل ربط البعثة ووكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى.

وفضلا عن ذلك، تترتب على العمل في إطار ولاية مسندة بموجب الفصل السابع إمكانية اتخاذ البعثة الإجراءات اللازمة عند نشر كتائب المشاة التابعة لها وفي حدود قدراتها لحماية أفرادها ومرافقها ومنشآتها ومعداتها، علاوة على حماية المدنيين الذين تحدد بهم مخاطر التعرض الوشيك للعنف البدني. وتضمن الولاية أيضا أمن أفراد البعثة وحرية تنقلهم. ونتيجة لذلك، يشكّل إنشاء وحدات للطيران العسكري وإدماجها في العمليات المدنية تطورا بالغ الأهمية.

ضرورة مراعاة البعثات، عند استعراض احتياجاتها المتصلة بالنقل، اتباع سبل تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة والقدرة على تلبية احتياجاتها التشغيلية، وتكفل سلامة موظفيها، وتراعي الولاية الفريدة لكل بعثة وتعقيدها وخصوصياتها وظروفها التشغيلية مراعاة تامة (الفقرة ٤).

إجراء عمليات فحص لنوعية الطيران وتقييمات للطيران للتأكد من الامتثال التام للمعايير المحددة (الفقرة ٦).

أجرت وحدة ضمان جودة الطيران ومعايير عمليات مراجعة داخلية لضمان نوعية الطيران في المناطق الجوية في عنتبي، وبونيا، وكينشاسا، وكيسانغاني.

وقد أُبلغت المناطق الجوية بالاستنتاجات المنبثقة عن عمليات المراجعة هذه، ضمانا للامتثال لدليل الطيران لمقر الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، أجرت الوحدة عمليات مراجعة داخلية في المناطق الجوية الواقعة في مبانداكا، وكاليمي، وكانانغا، وغوما. وإضافة إلى المناطق الجوية المذكورة، أُجريت أيضا مراجعات في موقعي دونغو وليسالالا. وقد أُبلغ رؤساء المناطق الجوية بالاستنتاجات المنبثقة عن عمليات المراجعة هذه امتثالا لدليل الطيران لمقر الأمم المتحدة.

الجزء ثامن عشر: المشاريع السريعة الأثر

ينبغي تنفيذ المشاريع السريعة الأثر دون تكاليف عامة أو بالحد الأدنى من تلك التكاليف لضمان إنفاق الحد الأقصى من المبلغ لما فيه المصلحة المباشرة للسكان المحليين (الفقرة ٥).

يقدم أفراد البعثة الدعم لتنفيذ المشاريع السريعة الأثر في جميع أنحاء البلد. ويتضمن هذا التقرير مقترحا بإنشاء وظيفة واحدة لموظف في وطني وأخرى وطنية من فئة الخدمات العامة في وحدة المشاريع السريعة الأثر من أجل تحسين معدل تنفيذ المشاريع.

يجوز تقديم طلب لتمويل المشاريع السريعة الأثر للسنة الثالثة لبعثة ما وما بعد ذلك إذا كانت هناك حاجة للقيام بأنشطة لبناء الثقة، وينبغي في هذه الحالة إجراء تقييم للاحتياجات (الفقرة ٦).

صيع طلب التمويل للمشاريع السريعة الأثر للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بناء على دراسة لتقييم الاحتياجات أجريت في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وأُجريت عملية مشاهمة لدعم طلب التمويل المتعلق بالفترة المالية ٢٠١٠/٢٠١١. وكانت الاحتياجات تُصاغ فيما سبق اعتمادا على استعراض لسجلات الأداء وتقييمات الاحتياجات في العام السابق يُجرى في إطار بعثات الرصد والدعم التقني مع رؤساء المكاتب والأقسام التي تُعنى بالمشاريع السريعة الأثر. ويرد تقييم الاحتياجات بناء على تحليل الأداء في الفقرات ١٤٠ إلى ١٤٢ من هذا التقرير.

القرار/الطلب

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/الطلب

ينبغي التنسيق مع الشركاء في المجال الإنساني ومجال التنمية لتفادي الازدواجية والتداخل في الأنشطة بين البعثات والشركاء في المجال الإنساني ومجال التنمية في الميدان (الفقرة ٧).

يُدعى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمشاركة في اجتماعات لجنة استعراض المشاريع. ويمثل البعثة في اجتماعات اللجنة مكتب الشؤون المدنية وموظف التنسيق المدني - العسكري كحلقة وصل مع الشركاء في المجال الإنساني ومجال التنمية.

ينبغي عدم استخدام ميزانيات البعثات المخصصة للمشاريع السريعة الأثر في تمويل أنشطة إنسانية وإنمائية تضطلع بها بالفعل وكالات الأمم المتحدة أو منظمات دولية أخرى (الفقرة ٨).

الجزء عشرون: التنسيق الإقليمي

وضع وتنفيذ خطط للتنسيق الإقليمي تتماشى مع أهداف البعثات، مع مراعاة الولاية المحددة لكل بعثة (الفقرة ٢).

تنشأ عن تهيئة بيئة آمنة مستقرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية آثار إقليمية ملموسة. وفي هذا الصدد، ستحتفظ البعثة بمكاتب الاتصال الكائنة في بريوريا وكينغالي وكمبالا التي تدعم عمل البعثة السياسي في المنطقة. ويواصل الممثل الخاص للأمين العام التشجيع على عقد اجتماعات دورية مع بعثات حفظ السلام المجاورة، والبعثات السياسية الخاصة، والمكاتب المتكاملة في بوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان. وستقوم البعثة أيضا، مع سائر الجهات الموقعة، بتيسير تنفيذ الاتفاقات الإقليمية ورصد هذا التنفيذ. وسيستمر اتخاذ المبادرات الرامية إلى تشجيع استخدام مركز عنثبي للوجستيات كمورد مشترك لسائر عمليات الأمم المتحدة في المنطقة.

الجزء الحادي والعشرون: الشركاء، والتنسيق بين الأفرقة القطرية، والبعثات المتكاملة

تقديم وصف واضح، في سياق مشاريع الميزانية لبعثات حفظ السلام المتكاملة والمعقدة، لدور ومسؤولية البعثات إزاء شركاء البعثات المتكاملة، فضلا عن استراتيجيات البعثات لتعزيز التنسيق والتعاون مع أفرقة

القرار/الطلب

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/الطلب

الأمم المتحدة القطرية، من أجل التوصل إلى نتائج أفضل في إطار العناصر ذات الصلة (الفقرة ٢).
الأمم المتحدة المشتركة والشاملة التي تضعها البعثة مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل توطيد السلام والمعروفة باسم الإطار الاستراتيجي المتكامل. وهي استراتيجية تسلط الضوء على الأهداف الشاملة والمشاركة لبدأ "وحدة الأداء" في مرحلة توطيد السلام التي تغطي الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢.

وكانت خلية تخطيط البعثات المتكاملة قد سُكّلت في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وفقاً لعملية تخطيط البعثات المتكاملة بهدف تكثيف التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، وإعداد وإدارة خطة البعثة لتنفيذ ولايتها، ووضع وتبوع نظام المعايير المرجعية في ضوء التصفية المتوخاة للبعثة والانتقال إلى وجود لما بعد البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتسليم المهام له. وتعمل خلية التخطيط عن كثب مع جميع العناصر الفنية للبعثة ومع العنصر العسكري وعنصر الشرطة، وفي ظل تنسيق وثيق مع المكاتب المتكاملة ذات الصلة بفريق الأمم المتحدة القطري من أجل التحضير لمرحلة الانتقال وتوطيد السلام وتحويل التركيز من غرب البلد إلى شرقه.

(القرار ٦٣/٢٩١)

القرار/الطلب

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/الطلب

تطلب إلى الأمين العام كفالة أن توضع الميزانيات المقترحة لعمليات حفظ السلام على أساس الولاية التشريعية لكل منها (الفقرة ١٠).
صيغت ميزانية البعثة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، بما فيها أطرها الفنية، على أساس الولايات التشريعية وتمشياً معها.

باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(الوثيقة A/63/746/Add.16)

الطلب/التوصية	الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية
تشدد اللجنة الاستشارية على أهمية التنفيذ التام والسريع لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات (الفقرة ٣).	تبذل البعثة قصاراها لتنفيذ جميع توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشكل سريع قدر الإمكان.
فيما يتصل بتعويضات الوفاة والعجز، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كانت هناك ١٢ مطالبة لا تزال عالقة في حين بلغت قيمة الالتزامات غير المصفاة ٤٢٥ ٠٠٠ دولار. ولدى الاستفسار، أُفيدت اللجنة بأن ٦ من مطالبات التعويضات الـ ١٢ عن الوفاة والعجز العالقة تنتظر التأكد منها من قبل مجلس التحقيق التابع للبعثة لتحديد ما إذا كانت تلك الحوادث متصلة بعمل البعثة، وبأن تقارير طبية مستكملة قد طلبت عن الحالات الـ ٦ الباقية لتحديد ما إذا كان الأفراد المعينون أصيبوا بعجز دائم. وتتوقع اللجنة الاستشارية تسوية هذه المطالبات على وجه السرعة (الفقرة ١٠).	في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، كانت الحالة بالنسبة للمطالبات الـ ١٢ العالقة كما يلي: دفعت ٥ مطالبات؛ ورُفضت مطالبتان؛ ولا تزال مطالبتان في انتظار وصول "تأكيد الإخطار بالخسائر" من البعثة لتحديد ما إذا كان الحادثان لهما صلة بعمل البعثة؛ وتوجد مطالبة واحدة لدى شعبة الخدمات الطبية في انتظار البت في الإصابة بعجز دائم؛ وهناك مطالبتان في انتظار استكمال التقارير الطبية من جانب البعثات الدائمة.
أُبلغت اللجنة الاستشارية كذلك أنه خلال الفترة الحالية، في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، استُخدم مبلغ قدره ٥٨,٩ مليون دولار من الرصيد غير المنفق المتعلق بدعم الانتخابات المحلية لاستيعاب تكاليف الاحتياجات التشغيلية العاجلة وغير المتوقعة. كما في ذلك إعادة نشر القوات في الجزء الشرقي من البلد وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٥٦ (٢٠٠٨). وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تُقدم معلومات شاملة وتفصيلية عن الاستخدام الفعلي للموارد من أجل الانتخابات المحلية في سياق تقرير الأداء للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (الفقرة ١٦).	في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، كان مبلغ ٥٠,٤ مليون دولار من الرصيد غير المنفق المتعلق بدعم الانتخابات المحلية قد استُخدم لاستيعاب تكاليف الاحتياجات التشغيلية العاجلة وغير المتوقعة.
تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه تم نشر أكثر من ٩٠ في المائة من الوحدات العسكرية بالفعل في الجزء الشرقي من البلد، وأنه سيتم نشر ٢ ٧٨٥ فردا إضافيا أيضا في الشرق. وتحث اللجنة البعثة على منح أولوية قصوى لمواءمة ملاك موظفيها وهيكلها التنظيمي بأكبر قدر ممكن مع ولايتها، وأهدافها واحتياجاتها التشغيلية. كما تشجع البعثة على تكثيف جهودها فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية الانتقال، وعلى تركيز أعمالها وقدراتها في الجزء الشرقي من البلد، كما طلب مجلس الأمن (الفقرة ٢٢).	أعدت البعثة، حسب طلب مجلس الأمن في القرار ١٨٥٦ (٢٠٠٨)، الاستراتيجية المتعلقة بتحويل التركيز من غرب البلد إلى شرقه، وهي تنفذها مع تعزيزها لتوطيد السلام في الغرب. ويجري أيضا تحويل موارد البعثة من الغرب إلى الشرق بدءا بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة يليهم الموظفون المدنيون، مع بقاء بضعة عناصر فنية في الغرب للعمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري.

الطلب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

تتوافر حسب الاقتضاء في تقرير الأداء عن الفترة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ معلومات تحليلية تشرح الاختلافات الواسعة بين النواتج والمؤشرات الفعلية والمقررة.

تلاحظ اللجنة الاستشارية استمرار التحسن في عرض وثيقة الميزانية. وترى أن الأطر المنطقية لمختلف المكونات تتوفر معلومات قيّمة عن أنشطة البعثة، وتشكل عناصر هامة لتيسير فهم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف البعثة. وترى اللجنة الاستشارية أنه يمكن تحسين الفائدة من الإطار المنطقي إذا ما تم تقديم مزيد من المعلومات التحليلية لشرح الاختلافات الواسعة بين النواتج والمؤشرات الفعلية والمقررة الواردة في تقرير الأداء (الفقرة ٢٤).

لم تُحدد بعد الأطر الزمنية لإجراء الانتخابات، ولذلك لم تُقدم إلى الجمعية العامة التقديرات المنقحة المتعلقة بدعم الانتخابات المحلية في فترة الميزانية ٢٠٠٩/٢٠١٠.

ترى اللجنة الاستشارية أنه كان ينبغي موافقتها بالمعلومات السالفة الذكر، والتي لها صلة مباشرة بالاحتياجات الفعلية للموارد في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، في بداية مناقشتها بشأن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وكان ينبغي إصدار إضافة للميزانية المقترحة لمساعدة الجمعية العامة على اتخاذ قرار بهذا الشأن. ولذلك توصي اللجنة بأن تُقدم إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة التقديرات المنقحة لتكاليف الموظفين والتكاليف التشغيلية فيما يتصل بتقديم الدعم إلى الانتخابات المحلية في فترة الميزانية ٢٠٠٩/٢٠١٠، مشفوعة أيضا بالمعلومات المتعلقة باستخدام الموارد المدرجة حاليا في ميزانية الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ (الفقرة ٢٩).

روعيت حالة شغل الوظائف عند اقتراح إنشاء وظائف إضافية للفترة المالية ٢٠١٠/٢٠١١.

تكرر اللجنة الاستشارية توصيتها بضرورة أن تعمل الأمانة العامة بصورة وثيقة مع البعثة على استخدام الموظفين والاحتفاظ بهم وتحسين مستويات شغل الوظائف (انظر الوثيقة A/63/746، الفقرات ٣٠-٣٢). وترى اللجنة ضرورة إجراء تحليل لأثر هذه المستويات من الشغور على قدرة البعثة على إنجاز النتائج المكلفة بها. فيجب إجراء استعراض للوظائف التي بقيت شاغرة على مدى أكثر من سنة، ويجب تبرير استمرار الحاجة إليها. كما يجب عرض نتائج الاستعراض في سياق الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١١/٢٠١٠ (الفقرة ٣٦).

قامت البعثة، في إطار استراتيجيتها للانتقال والتركيز على الجزء الشرقي، بوضع نماذج مختلفة لتنظيم سحبها للموارد من شتى الأقسام الفنية من أجل مهام محددة ذات أولوية: فقد أنشئت أفرقة حماية مشتركة تتألف من أقسام فنية تشمل مكتب الشؤون المدنية ومكتب حقوق الإنسان وشعبة الشؤون السياسية إضافة إلى أفراد عسكريين وأفراد من شرطة الأمم المتحدة، بغية رصد مسائل الحماية والتحقيق

توصي اللجنة الاستشارية بأن تستكشف البعثة، في سياق تركيز عملها وقدرتها في الجزء الشرقي من البلد، خيارات أخرى لكفالة تنسيق أنشطة الاستراتيجية، بطرق منها إعادة نشر الموارد الحالية (الفقرة ٤٤).

الطلب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

فيها والاستجابة لها؛ وأنشئت أيضا فرقة تحقيق مشتركة تتألف من مكتب حقوق الإنسان ومكتب سيادة القانون وشرطة الأمم المتحدة من أجل رصد أنشطة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية والتحقيق فيها.

لم تُحدد بعد الأطر الزمنية لإجراء الانتخابات، ولذلك لم تُقدم إلى الجمعية العامة التقديرات المنقحة المتعلقة بدعم الانتخابات المحلية في فترة الميزانية ٢٠٠٩/٢٠١٠. ويُستفاد في الفترة المذكورة من الوظائف المؤقتة التي وُفقت عليها لشعبة المساعدة الانتخابية من أجل تقديم المساعدة في استكمال عملية تحديث سجلات الناخبين.

لم تُحدد بعد الأطر الزمنية لإجراء الانتخابات، ولذلك لم تُقدم إلى الجمعية العامة التقديرات المنقحة المتعلقة بدعم الانتخابات المحلية في فترة الميزانية ٢٠٠٩/٢٠١٠.

قامت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والجهات الحكومية ذات المصلحة، بوضع استراتيجية وخططة عمل شاملتين للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بشأن مكافحة العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والاستراتيجية التي أقرتها الحكومة في عام ٢٠٠٩ مدمجة في شكل استراتيجية حكومية أعم تتناول العنف الجنساني. ويجري وضع آليات مشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة لتنفيذ الاستراتيجية وإنشاء الوحدة المعنية بالعنف الجنسي لتكون مكونا من مكونات استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتعكف الوكالات الرئيسية والبعثة، بالتعاون مع الحكومة، على وضع خطط تنفيذية لتطبيق الاستراتيجية، بما في ذلك تقدير تكاليف مختلف الأنشطة.

تُطبق في الفترتين الماليتين ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و ٢٠٠٩/٢٠١٠ ضوابط أكثر صرامة على استخدام مخصصات السفر في مهام رسمية، وذلك على النحو التالي:

(أ) يجري استحداث أداة إلكترونية للرقابة على مخصصات

توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة من الموظفين لشعبة المساعدة الانتخابية على أن يكون معلوما أنه، إذا لم تُشغل هذه الوظائف، يجري ملؤها على مراحل استنادا إلى الجدول الزمني المعدل للانتخابات المقرر تقديمه للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وينبغي توفير المزيد من الإيضاحات بشأن المهام الفعلية التي يضطلع بها شاغلو الوظائف، وذلك في سياق الميزانية المنقحة المقرر تقديمها بعد أن تعرف مواعيد الانتخابات (الفقرة ٥٣).

توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة من الموظفين لمكتب حقوق الإنسان على أن يكون معلوما أنه، إذا لم تُشغل الوظائف، يجري ملؤها على مراحل استنادا إلى الجدول الزمني المعدل للانتخابات. وينبغي توفير المزيد من الإيضاحات بشأن المهام الفعلية التي يضطلع بها شاغلو الوظائف، وذلك في سياق الميزانية المنقحة المقرر تقديمها بعد أن تعرف مواعيد الانتخابات (الفقرة ٥٤).

توصي اللجنة الاستشارية أيضا بأن يُطلب إلى الأمين العام النظر في إدراج جهات وطنية في تنفيذ هذه المهمة في أقرب وقت ممكن وتقديم تقرير شامل عن التقدم المحرز بهذا الشأن في إطار الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ (الفقرة ٥٩).

تدل البيانات الواردة في الجدول عن السفر في مهام رسمية على وجود اتجاه مستمر تزيد فيه التكاليف الفعلية عن اعتمادات الميزانية بفارق كبير. وترى اللجنة الاستشارية أن هذا الأمر يبيّن الحاجة إلى رصد أدق للتحقق من استخدام الموارد على نحو فعال يكفل

الطلب/التوصية	الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية
ضبط شؤون الميزانية. وتشدد اللجنة على ضرورة أن تكون مبررات السفر متعلقة باحتياجات تنفيذ ولاية البعثة (الفقرة ٦٨).	السفر بحيث تسمح لمديري مراكز التكلفة ورؤساء الأقسام بتحسين سبل مراقبة المخصصات التابعة لهم وقت الموافقة على السفر في مهام رسمية؛
	(ب) يقوم قسم الميزانية ومراقبة التكاليف في الوقت نفسه، باعتماد طلبات السفر الخارجي بناء على توافر الموارد قبل إحالتها إلى مدير دعم البعثات للموافقة عليها؛
	(ج) يتلقى جميع مديري مراكز التكلفة ورؤساء الأقسام تقريرا شهريا عن استخدام مخصصات السفر في مهام رسمية.
أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، أن عدد الذين سافروا على طائرات البعثة من غير موظفي البعثة ارتفع إلى ٥١٦ ٣١ راكبا في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وبلغ ٤٥٠ ٣٥ راكبا في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وتتفق اللجنة مع توصيات المجلس بشأن استخدام طائرات البعثة من قبل أفراد من غير موظفي الأمم المتحدة، وتوصي بأن يطلب من البعثة أن تقوم، بدعم من الأمانة العامة، بتنفيذ توصيات المجلس وتقديم تقرير عما يجرز من تقدم في هذا الصدد في سياق الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ (الفقرة ٧١).	يستقل طائرات البعثة الركاب من موظفي البعثة المسافرين لأغراض لا تتعلق بواجباتهم الوظيفية أو أي ركاب آخرون من غير أفراد البعثة، الذين يسافرون لأي غرض من الأغراض، على أساس توافر الأماكن وبشرط عدم التدخل ودون أن تتحمل المنظمة أي تكاليف إضافية.

جيم - مجلس مراجعي الحسابات

(الوثيقة (A/63/5 (Vol.II)

الطلب/التوصية	الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية
الأصول قيد الشطب والتصرف	كان هناك ٩٩٨ ١ صنفا من أصناف الأصول لا يزال قيد التصرف في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بسبب العدد المحدود من عمليات التصرف التي نفذت خلال السنة قيد الاستعراض. وظل ما يناهز ٩٨٢ صنفا من أصناف الأصول، أي ٤٩ في المائة من مجموع الأصول، قيد التصرف لأكثر من سنتين (الفقرة ٦٧).
إدارة النقدية والمبالغ المستحقة القبض والمبالغ المستحقة الدفع	من إجمالي ٩٨٢ صنفا من أصناف الأصول التي لم يُتخذ إجراء بشأنها لأكثر من سنتين في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ظل ٣١ صنفا، أي ما نسبته ١,٢ في المائة، قيد التصرف لأكثر من سنة. أما الأصناف المتبقية البالغ عددها ٩٥١ صنفا، فقد ظلت قيد الشطب لمدة تقل عن سنة واحدة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، لم يكن هناك إلا ١٠ أصناف ظلت قيد التصرف لأكثر من سنتين.
	تواصل البعثة إجراء استعراضات منتظمة لتحليل تقادم حسابات الدفع الذي تتبعه. وكان المبلغ الإجمالي البالغ في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، حسب التقارير، ما قدره ٣,٢ مليون دولار وشمل مبلغ ٧٧٩ ١٨٣ دولارا لم يُسدّد لأكثر من سنة،
	ظل دون سداد لأكثر من سنة في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مبلغ ٧٧٩ ١٨٣ دولارا أو ٦ في المائة من مجموع رصيد حسابات الدفع، الذي بلغ في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ ما قدره ٣,٢

الطلب/التوصية

مليون دولار، (الفقرة ٨٩).

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

وجرى خفضه ليصبح في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ ما قدره ٢,٩ مليون دولار. وخفضت حسابات الدفع غير المسددة لأكثر من سنة لتصل لما قدره ٨٣ ٩٥٣,١٣ دولارا منها ٥٦ ٨٧٠,٨٤ دولارا هي مبالغ مستحقة الدفع مدرجة في حسابات البعثة المتعلقة بالرعاية.

الرقابة على المخزونات وإدارة المستودعات

لم يكن مخزن قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مكتب بوكافو الميداني في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مجهزاً بأجهزة تلفزيون ذات دوائر مغلقة. وكان مخزن القسم يحتوي بشكل رئيسي على أصناف غالية الثمن تغري بالسرقة. ومن شأن تركيب أجهزة التلفزيون ذات الدوائر المغلقة أن يعزز أمن المخزن.

زُودت جميع المستودعات بأجهزة التلفزيون ذات الدوائر المغلقة.

بالإضافة إلى ذلك، لم يُطبق نظام تحديد أماكن المخزونات بشكل كامل وتم تخزين بعض الأصناف في أكثر من مكان. كما أن المخزون المستهلك في القسم لم يُسجل أيضا في نظام إدارة المخزونات (غاليليو). وعلاوة على ذلك، ظلت بيانات المخزونات قيد يدويا في سجل خاص بما غير واف ولا يجري تحديثه في الوقت المناسب. وأثناء عمليات العد الاختبارية التي أجراها المجلس، عدّ المجلس ثماني وحدات من خراطيش حبر الطابعات من طراز C9722A. وعند المقارنة بالسجل اليدوي، تبين أن أحد الأصناف قد صُرف بدون قيده في السجل اليدوي. وجرى أيضا عدّ عشر وحدات من خراطيش حبر الطابعات من طراز FX3 لم تُقيد في السجل اليدوي (الفقرتان ٢٠٧ و ٢٠٨).

جرى نشر موظفين من وحدة إدارة الأصول إلى بوكافو واستكملت عملية إعادة توحيد السجلات.

إدارة المخازن

لم تكن درجة حرارة الحاوية المستخدمة لتخزين حصص الإعاشة الحافة مضبوطة، لأن جهاز تكييف الهواء في الحاوية لا يعمل في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (الفقرة ٣١٨ ج)).

نُفذت المتطلبات. ونُظمت إحاطة لموظفي اللوجستيات والموظفين المسؤولين عن الأغذية لإعلامهم بإجراءات ضبط الحرارة. وتحتفظ الوحدات بسجلات بدرجة الحرارة اليومية وجداول صرف شهرية. ويُجري مفتشو الأغذية/موظفو الإمداد وضبط الصف زيارات تفتيش منتظمة في مواقع الوحدات.

وتبين عمليات التفتيش التي يجريها قسم الإمدادات في جميع مواقع الوحدات أن نسبة ٩٨ في المائة من المواقع تمثل لهذا التوجيه. ويجري إبلاغ مقر قيادة القوة بالمواقع التي لا تحتفظ بالسجلات المطلوبة لاتخاذ إجراء بشأنها.

توفير حصص الإعاشة للقوات

تُفذت التوصية. تُصرف حصص الإعاشة وفقا للقوام الفعلي للقوات المستند إلى التنبؤات التي تقدمها الوحدات.

تتلقي الوحدة في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حصص إعاشة تكفي ١٠٣ أفراد فقط بدلا من ١٦٠ فردا. وقد أُبلغ مدير العمليات الميدانية المجلس أن ذلك يُعزى إلى التنقل المؤقت للوحدات بين مختلف المواقع الميدانية. ولسد العجز في حصص الإعاشة، تضطر الوحدة إلى توفير وجبات بديلة (الفقرة ٣٢١).

ويوصي المجلس بأن تكفل الإدارة قيام بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بصرف حصص الإعاشة وفقا للقوام الفعلي للقوات (الفقرة ٣٢٣).

تسجيل حصص الإعاشة

تُستمد الإجراءات التشغيلية الموحدة المتعلقة بحصص الإعاشة مباشرة من كراسة الشروط الملحقمة بعقد توفير حصص الإعاشة. وكان من المقرر الانتهاء من إعداد الصيغة النهائية للإجراءات التشغيلية الموحدة المتعلقة بحصص الإعاشة بحلول آذار/مارس ٢٠٠٩ مع توقيع العقد الجديد لتوفير حصص الإعاشة. ونظرا لتمديد العقد الحالي حتى تموز/يوليه ٢٠١٠، لم تنته بعد عملية إعداد الصيغة النهائية للإجراءات التشغيلية الموحدة. لكن الإجراءات التشغيلية الموحدة الحالية تُستخدم وتطبق في الوقت الراهن رغم عدم وضعها في صيغتها النهائية منذ أيار/مايو ٢٠٠٦.

ما زالت الإجراءات التشغيلية الموحدة المتعلقة بحصص الإعاشة في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في شكل مشروع لم يُعتمد بعد.

لا يمكن من الناحية العملية إدراج كل حصص الإعاشة الطازجة في برنامج غاليليو حيث أن حصص الإعاشة تُسلم ٤ مرات كل ٢٨ يوما إلى ٦٦ وحدة مختلفة وكل عملية تسليم تستلزم تحديث ٤٠٠ بند في نظام غاليليو. ويتطلب تسجيل حصص الإعاشة الطازجة في نظام غاليليو قدرة مخصصة لذلك. إضافة إلى ذلك، فإن حصص الإعاشة الطازجة قابلة للتلف بسرعة مما يعني أنها لن تكون مقبولة للمستهلك النهائي بعد انقضاء الوقت اللازم لتسجيلها في نظام غاليليو.

لاحظ المجلس أن البعثة تحتفظ بأرصدة المخزون من حصص الإعاشة في جداول بيانات برنامج إكسيل خارج نظام غاليليو لأن قدرة ذلك النظام محدودة، وفقا لتقرير الإدارة. وقد أكد مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره (AP2007/620/06) أن وحدة حصص الإعاشة/الوحدات لا تحتفظ بسجلات مثل دفتر الأستاذ ولا تصدر قسائم استلام لإثبات جميع البنود الواردة والصادرة.

يوصي المجلس بأن تكفل الإدارة قيام بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: (أ) باعتماد الإجراءات التشغيلية الموحدة المتعلقة بحصص الإعاشة؛ (ب) معالجة ما لوحظ من قصور في خاصية إدارة حصص الإعاشة في نظام غاليليو (الفقرات ٣٢٦ إلى ٣٢٨).

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

الطلب/التوصية

الوقت السابق على الاستقدام

اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، خُفِّضت أطول مدة سابقة على الاستقدام في البعثة إلى ٢٢٤ يوماً.

بناءً على تحليل لبعض العينات، لاحظ المجلس أن أطول مدة سابقة على الاستقدام تم تحديدها في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بلغت ٥٠٧ أيام (الفقرة ٣٩٦).

التوازن بين الجنسين

تبذل جهود متواصلة للتوعية تهدف إلى تحديد المزيد من المرشحات المؤهلات اللائي يمكن إدراج أسمائهن في قائمة الموارد البشرية المتاحة.

ما زال تحقيق التوازن بين الجنسين في مكان العمل أحد التحديات التي تواجهها عمليات حفظ السلام. ففي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على سبيل المثال، شكلت المرأة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ ما نسبته ١٥ في المائة من ملاك الموظفين بالبعثة (الفقرة ٣٩٩).

التدريب ونظام تقييم الأداء

أُنشئت في البعثة لجنة للاستعراض الإداري.

لم تقم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بإنشاء لجنة للاستعراض الإداري ولجنة مشتركة للمراقبة كما هو مطلوب في دليل الموارد البشرية (الفقرة ٤١٨).

تُرسل البعثة إلى جميع موظفيها تقييمات إعلامية تشدد على أهمية استكمال تقييمات الأداء الخاصة بهم. وخصص الممثل الخاص للأمين العام في أيار/مايو ٢٠٠٩ يوماً لتقييم الأداء لتشجيع الموظفين والرؤساء على استغلال ذلك اليوم لاستكمال تقييمات الأداء الخاصة بهم.

أظهرت عمليات فحص عينات من سجلات تقييم الأداء في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن ثلاثة سجلات (١٢ في المائة) وقعت في تموز/يوليه ٢٠٠٨، أي بعد التاريخ الذي يفترض أن تكون لجنة الاستعراض الإداري قد قدمت فيه تقريراً إلى مكتب إدارة الموارد البشرية. ولاحظ المجلس أيضاً عدم تقييم أداء ٣٧٤ موظفاً دولياً، أي ٤٠ في المائة مما مجموعه ٩٤٢ موظفاً دولياً، في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

ويوصي المجلس بأن تنفذ البعثة إجراءات لضمان استكمال تقييمات الأداء وتوقيعها في الإطار الزمني المحدد (الفقرتان ٤٢٠ و ٤٢١).

أداء القسم

أصدر رئيس وحدة الموظفين الدوليين تعليمات إلى موظفي ومساعدتي الموارد البشرية تقضي بضرورة طلب نسخة موقعة من وثيقة أداء القسم من جميع الموظفين الجدد لدى استقدامهم. كما صدرت تعليمات لمساعدتي الموارد البشرية بضمان إدراج وثيقة أداء القسم ضمن وثائق البرنامج التوجيهي التي يتلقونها من مكتب الاستقبال حتى يتسنى وضعها في ملفات الموظفين. ومن المقترح أيضاً أن إدخال جميع الوثائق الواردة من الموظفين الجدد بالبعثة في نظام Nucleus بوصفها إخطاراً بالوصول.

تبين من فحص عينات من ملفات استقدام الموظفين أن ثلاثة من ملفات الموظفين في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليس فيها ما يشترط أن الموظفين وقعوا وثيقة أداء القسم (الفقرة ٤٣١).

تنفيذ المشاريع

إضافة إلى المبلغ المنفق وقدره ٩٠٧ ٢٥٨ دولارات، كان مبلغ ٥١١ ٦٧٣ دولارا مربوطا لتنفيذ مشاريع جارية، أي أن المبلغ غير المنفق لم يتعد ٥٨٢ ٦٧ دولارا.

ويتضمن هذا التقرير أيضا اقتراحا بتعزيز وحدة المشاريع السريعة الأثر بوظيفة إضافية لموظف فني وطني ووظيفة وطنية إضافية من فئة الخدمات العامة وذلك لتحسين معدل تنفيذ المشاريع.

لاحظ المجلس استخدام الموارد المالية استخداما ناقصا ضمن الإطار الزمني الملائم في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك على النحو التالي: بلغ مجموع الميزانية المخصصة للمشاريع السريعة الأثر للسنة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ مليون دولار. ولم يصرف من مجموع الميزانية سوى مبلغ ٩٠٧ ٢٥٨ دولارات، مما يترتب عليه عدم إنفاق ٧٤ في المائة من الميزانية في نهاية السنة المالية (الفقرة ٤٤٥ (أ)).

تنفيذ خطة مراجعة الحسابات

قرر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إدراج معلومات عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات ذات الصلة بالمكتب في تقرير مراجعي الحسابات.

لم يُنجز من ٢٣ مهمة مقررة للعام المنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلا أربع مهام، أي ما نسبته ١٧ في المائة في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكانت ثمان عمليات مراجعة، أي ما نسبته ٣٥ في المائة، لا تزال في مرحلة الإعداد، في حين أن عشر عمليات مراجعة، أي ما نسبته ٤٤ في المائة، لم تكن قد بدأت بعد وكانت عملية مراجعة واحدة، أي ما نسبته ٤ في المائة، في مرحلة التنفيذ الميداني (الفقرة ٤٥٨).

دال - مكتب خدمات الرقابة الداخلية

(A/63/302 (Part.II))

حاليا، يجري الإبلاغ فورا عن جميع الاحتياجات الأساسية التي تتجاوز قيمتها ٢٠٠ ٠٠٠ دولار إلى شعبة المشتريات وإدارة الدعم الميداني.

حدد مكتب خدمات الرقابة الداخلية، عند إجراء المراجعة الأفقية للحسابات المتعلقة بشراء الاحتياجات الأساسية في ١٠ بعثات لحفظ السلام، مجالات لتحسين الضوابط الداخلية في عمليات شراء الاحتياجات الأساسية والإبلاغ عنها. فعلى سبيل المثال، لم تكن البعثة تمثل امتثالا تاما لنظام أساسي لتفويض السلطة يقضي بأن تقدم البعثات تقريرا، ضمن إطار زمني محدد، إلى إدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون الإدارية حين يتجاوز مبلغ شراء الاحتياجات الأساسية ٢٠٠ ٠٠٠ دولار. ومن شأن عدم الامتثال لمقتضيات الإبلاغ أن يعوق الرصد الفعال لتفويض السلطة ويؤدي إلى خطر إساءة استخدام السلطة (الفقرة ٤٢).

تقوم البعثة أولا، قبل طلب تقديم العروض، بالتأكد من وجود عقد إداري.

كشفت عملية مراجعة الحسابات نفسها أن البعثة لم تحدد ما إذا كان بالإمكان شراء الاحتياجات الأساسية في إطار العقود الإطارية القائمة. وينص تنقيح أدخل عام ٢٠٠٧ على تفويض السلطة بشأن الاحتياجات الأساسية على أنه ينبغي استخدام العقود الإطارية القائمة بالفعل في المقر

الطلبات/التوصيات

الإجراءات المتخذة تنفيذًا للطلب/التوصية

إذا كانت السلع أو الخدمات المطلوبة متاحة من خلال تلك العقود. ولم يتوفر دليل على أن اللجنة المحلية للعقود تعمل على استيفاء هذا الشرط قبل إجراء مداولاتها. وعدم التأكد مما إذا كانت الاحتياجات الأساسية متاحة بالفعل في العقود الإطارية القائمة يؤدي إلى فقدان الكثير من الكفاءة وزيادة النفقات.

قدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية توصيات تدعو البعثات إلى كفالة قيام اللجنة المحلية للعقود، قبل الموافقة على منح عقود لشراء الاحتياجات الأساسية، بالتأكد من أن هذه الأصناف غير متاحة ضمن عقد من العقود الإطارية (الفقرة ٤٣).

كشفت مراجعة للحسابات تتعلق بالإمدادات من الحخصص الغذائية وحخصص المؤن الميدانية في البعثة وجود خلل في مسك الدفاتر الخاصة بالحخصص من الأغذية الجافة والمجمدة. تبين للمكتب أن غالبية ضباط إطعام الوحدات ليس لديهم فكرة واضحة عن متطلبات الإبلاغ أو أنهم لا يعرفون عنها شيئاً، وأن موظفاً واحداً فقط من وحدة حخصص الإعاشة هو المكلف بزيارة جميع الوحدات البالغ عددها ٦٦ وحدة منتشرة في جميع أنحاء البلد للتأكد من صون الحخصص على نحو كاف. مسك سجلات دقيقة عن المخزون أمر ضروري لضمان كفاءة إدارة الحخصص الغذائية وحخصص المؤن الميدانية وفعاليتها. قبلت البعثة توصيات المكتب المتعلقة بتحسين مسك سجلات المخزون وكفالة القيام بزيارات دورية لمستودعات الوحدات من أجل تقديم التوجيه لضباط الإطعام. بناء على ذلك، خصصت البعثة موظفاً لمراقبة تقديم التقارير عن الحخصص الغذائية (الفقرة ٤٤).

كشفت مراجعة الحسابات المتعلقة بعمليات النقل في البعثة أن البعثة لم تبين مصير قطع الغيار المتأتمية من ٩٧ مركبة تم تفكيكها جميعاً لاستخدامها لهذا الغرض، كما هو مطلوب في دليل النقل البري، مما يعرض المنظمة لخطر تكبد خسائر مالية. أوضحت البعثة أن قطع الغيار التي نتجت من تفكيك المركبات قد استخدمت لتصليح مركبات أخرى. قبلت البعثة توصيات المكتب المتعلقة بمسك سجلات المخزون وتعميم تنفيذ الإجراءات ذات الصلة. في آذار/مارس ٢٠٠٨، أصدرت البعثة تعليمات بشأن تفكيك المركبات المعطوبة (الفقرة ٤٦).

كشفت مراجعة للحسابات المتعلقة بعمليات النقل في البعثة أنه تراكم لدى البعثة حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٧ مخزون من قطع الغيار تبلغ قيمته ٦,٧ مليون دولار. فقد استرشدت البعثة في تخطيط الاحتياجات بتقديرات اعتبارية للاحتياجات من قطع الغيار، الأمر الذي لم يكن يعكس تطور الاستهلاك عبر الزمن. ومن ثم، استخدمت البعثة أموالها بشكل غير سليم، مما أدى إلى مخاطر هدر المخزون وضياعه. فعلى سبيل المثال، لم يتجاوز الاستهلاك الفعلي في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ما قدره ١,٩ مليون دولار، غير أن ما تم شراؤه من قطع الغيار الإضافية بلغت قيمته ٣,٤ مليون

وضعت البعثة خطة منقحة للحيازة/الشراء تراعي البيانات التاريخية لاستهلاك المخزون. وتأخذ الخطة بعين الاعتبار تكاليف السلامة والأمن المرتبطة بالتخزين. إضافة إلى ذلك، أتخذت خطوات لتجهيز إجراءات الشطب فيما يتعلق بجميع قطع الغيار التي عفا عليها الزمن والتي لا تستبدل بسرعة وفقاً للوائح الأمم المتحدة. وأنشئت وحدة لرصد وإدارة

دولار. وقد قبلت البعثة توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية الداعية بأن تقوم بتحسين ممارساتها في مجالات التخطيط والميزنة والاقتناء، وإلى كفالة الامتثال للمبادئ التوجيهية القائمة (الفقرة ٥٢).

في مراجعة لحسابات إمدادات حصص الإعاشة ومجموعات الإعاشة الميدانية في البعثة، وجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن المتعهد لم يحتفظ بالمستويات الحرجة اللازمة من مخزونات بعض المواد المهمة عملاً بما ينص عليه العقد. فعلى سبيل المثال، أظهر استعراض لمستوى مخزونات ١٠ مواد مهمة احتفظ بها المتعهد في مستودعات كينشاسا وغوما وأوفيرا عجزاً تجاوز ٩٣ في المائة من المستوى المطلوب فيما يتعلق بمخزونات سبعة مواد. وأظهر استعراض للاحتياجات من مجموعات الإعاشة الميدانية اللازمة لمدة ١٤ يوماً في المستودعات في بوكافو وغوما وعنتيمي أيضاً عجزاً كبيراً تراوحت نسبته بين ٢٥ و ٩١ في المائة من المستوى المطلوب. وخلف هذا العجز أثراً مباشراً على قدرة البعثة على إمداد القوات بمخصص الإعاشة على نحو منتظم، وبالتوعية المطلوبة. وناقشت البعثة هذه المسألة مع المتعهد.

غير أن المورد، وعلى الرغم من تذكيره مراراً وتكراراً، لم يحتفظ بالمستويات المطلوبة من المخزونات. وأعلنت إدارة الدعم الميداني أن المتعهد عوقب بما يتناسب مع عدم احتفاظه بالاحتياجات اللازمة وعدم توفيره الحيز المطلوب في المستودعات (الفقرة ٥٩).

في مراجعة لحسابات البعثة، وجد المكتب أن رئيس الأركان ورئيس العمليات ونائب مفوض الشرطة لم يجروا زيارات كافية للموظفين في الميدان من أجل تقييم عملهم وتوفير التوجيه اللازم، عملاً بإجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بعمليات الشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يقدم الضباط الذين أجروا زيارات ميدانية أي تقارير رسمية إلى رؤسائهم. وتُعد الزيارات الميدانية بالغة الأهمية للتعرف على أي مشاكل تشغيلية وحلها في الوقت المناسب. وقبلت البعثة توصية المكتب بأن تكفل قيام كبار ضباط الشرطة بزيارات ميدانية منتظمة ومتواترة وأن يقدموا تقارير لمتابعة المسائل التي تم تحديدها (الفقرة ٦١).

في مراجعة لحسابات الخدمات الطبية في البعثة، وجد المكتب أن البعثة لم يكن لديها الدعم الطبي الشامل وخطط الطوارئ المنصوص عليهما في دليل الدعم الطبي لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونتيجة لذلك، فإن خدمات الدعم الطبي قد لا تُقدم بكفاءة وفعالية في حالات الطوارئ الطبية. وأعلنت البعثة أنه ليس لديها ما يكفي من الموظفين لتلبية هذه الاحتياجات، ولكنها وضعت، تماشياً مع توصية المكتب، خطة للدعم الطبي لتوفير الرعاية الطبية لموظفي البعثة. علاوة على ذلك، تعمل البعثة أيضاً على تأمين العدد الكافي من الموظفين الطبيين لتلبية احتياجاتها للدعم الطبي في جميع المراكز (الفقرة ٦٤).

الطلبات/التوصيات

الإجراءات المتخذة تنفيذًا للطلب/التوصية

بدلت إدارة عمليات حفظ السلام عدة جهود مع عنصر الشرطة في البعثة للاستبدال السريع لأفراد الشرطة العائدين إلى الوطن. إلا أنه، نظراً لعوامل مثل العمر، والافتقار إلى مهارات اللغة الفرنسية، وإلى المهارات الفنية المطلوبة، يقل معدل الاختيار الحالي عن ٥٠ في المائة.

يتم استعراض السياسات والإجراءات كل ٦ شهور. وتُعرض التحديثات على رئيس خدمات الدعم المتكامل وعلى مدير دعم البعثة للموافقة عليها.

في مراجعة لحسابات شرطة الأمم المتحدة في البعثة، وجد المكتب تأخيرات في استبدال أفراد الشرطة العائدين إلى الوطن. وأدت هذه التأخيرات إلى الحد من القدرة التشغيلية للشرطة، كما ولدت خطراً يتمثل في عدم تنفيذ الأنشطة المقررة على نحو يتسم بالفعالية. ويعزى التأخير إلى بطء عملية التوظيف في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وقبلت البعثة توصيات المكتب بأن تقوم بالتنسيق مع إدارة عمليات حفظ السلام لكفالة حدوث عمليات الاستبدال في الوقت المناسب (الفقرة ٦٨).

في مراجعة لحسابات إدارة شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارتها الاستراتيجية وأمنها في البعثة، وجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن إجراءات التشغيل الموحدة، والأوامر الإدارية، والسياسات والإجراءات الأخرى المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البعثة ليست موثقة بشكل مناسب؛ فهي إما غير كاملة و/أو عتيقة إلى حد كبير. ونتيجة لذلك، وضعت بعض المجالات الوظيفية إجراءاتها الخاصة، بدون الحصول على موافقة مسبقة من إدارة البعثة. وقد يؤدي عدم توثيق السياسات والإجراءات بشكل مناسب أو كامل إلى إساءة تفسير هذه السياسات أو الإجراءات أو عدم الامتثال لها، كما أنه يؤثر بشكل سلبي على رصد ومراقبة امتثال البعثة للسياسات والإجراءات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقد يؤدي هذا بدوره إلى عرقلة تنفيذ البرامج بكفاءة وفعالية ويؤثر سلباً على المحاسبة والإبلاغ، فيزيد بالتالي من احتمال تكبد الخسائر من خلال حدوث تجاوزات. وقبلت البعثة توصيات المكتب بأن تقوم باستعراض واستكمال المجموعة الحالية من السياسات والإجراءات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذ آلية رسمية لكفالة تحديثها باستمرار (الفقرة ٧٠).

سيقوم المقرر بإجراء تقييم لمبادرات تخطيط الموارد في المؤسسة، وإدارة العلاقات مع الزبائن، وإدارة محتوى المؤسسة.

في عملية مراجعة الحسابات نفسها، وجد المكتب أن هناك ٤٣ تطبيقاً أعدت داخل الإدارة، وبدا أن بعض هذه التطبيقات كان بالغ الأهمية بالنسبة لفعالية الآليات الإدارية في البعثة. ومن أمثلة ذلك نظام إلكتروني لإعداد الفواتير يُستخدم لرصد وإدارة استخدام الهاتف عبر البعثة. غير أنه لم يكن هناك دليل على أنه قد جرى الاضطلاع بتقييم لهذه التطبيقات لتحديد ما إذا كانت ستُستبدل، أو ستُدمج مع مبادرات جديدة للأمم المتحدة، مثل تخطيط الموارد في المؤسسة، وإدارة العلاقات مع الزبائن، وتطبيقات إدارة محتوى المؤسسة. وقد تؤدي نتائج عدم استعراض وضع التطبيقات الداخلية إلى ازدواجية في الجهود، وإلى مشاكل في قابلية التشغيل البيئي وفي الإدماج.

وقبلت البعثة توصية المكتب بأن تقوم بإجراء استعراض لجميع النظم التي أعدت داخلياً وبتحديد ما إذا كانت ستُدمج ضمن المبادرات الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الفقرة ٧١).

المرفق الأول

التعريفات

ألف - المصطلحات المتصلة بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية

طُبقت المصطلحات التالية فيما يتعلق بالتغييرات المقترحة في إدارة الموارد (انظر الفرع الأول).

- **إنشاء الوظائف:** يقترح إنشاء وظيفة جديدة عندما تكون هناك حاجة لموارد جديدة وعندما يتعذر نقل الموارد من مكاتب أخرى أو القيام بأنشطة محددة في إطار الموارد المتاحة
- **إعادة تخصيص الوظائف:** تقترح وظيفة معتمدة كان من المقرر استخدامها لأداء مهمة معينة وذلك لتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف وليست لها صلة بالمهمة الأصلية. في حين أن إعادة تخصيص وظيفة ما قد تنطوي على تغيير في الموقع أو المكتب، فإن ذلك لا يؤدي إلى تغيير فئة الوظيفة أو رتبته
- **نقل الوظائف:** يقترح نقل وظيفة معتمدة لتغطية مهام مقارنة أو ذات صلة في مكتب آخر
- **إعادة تصنيف الوظائف:** يقترح إعادة تصنيف وظيفة معتمدة (بترقية رتبته أو تخفيضها) حينما تكون واجبات الوظيفة أو مسؤولياتها قد شهدت تغيراً كبيراً
- **إلغاء الوظائف:** يقترح إلغاء وظيفة معتمدة إذا لم تعد هناك حاجة إليها لتنفيذ الأنشطة التي اعتمدت من أجلها أو لتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف داخل البعثة
- **تحويل الوظائف:** فيما يلي ثلاثة خيارات ممكنة لتحويل الوظائف:
 - تحويل وظائف من فئة المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف دائمة: يقترح تحويل وظائف معتمدة ممولة تحت بند المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف دائمة إذا كانت المهام التي تؤدي ذات طابع مستمر
 - تحويل وظائف فرادى المتعاقدين أو الأشخاص المعيّنين بموجب عقود شراء إلى وظائف موظفين وطنيين: مع مراعاة الطابع المستمر لبعض المهام، وتمشيا مع الفقرة ١١ من الفرع الثامن من قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٥٩، يقترح تحويل وظائف فرادى المتعاقدين أو الأشخاص المعيّنين بموجب عقود شراء إلى وظائف موظفين وطنيين

- تحويل وظائف الموظفين الدوليين إلى وظائف موظفين وطنيين: يقترح تحويل وظائف الموظفين الدوليين المعتمدة إلى وظائف موظفين وطنيين

باء - المصطلحات ذات الصلة بتحليل الفرق

يبين الفرع الثالث من هذا التقرير أكبر عامل ساهم بمفرده في حدوث كل فرق في الموارد، وذلك وفقا لخيارات قياسية محددة تشملها الفئات القياسية الأربع التالية:

- **عوامل الولاية:** هي الفروق الناتجة عن تغيرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو عن تغيرات في الإنجازات المتوقعة حسبما تمليه الولاية
- **العوامل الخارجية:** الفروق التي تسببها أطراف أو ظروف خارجية بالنسبة للأمم المتحدة
- **معايير التكلفة:** الفروق التي تسببها أنظمة وقواعد الأمم المتحدة وسياساتها
- **الإدارة:** الفروق الناجمة عن إجراءات الإدارة الرامية لتحقيق النتائج المقررة بقدر أكبر من الفعالية (كإعادة ترتيب الأولويات أو إضافة النواتج) أو بقدر أكبر من الكفاءة (كاتخاذ تدابير لتخفيض عدد الأفراد أو المدخلات التشغيلية مع الحفاظ في الوقت ذاته على مستوى النواتج نفسه) و/أو الفروق المترتبة على المسائل المتصلة بالأداء (كالفروق الناشئة عن وضع تقدير منقوص للتكاليف أو كميات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج أو الناشئة عن تأخر في التوظيف)

المرفق الثاني

أطر الميزنة القائمة على النتائج: عنصر الدعم

ألف - نواتج الدعم الموحدة

النتائج	المعتمد للفترة ٢٠١٠/٢٠١٠	المقترح للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
تمركز الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وتناوبهم وإعادة تمهيم إلى الوطن وإدارة الأفراد المدنيين	قوام مأذون به قدره ١٩ ٨١٥ من أفراد الوحدات العسكرية، و ٧٦٠ فردا من المراقبين العسكريين، و ٣٩١ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ١٠٥٠ فردا من أفراد الشرطة المشككة، و ١٤ فردا من الأفراد المقدمين من الحكومات، و ٨٣٢ فردا من الأفراد المدنيين (بما يشمل الوظائف المؤقتة)	قوام مأذون به قدره ١٩ ٨١٥ من أفراد الوحدات العسكرية، و ٧٦٠ فردا من المراقبين العسكريين، و ٣٩١ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ١٠٥٠ فردا من أفراد الشرطة المشككة، و ٦٤ فردا من الأفراد المقدمين من الحكومات، و ٨٣٢ فردا من الأفراد المدنيين (بما يشمل الوظائف المؤقتة)
رصد المعدات المملوكة للوحدات وخدمات الاكتفاء الذاتي المقدمة	تفتيش ٧٠ وحدة والتحقق منها عن طريق عمليات التفتيش الإلزامية للمعدات المملوكة للوحدات	تفتيش ٧٠ وحدة والتحقق منها عن طريق عمليات التفتيش الإلزامية للمعدات المملوكة للوحدات
	إحالة ٢٨٠ تقريرا من تقارير عمليات التفتيش الدورية إلى المقر لأغراض استرداد التكاليف	إحالة ٢٨٠ تقريرا من تقارير عمليات التفتيش الدورية إلى المقر لأغراض استرداد التكاليف
	إنشاء مجلسين من مجالس الاستعراض الإداري بشأن المعدات المملوكة للوحدات/مذكرات التفاهم	إنجاز إنشاء مجلسين من مجالس الاستعراض الإداري بشأن المعدات المملوكة للوحدات/مذكرات التفاهم
حصص الإعاشة	توزيع ٧ ٦١٥ ٧٢٥ حصص يومية من حصص الإعاشة الطازجة والميدانية على ٦٢ موقعا	توزيع ٧ ٦١٥ ٧٢٥ حصص يومية من حصص الإعاشة الطازجة والميدانية على ٧٣ موقعا
الإمداد بالوقود	٤٥,٤ مليون لتر من وقود الطائرات النفاثة من الفئة A١، و ٢٨,٤ مليون لتر من وقود الديزل، و ٠,١ مليون لتر من الغازولين والكيروسين	٤٦,٤ مليون لتر من وقود الطائرات النفاثة من الفئة A١، و ٣١,١ مليون لتر من وقود الديزل، و ٠,١ مليون لتر من الغازولين والكيروسين
صيانة المباني	صيانة ١٤٤ وحدة من المباني المستأجرة في ٢٨ موقعا رئيسيا	صيانة ١١٩ وحدة من المباني المستأجرة في ٢٨ موقعا رئيسيا و ٦٦ وحدة من المباني المستغلة مجانا في ١٧ موقعا
صيانة المولدات الكهربائية	٩٦٥ مولدا كهربائيا من المولدات المملوكة للأمم المتحدة و ٣٢٨ مولدا من المولدات المملوكة للوحدات	١٠١٢ مولدا كهربائيا من المولدات المملوكة للأمم المتحدة و ٣٥١ مولدا من المولدات المملوكة للوحدات

الناتج	المعتمد للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	المقترح للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
صيانة المباني الجاهزة	١ ٥٢٣ وحدة من وحدات الإقامة ذات الجدران الصلبة و ٦٧٤ وحدة من وحدات الاغتسال	١ ٦١٦ وحدة من وحدات الإقامة ذات الجدران الصلبة و ٥٠٥ وحدة من وحدات الاغتسال
صيانة الطرق وتعميرها	٥٠٠ كلم من الطرق	٨٠٠ كلم من الطرق و ٥٥ جسرا في الجزء الشرقي من البلد
أسطول المركبات	١ ٦٣٤ مركبة خفيفة، و ٢٣٤ مركبة متوسطة، و ٦٥٤ مركبة ثقيلة وخاصة	١ ٥٧٩ مركبة خفيفة و ٨٢٩ مركبة ثقيلة وخاصة
أسطول الطائرات	٢٦ طائرة ثابتة الجناحين و ٦٤ طائرة هليكوبتر	٢٥ طائرة ثابتة الجناحين و ٥٥ طائرة هليكوبتر
ساعات الطيران	٣٧ ٤٤٧ ساعة طيران	٣٧ ٩٧٤ ساعة طيران
مواقع المطارات	٤٢ مطارا و ٨٠ مهبطا لطائرات الهليكوبتر في ١١ موقعا رئيسيا	٤٢ مطارا و ٨٠ مهبطا لطائرات الهليكوبتر في ١١ موقعا رئيسيا
المرافق الطبية	١٦ مستوصفا من المستوى الأول مملوكا للأمم المتحدة، و ٥٣ مستوصفا من المستوى الأول مملوكا للوحدات، و ٣ مستشفيات من المستوى الثاني مملوكة للوحدات، ومستشفى من المستوى الثالث مملوك للوحدات، ووحدة للطوارئ والإسعاف مملوكة للأمم المتحدة، ومختبران مملوكان للأمم المتحدة، ووحدة أشعة مملوكة للأمم المتحدة في ١٦ موقعا	١٦ مستوصفا من المستوى الأول مملوكا للأمم المتحدة، و ٥٢ مستوصفا من المستوى الأول مملوكا للوحدات، و ٣ مستشفيات من المستوى الثاني مملوكة للوحدات، ومستشفى من المستوى الثالث مملوك للوحدات، ووحدة للطوارئ والإسعاف مملوكة للأمم المتحدة، ومختبران مملوكان للأمم المتحدة، ووحدة أشعة مملوكة للأمم المتحدة في ١٦ موقعا
الاتصالات	شبكة ساتلية تتألف من ٤ محطات أرضية مركزية، و ٦٧ نظاما ذا فتحات طرفية صغيرة جدا (VSAT)، و ٧٨ مقسما هاتفيا، و ٧٩ وصلة من الوصلات التي تعمل بالموجات المتناهية القصر	شبكة ساتلية تتألف من ٣ محطات أرضية مركزية، و ٩٢ نظاما ذا فتحات طرفية صغيرة جدا (VSAT)، و ١٣٢ مقسما هاتفيا، و ٦٨ وصلة من الوصلات التي تعمل بالموجات المتناهية القصر
المعلومات الجغرافية والخرائط	إنتاج ١٠ ٠٠٠ خريطة عملياتية ومواضيعية مطبوعة وفي شكل إلكتروني	إنتاج ١١ ٠٠٠ خريطة عملياتية ومواضيعية مطبوعة وفي شكل إلكتروني
	إنتاج ٤٠ خريطة إلكترونية موضوعة على شبكة الإنترنت	
	إيفاد ١٠ بعثات مسح ميداني بالنظام العالمي لتحديد المواقع/نظام المعلومات الجغرافية	إيفاد ١٥ بعثة مسح ميداني بالنظام العالمي لتحديد المواقع/نظام المعلومات الجغرافية

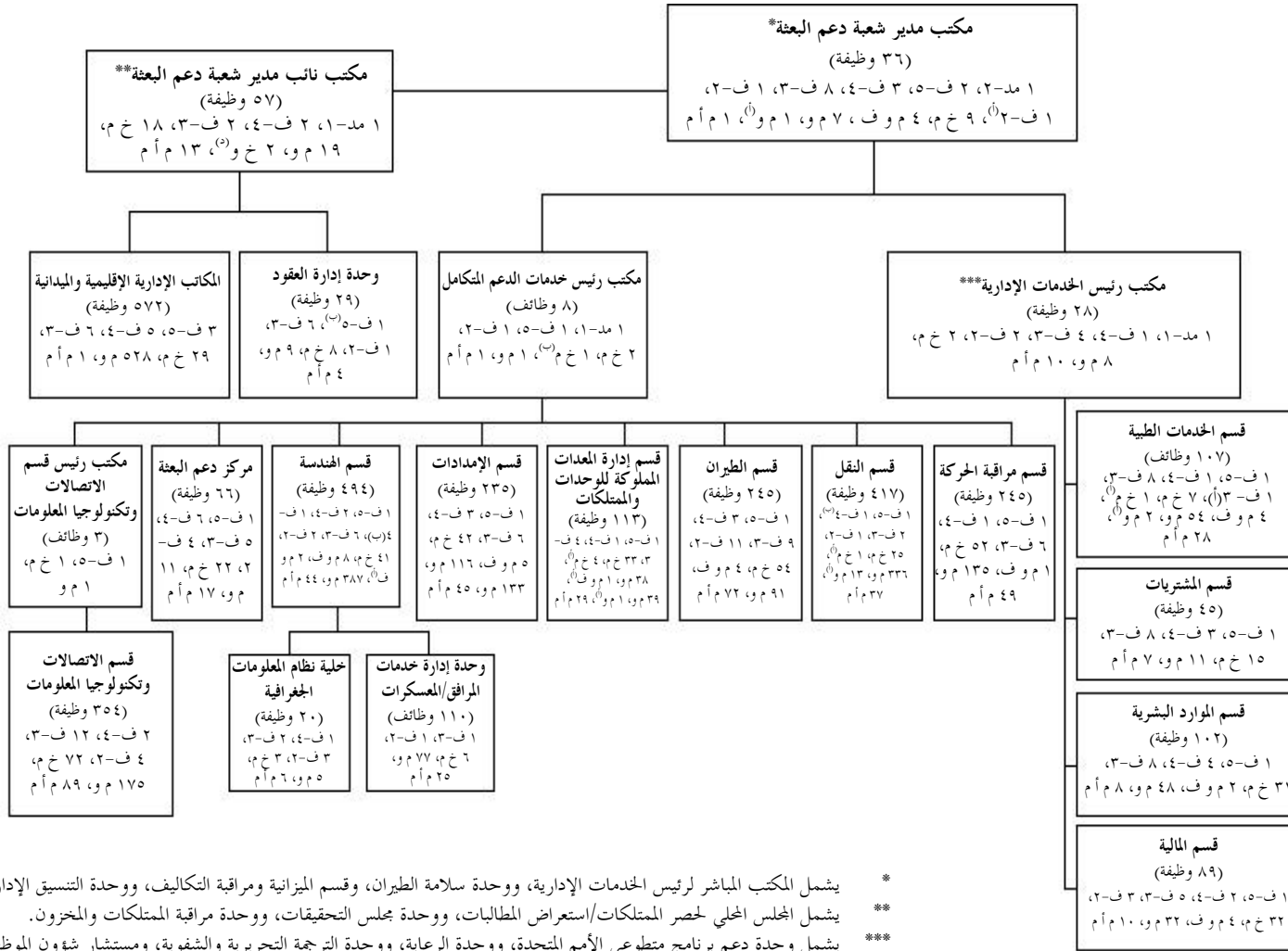
الناتج	المعتمد للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	المقترح للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
	تنظيم ٤٠ دورة تدريبية لـ ٥٠٠ فرد من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة على نظام المعلومات الجغرافية/النظام العالمي لتحديد المواقع وعلى برنامج غوغل للخرائط الساتلية لكوكب الأرض (Google Earth)	تنظيم ٤٠ دورة تدريبية لـ ٥٠٠ فرد من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة على نظام المعلومات الجغرافية/النظام العالمي لتحديد المواقع وعلى برنامج غوغل للخرائط الساتلية لكوكب الأرض (Google Earth)
	تغطية ١٥ ٠٠٠ كيلومتر مربع بالبيانات الجغرافية المكانية التي تجمع من عمليات البعثات	تغطية ٤٥ ٠٠٠ كيلومتر مربع بالبيانات الجغرافية المكانية التي تجمع من عمليات البعثات
تكنولوجيا المعلومات	٣٣١ خادوماً، و ٥٠٣٥ حاسوباً مكتيبياً، و ١ ٢٨٣ حاسوباً حجرياً، و ٥٩٣ طابعة، و ٤٨٨ جهاز إرسال رقمي في ٧١ موقعا، و ٦٩ شبكة محلية، و ٥٩ شبكة محلية لا سلكية	٣٧٢ خادوماً، و ٥ ٣٢٣ حاسوباً مكتيبياً، و ١ ٣٢٧ حاسوباً حجرياً/حاسوب جيب، و ٤٣٣ طابعة، و ٥٣٥ جهاز إرسال رقمي في ٧٣ موقعا، و ٦٩ شبكة محلية، و ٥٩ شبكة محلية لا سلكية

باء - النواتج غير الموحدة (أو المخصصة) الخاصة بالبعثات

الناتج	المعتمد للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩	المقترح للفترة ٢٠١١/٢٠١٠
تشغيل وصيانة محطات تنقية المياه	٣٥ محطة للمياه مملوكة للأمم المتحدة و ٨٨ محطة لتنقية المياه مملوكة للوحدات و ٩ محطات لتعبئة زجاجات المياه	٤٠ محطة لتنقية المياه مملوكة للأمم المتحدة في ١٧ موقعا، و ٩ محطات لتعبئة زجاجات المياه مملوكة للأمم المتحدة في ٦ مواقع رئيسية، و ٤ خزانات للمياه في شكل حاويات مزودة بمرافق لإضافة الكلور في ٤ مواقع رئيسية، و ٨٨ محطة لتنقية المياه مملوكة للوحدات
أسطول القطع البحرية	٤ مجموعات من زوارق الدفع/الصنادل و ٣ زوارق سريعة عسكرية	٣ مجموعات من زوارق الدفع/الصنادل و ٣ زوارق سريعة عسكرية
تشديد السياجات المحيطة بالمطارات	لا يوجد	٣ مطارات في ٣ مواقع

* يشمل المكتب المباشر للممثل الخاص للأمين العام، وقسم الشؤون القانونية، ووحدة المشاريع السريعة الأثر، ووحدة المراسم، وخلية التخطيط الاستراتيجي.

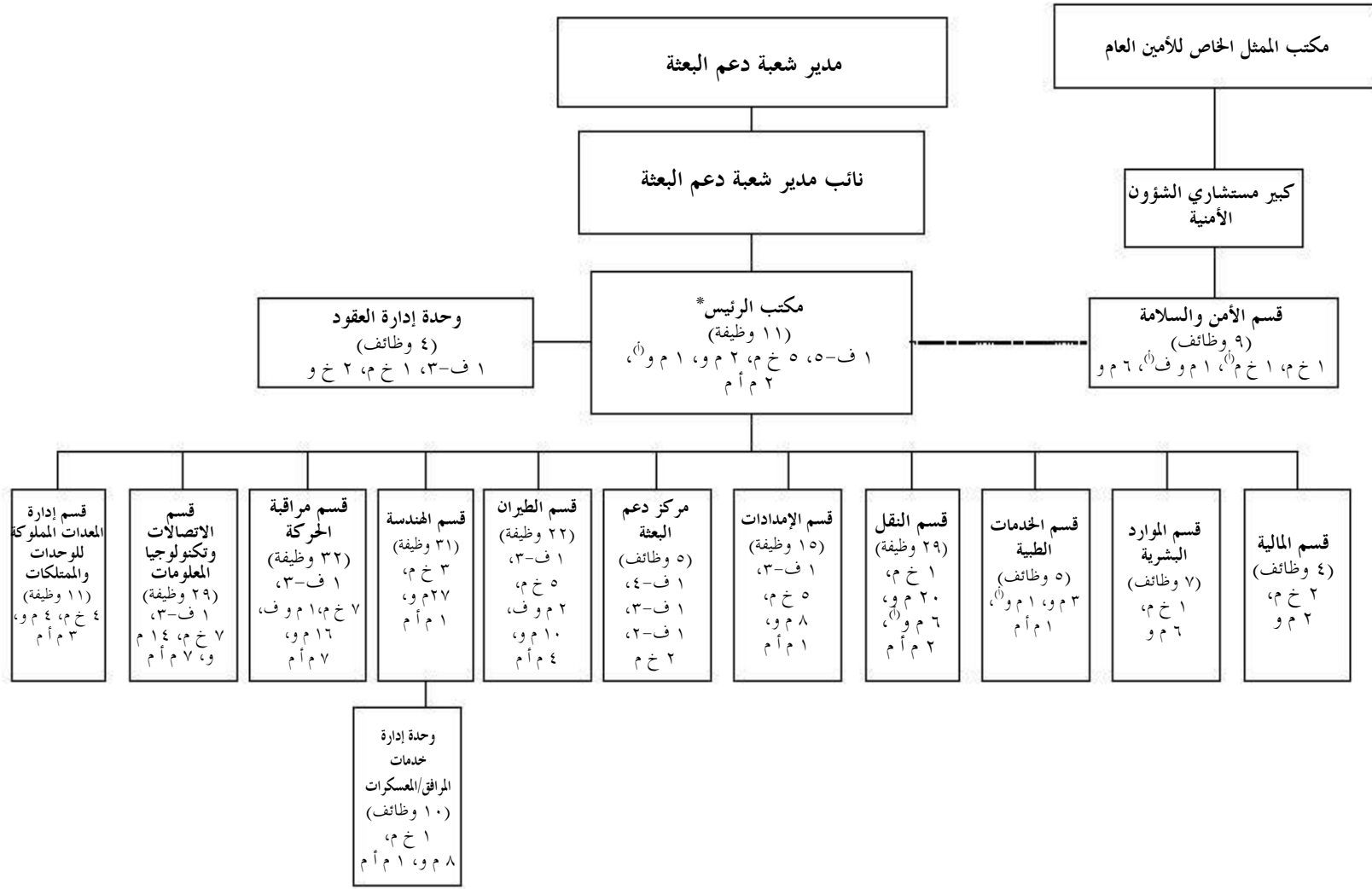
- (أ) وظائف جديدة.
- (ب) وظائف أعيد تصنيفها/وظائف محولة.
- (ج) وظائف منقولة.
- (د) وظائف أعيد تخصيصها.
- (هـ) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.
- (و) وظائف يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وفريق الأمم المتحدة القطري.
- (ز) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، واليونسكو، واليونسيف، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق النقد الدولي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، والمنظمة الدولية للهجرة.



الاجموع: 3 377

- * يشمل المكتب المباشر لرئيس الخدمات الإدارية، ووحدة سلامة الطيران، وقسم الميزانية ومراقبة التكاليف، ووحدة التنسيق الإداري.
 - ** يشمل المجلس المحلي لحصر الممتلكات/استعراض المطالبات، ووحدة مجلس التحقيقات، ووحدة مراقبة الممتلكات والمخزون.
 - *** يشمل وحدة دعم برنامج متطوعي الأمم المتحدة، ووحدة الرعاية، ووحدة الترجمة التحريرية والشفوية، ومستشار شؤون الموظفين.
- (أ) وظائف أو مناصب جديدة.
- (ب) وظائف أعيد تصنيفها.
- (ج) وظائف منقولة.
- (د) وظائف أعيد تخصيصها.

جيم - مركز عنتيبي للوجستيات

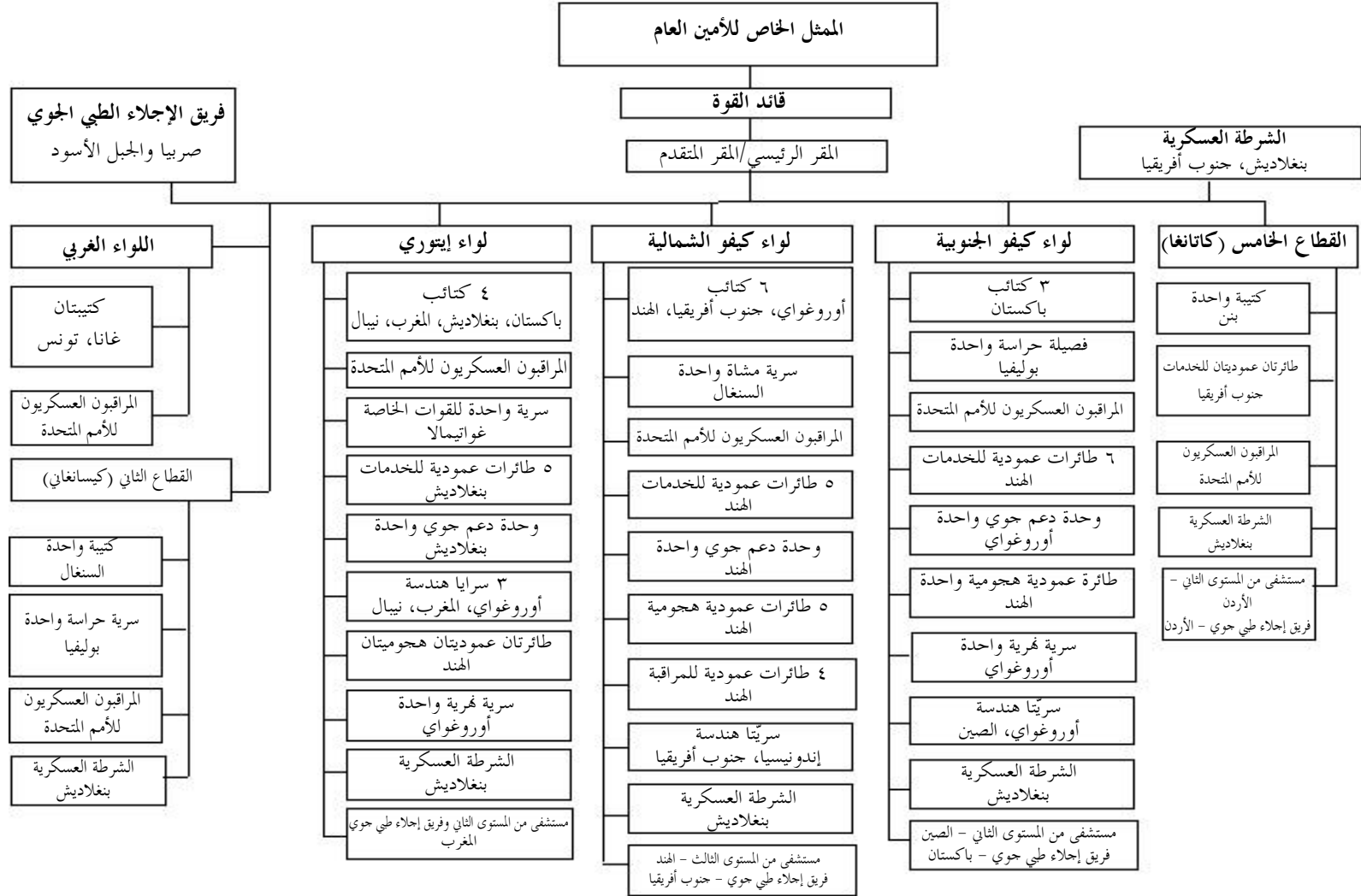


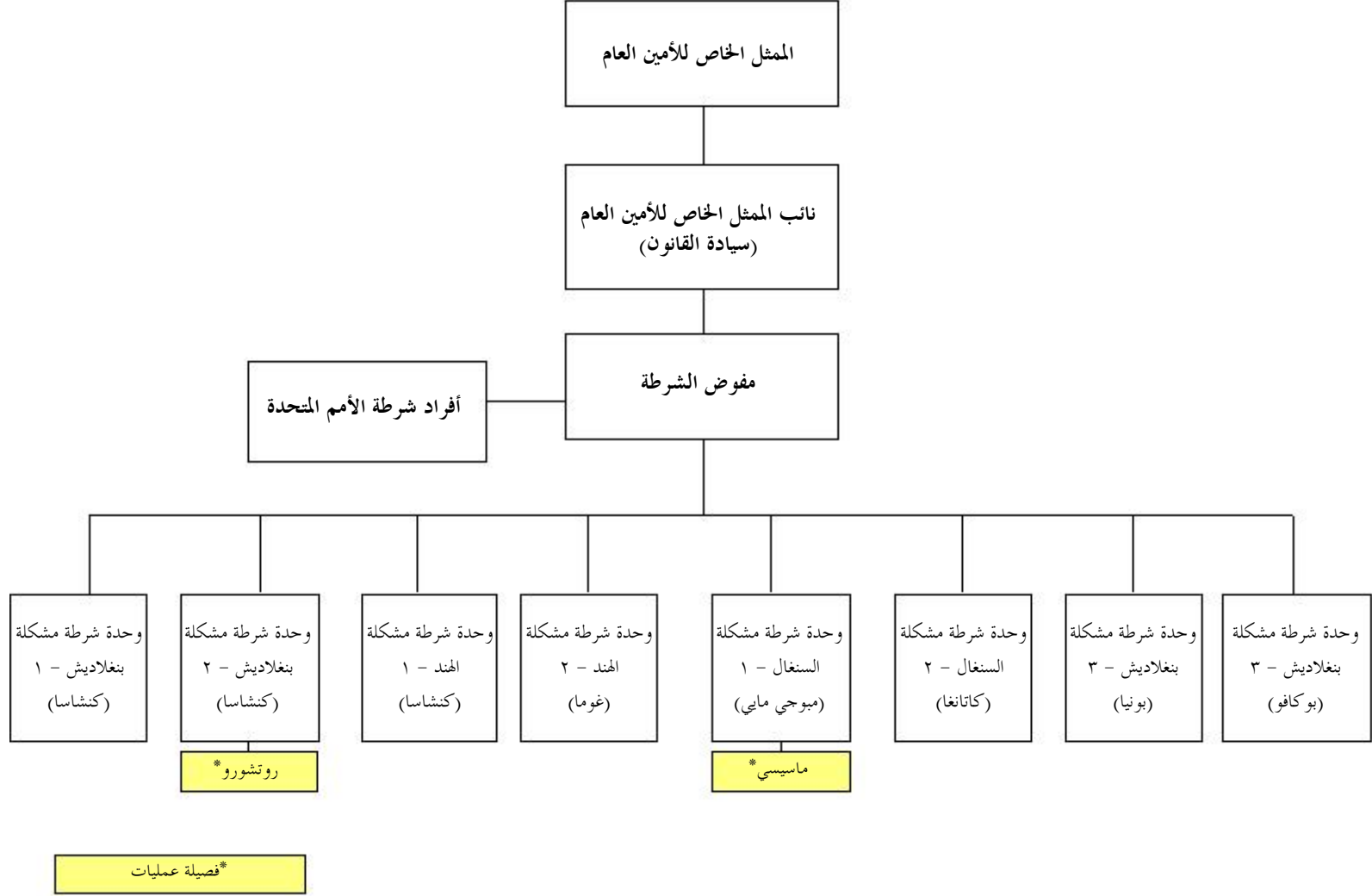
* يشمل موظفي المكاتب الإدارية الإقليمية والميدانية، ووحدة سلامة الطيران، وقسم الميزانية ومراقبة التكاليف، والمجلس المحلي لحصر الممتلكات/استعراض المطالبات، ووحدة مراقبة الممتلكات والمخزون.

(أ) وظائف جديدة.
(ب) وظائف أعيد تصنيفها.

المجموع: ٢٢٤

دال - الوحدات العسكرية والمراقبون العسكريون





المرفق الرابع

معلومات بشأن أحكام وأنشطة التمويل لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

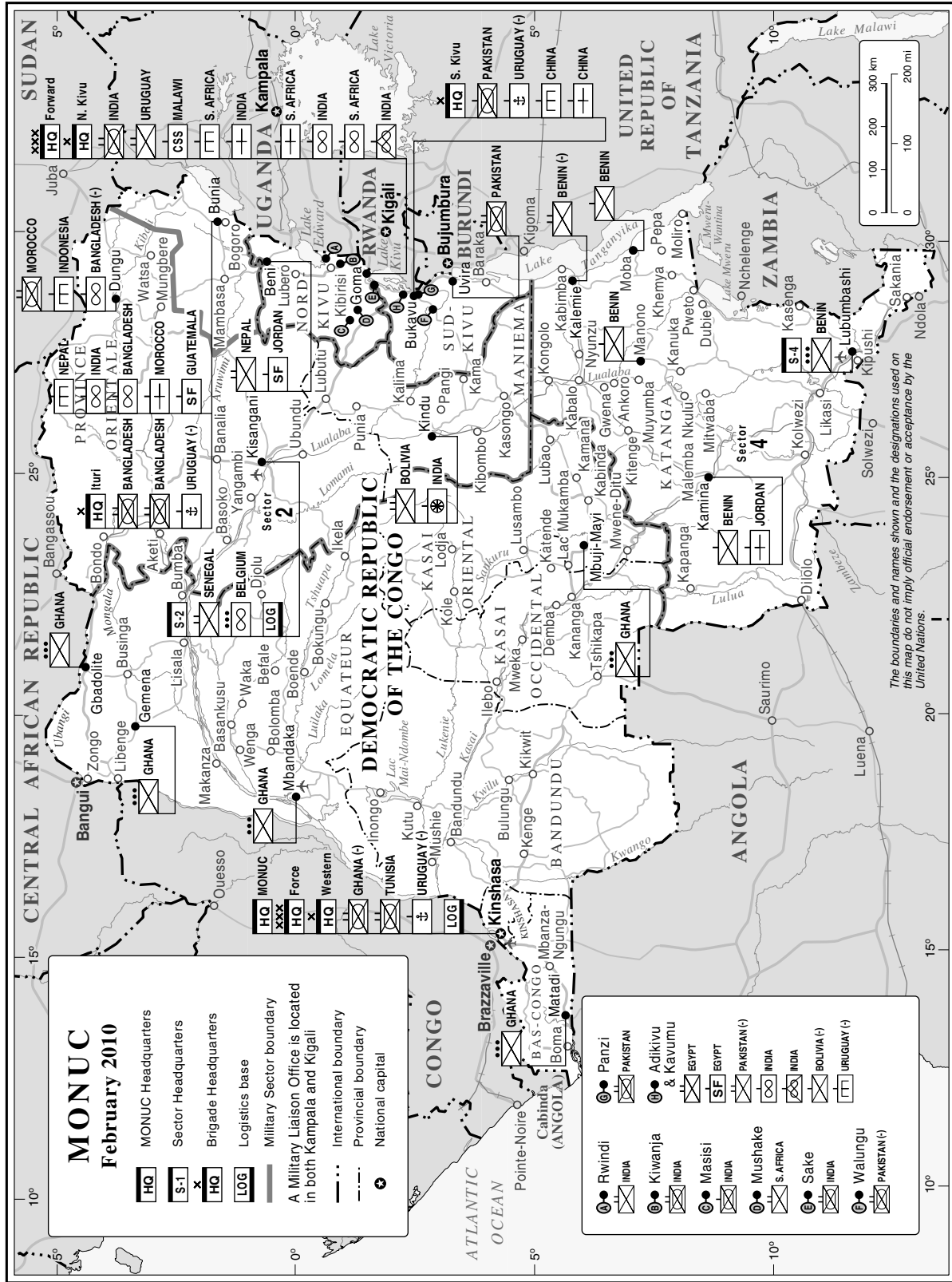
الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
تحسين البيئة الأمنية بتعزيز قوات الأمن الحكومية وتفكيك الجماعات المسلحة (استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار)	سريان وقف لإطلاق النار واحترامه؛ إدماج عناصر من الجماعات المسلحة في اللواتم المتكاملة القائمة داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإرسالها إلى مراكز الدمج من أجل التدريب أو إحالتها إلى عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ حصول اللواتم المتكاملة على التدريب والدعم من المجتمع الدولي والحكومة؛ تحسن قدرات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية نتيجة لآليات التدريب والرصد والتمركز والضوابط الداخلية، مما يمكنها من القيام بعمليات ناجحة ضد الجماعات المسلحة والحد من عمليات النهب التي يتعرض لها السكان المدنيون؛ تشجع الجماعات المسلحة على التفاوض و/أو حل أنفسها نتيجة للعمليات الأمنية المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ استمرار عملية كيميا الثانية بعد انتهاء العمليات المشتركة؛ تجهيز الجماعات المسلحة للإحالة إلى مراكز التجميع والدخول في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (عندما	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء مواقع للتجميع • تشييد مباني حاميات مؤقتة • تحقيق إعادة إدماج المحاربين السابقين على المدى الطويل • ترحيل المحاربين السابقين • نقل عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وإعادة إدماجها إلى وطنها • نشر الشرطة الوطنية الكونغولية في مناطق الفصل • توفير الدعم لمراكز الدمج (ومواقع الحاميات على المدى الطويل) • توفير دعم لعمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المتعلقة بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا 	<ul style="list-style-type: none"> • الجهة الرائدة: بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية • الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، المنظمة الدولية للهجرة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، برنامج الأغذية العالمي، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان <p>التمويل</p> <ul style="list-style-type: none"> • المبلغ المطلوب: ٢٠٩ ٧٢٨ ٠٠٠ دولارا • المبلغ المحصل: ٤٤ ٢٥٦ ٠٠٠ دولارا • العجز: ١٦٣ ٤٧٢ ٠٠٠ دولارا

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
	تكون مؤهلة لذلك) أو إلى برامج إعادة الإدماج المجتمعية (عندما لا تكون مؤهلة)		
	توفير الحماية للمجموعات السكانية المعرضة للخطر، ورصد وقف إطلاق النار، وتفكيك نقاط التفتيش غير المشروعة، ومساعدة الجماعات المتناحرة على فض الاشتباك فيما بينها نتيجة لعمليات النشر للبعثة.		
توافر العناصر الأساسية لسلطة الدولة (استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار)	إعادة فتح طرق مختارة أو تعميمها على طول المحاور ذات الأولوية لإتاحة تنظيم الدوريات بفعالية، وبسط سلطة الدولة، وعودة السكان، والتعافي الاقتصادي؛	<ul style="list-style-type: none"> • تعميم الطرق وصيانتها في ٦ محاور • تعميم/تشديد ٥٠ من مباني الهياكل الأساسية للدولة وتوفير دعم للعمليات • إنشاء ٦ مراكز للمفاوضات 	<ul style="list-style-type: none"> • الجهة الرائدة: بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية • الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، المنظمة الدولية للهجرة، مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
	نشر وحدات من شرطة الأقاليم وشرطة التدخل السريع وشرطة الحدود المناطق الاستراتيجية بدعم من البعثة، وتزويدها بوسائل تصريف واجباتها نتيجة لمجموعة دعم؛		
	نشر خلايا تابعة للشرطة الوطنية الكونغولية ومعنية بمكافحة العنف الجنسي والجنساني جنبا إلى جنب مع الشرطة لمعالجة الشكاوى المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني؛		
	نشر خلايا المفتشية العامة لمراجعة الحسابات في شرق البلد جنبا إلى جنب مع الشرطة الوطنية الكونغولية؛		
	تقديم مرتكبي جرائم العنف الجنسي للمحاكمة ومعاقبتهم على جرائمهم؛		
	توفير المساعدة الطبية والنفسية والقضائية جيدة النوعية لضحايا العنف الجنسي؛		
	شمل برامج التعافي لأنشطة إعادة		
			التمويل
			• المبلغ المطلوب ٤٠١ ١٦٠ ١٣٤ دولارا
			• المبلغ المحصل: ٥٠٦٠٨٠٨٩ دولارا
			• العجز: ٣١٢ ٥٥٢ ٨٣ دولارا

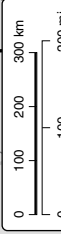
الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
	إدماج الضحايا، بما في ذلك النساء المرتبطات بالجماعات المسلحة ومن يعلن؛		
	نشر أفراد الهيئة القضائية وهيئة السجون وتزويدهم بوسائل تصريف واجباتهم نتيجة لمجموعة دعم؛		
	إنشاء خلايا دعم هيئات الادعاء لتوفير الدعم لهيئات الادعاء والتحري في المحاكم العسكرية والمدنية؛		
	نشر ممثلين للدولة على المستوى المحلي وتزويدهم بوسائل تصريف واجباتهم نتيجة لمجموعة دعم؛		
	تدريب البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وضباط الجمارك على عمليات التحقق والرصد والتفتيش.		
	نشر مسؤولي البعثة والحكومة في مواقع استراتيجية من أجل الردع؛ وأنشطة الرصد والتفتيش؛		
	تحسين التحليل وتجميع المعلومات ووضع مبادرات لتنظيم التجارة وإضفاء الطابع الرسمي عليها بالتشاور مع السلطات المعنية.		
عودة غالبية السكان المعرضين للخطر، بما يشمل اللاجئين والمشردين والمحاربين السابقين، وتيسير إعادة الإدماج، والبدء في أنشطة التعافي المجتمعية (استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار)	عودة حالات اللجوء الحساسة إلى مناطقها الأصلية والبدء في عمليات إعادة الإدماج والمصالحة نتيجة لمجموعة دعم؛	• عودة/إعادة إدماج اللاجئين • عودة/إعادة إدماج المشردين داخليا	• الجهة الرائدة: بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية
	تعزيز المصالحة وبناء السلام على صعيد المجتمعات المحلية؛	• تحقيق المصالحة على مستوى المجتمعات المحلية	• الشركاء: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، المنظمة الدولية للهجرة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، برنامج الأغذية العالمي، مكتب الأمم
	تخفيض النزاعات المتعلقة بالإسكان والأراضي والممتلكات ومعالجتها؛	• إدارة منازعات الأراضي والممتلكات	
	الحد من التوتر والعنف في المجتمعات المحلية نتيجة لبرامج للمصالحة والحد من انتشار	• الحد من العنف المسلح وانتشار الأسلحة الصغيرة	
		• تعافي المجتمعات المحلية وإعادة إدماج الفئات المعرضة للخطر	

الأولويات	النتائج	النتائج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
	الأسلحة الصغيرة؛	بشدة	المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
	تعزيز المصالحة المجتمعية في المناطق المتضررة الرئيسية من خلال الأنشطة المدرة للدخل واستعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية؛	● الأمن الغذائي	التمويل
	تعزيز الأمن الغذائي واستدامته.		● المبلغ المطلوب: ٠٦٠ ٤٧٩ ٢١٧ دولارا
			● المبلغ المحصل: ٩٣٢ ٢٩٥ ٤٨ دولارا
			● العجز: ١٦٤ ١٨٣ ١٢٨ دولارا
توطيد دعائم الحوكمة الديمقراطية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	تعزيز الحوكمة القضائية والأمنية	● إصلاح قطاعي العدالة والأمن	● الجهة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	تعزيز الحوكمة المحلية	● دعم الانتخابات المحلية وحكومات المقاطعات	التمويل
	تعزيز الحوكمة الإدارية	● توفير الدعم لعمليات الميزانية الوطنية والإدارة العامة	● المبلغ المحصل: ٠١٩ ٣٩٩ ٦٩ دولارا
إدارة الموارد الطبيعية والبيئية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)	البيئة وتغير المناخ	● دعم السياسات الوطنية فيما يتعلق بحماية البيئة والوقاية من آثار تغير المناخ	● الجهة الرائدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
			التمويل
			● المبلغ المحصل: ٣٢ ٨٧٥ ٣٢ ٨٤٣ ٧ دولارا
توفير خدمات الطيران لدوائر العمل الإنساني ومجتمع المانحين في جمهورية الكونغو الديمقراطية	نقل الجهات الإنسانية الفاعلة والإمدادات الإنسانية بتكلفة زهيدة في جميع أنحاء البلد	● خدمات الطيران، مسارات الطيران في جمهورية الكونغو الديمقراطية	● الجهة الرائدة: برنامج الأغذية العالمي
			التمويل
			● المبلغ المحصل: ٦ ٨٠٠ ٠٠٠ دولارا
المجموعة اللوجستية وخدمات الأمم المتحدة المشتركة للنقل والتخزين	نقل الإمدادات الإنسانية بطريقة زهيدة التكلفة	● تعمير طرق الإمداد الرئيسية، والقطارات، وقدرات النقل النهري.	● الجهة الرائدة: برنامج الأغذية العالمي
			التمويل
			● المبلغ المطلوب: ٥٥ ٥٠٠ ٠٠٠ دولارا
			● المبلغ المحصل: ١٩ ٧٠٠ ٠٠٠ دولارا
			● العجز: ٣٥ ٨٠٠ ٠٠٠ دولارا

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
المساعدة الغذائية الموضوعة هدفا من أجل الإغاثة والتعافي في جمهورية الكونغو الديمقراطية	تقديم المساعدة الغذائية للسكان الضعفاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية (المشردون داخليا، واللاجئون، وضحايا العنف، والمصابون بسوء التغذية، وما إلى ذلك)	• إمدادات الأغذية	• الجهة الرائدة: برنامج الأغذية العالمي التمويل • المبلغ المطلوب: ٥٠٧ ١٠٠ ٠٠٠ دولارا • المبلغ المحصل: ٣١٥ ٧٠٠ ٠٠٠ دولارا • العجز: ١٩١ ٤٠٠ ٠٠٠ دولارا
برنامج التعمير لبحوث الزراعة والغابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية	تقديم البذور والأدوات الزراعية للسكان الضعفاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية (المشردون داخليا، واللاجئون، وضحايا العنف، والمصابون بسوء التغذية، وما إلى ذلك)	• إمدادات البذور والأدوات الزراعية	• الجهة الرائدة: منظمة الأغذية والزراعة التمويل • المبلغ المحصل: ١٧ ٦٨٥ ٠٠٠ دولارا
برنامج الطوارئ المتعدد القطاعات للإنعاش والتعمير من أجل الأمن الغذائي	تقديم المساعدة الغذائية إلى السكان المحليين مقابل أعمال تتصل بتعمير الهياكل الأساسية و/أو جهود البناء "الغذاء مقابل العمل"	• إمدادات الأغذية	• الجهة الرائدة: منظمة الأغذية والزراعة التمويل • المبلغ المطلوب: ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار • المبلغ المحصل: ٣٧ ٠٠٠ ٠٠٠ دولارا • العجز: ٦٣ ٠٠٠ ٠٠٠ دولارا



The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.



Department of Field Support
Cartographic Section

Map No. 4121 Rev. 45 UNITED NATIONS
February 2010